جامعة الأزهر
كلية الدراسات الإسلامية
والعربية للبنات بالإسكندرية

الواضح في علم النحو

الأستاذ الدكتور
سعد منصور عرفه
أستاذ اللغويات

الأستاذ الدكتور
محمد عبد الله سعادة
أستاذ اللغويات

اللوتس للطباعة ٠٤٥/٣٣٥٩٩٣٦

جامعة الأزهر
كلية الدراسات الإسلامية
والعربية للبنات بالإسكندرية

الواضح في علم النحو

الأستاذ الدكتور
سعد منصور عرفه
أستاذ اللغويات

الأستاذ الدكتور
محمد عبد الله سعادة
أستاذ اللغويات



** الحمـد لله رب العـالمين والصـلاة والسـلام علـى خـاتم المرسلين ... أما بعد .

فهذا كتاب الواضح فى علم النحو لطلاب وطالبات السنة الثالثة – الشعبة العربية – يسير حسب منهج ابن مالك فى الألفية وقد اتبعنا فيه طريق اليسر فى أسلوبه وأمثلته وشواهده من كلام العرب وآيات القرآن الكريم وأحاديث رسوله الكريم ..

_ نسأل الله به النفع لأبنائنا وبناتنا .. إنه نعم المولى ونعم النصير .

الأستاذ الدكتور
سعد منصـــور عرفه

الأســتاذ الدكتور
محمد عبـد الله سعادة

نبذة عن تاريخ علم النحو[١]

أسباب وضع على النحو:

كان العرب قبل الإسلام يعيشون في جزيرتهم ويقيمون في بلادهم لا يخالطون غيرهم من البلاد المجاورة كالفرس والروم وأن كان ذلك لم يمنعهم من تبادل المنافع مع غيرها، وكانت الأسواق العربية تفى باحتياجاتهم وذلك كسوق "عكاظ" "ومجنه" وغيرهما: وكان الشعراء والأدباء يتبارون في تقديم روائعهم الشعرية والنثرية التى لها أطيب الأثر في الحفاظ على اللغة وتثبيت دعائمها ولما جاء الإسلام ودخل الناس فى دين الله أفواجا، وانتشر الإسلام في البلاد المجاورة لجزيرة العرب، وامتد في المشرق والمغرب، واقتضى ذلك انتقال أعداد من العرب إلى هذه البلدان، وتوافد أعداد من هذه الأمصار إلى بلاد العرب؛ لأن فيها حضارة الإسلام ومقر الخلافة وفيها مهبط الوحى والكعبة المشرفة.

ولقد أدى نزوح الناس من المشرق إلى المغرب ومن المغرب إلى المشرق إلى اختلاط العرب بغيرهم، واندماجهم بهم واستماعهم لهم وتحدثهم إليهم بالعربية التى هى لغة القرآن الكريم.

---

[١] من مقدمة الدكتور أحمد محمد قاسم

ونتيجة لهذا الاختلاط ظهر اللحن في كلام العرب. لذلك فقد قيل إن سبب وضع علم النحو ما يلى:

١- قيل إن سبب وضعه أن عليا بن أبى طالب رضى الله عنه سمع أعرابيا يقرأ (لا يأكله إلا الخاطئون[١]) فلحن فيها حيث قال (إلا الخاطئين) فبدأ في وضع علم النحو، يقول أبو الأسود الدؤلى[٢]: "دخلت على أمير المؤمنين على ابن طالب رضى الله عنه، فوجدت في يده رقعة فقلت: ما هذه يا أمير المؤمنين؟ فقال: إنى تأملت كلام الناس فوجدته قد فسد بمخالطة هذه الحمراء - يعنى الأعاجم - فأردت أن أضع لهم شيئا يرجعون إليه ويعتمدون عليه، ثم ألقى إلى الرقعة وفيها مكتوب: "الكلام كله اسم وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبىء به، والحرف ما جاء لمعنى "وقال لى انح هذا وأضف إليه ما وقع لك، ولذلك سمى هذا العلم علم النحو.

٢- يروى أن أعرابيا - في خلافة عمر بن الخطاب رضى الله عنه - قال: من يقرئنى شيئا مما أنزل الله - أى القرآن - فأقرأه رجل من سورة التوبة (إن الله برىء من المشركين

---

(١) الآية رقم ٣٧ من سورة الحاقة

(٢) انظر نزهة الألباء ص٤

ورسوله[١]) بجر كلمة "رسوله"، فقال الأعرابى: أوقد برىء الله من رسوله؟ إن يكن الله تعالى قد برىء من رسوله فأنا أبرأ منه. فبلغ عمر رضى الله عنه ما قاله الأعرابى فدعاه وقال له: تبرأ من رسوله صلى الله عليه وسلم؟ فقال الأعرابى: إنى قدمت المدينة ولا علم لى بالقرآن فسألت من يقرئنى؟ فأقرأنى هذا سورة "التوبة" فقال "إن الله برىء من المشركين ورسوله" بالجر، فقلت أو قد برىء الله تعالى من رسوله، إن يكن الله تعالى برىء من رسوله فأنا أبرأ منه، فقال عمر رضى الله عنه: "ليس هكذا يا أعرابى فقال: كيف؟ فقال عمر: "إن الله برىء من المشركين ورسوله" – بالرفع – فقال الأعرابى: وأنا والله أبرأ ممن برىء الله ورسوله منهم. ثم أمر عمر ألا يقرىء القرآن إلا عالم باللغة وأمر أبا الأسود الدؤلى أن يضع علم النحو.

٣- قيل إن زياد بن أبيه طلب من أبى الأسود الدؤلى أن يضع النحو فأبى، فأمر زياد رجلا أن يجلس في طريقه ويتعمد اللحن في القرآن، فلما سمع لحنه أبو الأسود استجاب لزياد وبدأ بإعراب القرآن.

---

[١] الآية رقم ٣ من سورة التوبة وصحتها رسوله بالرفع

وهناك روايات أخرى عن تاريخ وضع علم النحو ولكن أرجحها أن عليا رضى الله عنه هو أول من بدأ أو أشار بوضع قواعد علم النحو، وأن أبا الأسود الدؤلى نحا نحوه وسار على طريقة وعمل بتوجيه منه.

فالعرب قبل الإسلام لم يكن هناك ما يدفعهم إلى وضع علم النحو فكانوا ينطقون عن سليقة جبلوا عليها، وإن كان بعض العلماء قد خالفوا هذا الرأى وقالوا إن النحو قديم والعرب كانوا يلمون بالقواعد العربية وتغالى بعضهم وزعم بأن النحو موجود مع نشأة الإنسان بدليل قوله تعالى (وعلم آدم الأسماء كلها[1] ولا شك أن هذا الرأى بعيد عن الصواب، والصحيح أنه نشأ في صدر الإسلام وذلك لحاجة الناس إليه ولوجود الباعث على وضعه.

الباعث على وضع علم النحو:

لقد دفع العرب إلى وضع علم النحو أمور كثيرة أهمهما ما يلى:

١- **باعث دينى:** وهو الحرص على عدم اللحن في القرآن الكريم لحرمة ذلك، فالنطق الصحيح يظهر المعنى، واللحن يفسده

---

[1] الآية رقم ٣١ من سورة البقرة.

وقد يخرج الإنسان عن قواعد الدين وأصوله كما في رواية الأعرابى التى سبق ذكرها. إذ كان الحرص على عدم اللحن في القرآن الكريم والحفاظ على تعاليم الإسلام من أهم البواعث لوضع هذا العلم.

٢- **باعث قومى:** وذلك لأن العرب يعتزون بلغتهم ويباهون بها ويفاخرون بسلامة نطقهم وبلاغتهم وفصاحتهم، وحين اختلطوا بالأعاجم وظهر اللحن على بعض الألسنة العربية أرادوا أن يحفظوا تراث لغتهم بوضع علم يحافظ على اللغة ويجمع شتاتها فحدوا حدودها، ووضعوا قواعدها حتى لا تتأثر بغيرها من اللغات الأخرى فتمحى خصائصها، وتضيع معالمها، وتطغى عليها غيرها من اللغات.

٣- **باعث تعليمى:** وذلك لأن المسلمين من غير العرب كانوا في أشد الحاجة لمن يعرفهم حقائق العربية ويضع لهم قواعدها وأصولها من سماع وقياس وغير ذلك لكى يتمكنوا من الإعراب والتصريف وليصلوا إلى هدفهم الأسمى وهو الإلمام بالعربية والنطق السليم ولقد دفعهم هذا الاجتهاد في دراسة أحوال اللغة العربية حتى نبغ منهم قوم كثيرون أمثال سيبويه وابن جنى وأبى على الفارسى وغيرهم.

أهم المذاهب النحوية

لقد مر النحو بأطوار متعددة، وظهرت فيه مذاهب مختلفة وكان بين بعضها التنافس والمناظرات لترجيح الآراء ومن أهم هذه المذاهب مذهب البصريين، ومذهب الكوفيين، ومذهب البغداديين، ومذهب الأندلسيين.

١- المذهب البصرى:

من أوائل النحاة البصريين: ابن أبى اسحق الحضرمى المتوفى سنة ١١٧هـ ويونس بن حبيب المتوفى سنة ١٧٣هـ والخليل بن أحمد المتوفى سنة ١٦٠هـ وسيبويه المتوفى سنة ١٦١هـ

ولقد اجتهد علماء البصره، وأجهدوا أنفسهم، وقاموا بالرحلات المتعددة في سبيل المعرفة، فشرقوا وغربوا، للحصول على خفايا اللغة وأسرارها من أربابها في البوادى، وبالغوا في التحرى والتنقيب عن الشواهد السليمة واللهجات العربية الأصلية، وأبلوا فى ذلك ما شهد لهم به الدهر، ولم يعتمدوا شاهدامن الشواهد إذا رأوا فيه أدنى شبهه أو أقل شك.

وكانت قواعدهم وكتاباتهم دقيقة وسليمة وذلك لدقة التحرى

وسلامة الاستنباط والقياس وليس أدل على ذلك من كتاب سيبويه الذى يعتبر بحق الكتاب الأم بالنسبة لقواعد اللغة العربية، ولقد اعترف له بالتفوق والنبوغ العلماء من شيوخه وتلاميذه ومن جاء بعده.

والبصريون شغلوا أنفسهم بالعربية وقواعدها قرابة قرن من الزمان في وقت كانت فيه الكوفة منصرفة عنها إلى الاشتغال براوية أشعار العرب وأخبارهم والميل إلى التندر بالطرائف والنوادر

٢- المذهب الكوفى:

من أوائل نحاة الكوفة أبو جعفر الرؤاسى وتلميذه أبو الحسن الكسائى المتوفى سنة ١٨٢هـ والفراء المتوفى سنة ٢٠٧هـ وأبو العباس ثعلب المتوفى سنة ٢٩١هـ والرؤاسى والكسائى والفراء يرجع إليهم الفضل في رسم صورة النحو الكوفى ووضع أسسه وأصوله وخواصه التى تميزه عن النحو البصرى وذلك بتفضيلهم القياس على السماع في كثير من مسائلهم، وقياسهم على الشاذ في بعض المسائل، واستشهادهم بكثير من الأشعار التى لا يتثبتون من صدق روايتها ولا يتحرون عن مصادرها.

أهم مظاهر الخلاف بين المذهبين

النحو الكوفى لا يخالف النحو البصرى في القواعد الأساسية والأركان العامة والاصطلاحاتالجوهرية، وذلك لأن الكوفة بنت نحوها على ما سبقهم إليه أهل البصرة من القواعد والاصطلاحات ومع ذلك فقد اتخذ المذهب الكوفى لنفسه طابعا مميزا، ومنهجا مختلفا عن طابع ومنهج المذهب البصرى، وتتجلى أهم مظاهر الخلاف فيما يأتى:

١- الكوفيون توسعوا في رواية الشعر وغيره من كلام العرب ودفعهم ذلك إلى القياس على هذه الروايات فتساهلوا في الأخذ عن الأعراب الذين رحلوا من البادية إلى الحضر ولذلك يقول أبو الطيب: (الشعر بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبصرة، ولكن أكثره مصنوع ومنسوب إلى من لم يقله وذلك بين في دواوينهم) وذلك لأن بعض رواتهم كان رقيق الأمانة فأعرض البصريون عن شواهدهم وامتنعوا عن الأخذ بها بينما أخذ بها الكوفيون، فطابع البصريين التشدد وعدم اعتماد الكلام إلا بعد التثبت الدقيق، وطابع الكوفيين التساهل واعتماد الرواية بغير الطريق التى سار عليها البصريون.

٢- ترتب على توسع الكوفيين في رواية الأشعار وكلام العرب توسعهم في القياس على هذه الأشعار وغيرها لذا فهم

استنبطوا وأجازوا أشياء كثيرة لم يجزها البصريون ولم يضعوها بين قواعدهم فالبصريون اشترطوا في القياس أن يكون الشاهد المقيس عليه جاريا على لسان العرب ومطردا في كلامهم فهم لا يجيزون - القياس على الشاذ الذى أجاز الكوفيون القياس عليه.

٣- القواعد البصرية مطردة مع الفصحى، وهى بعيدة عن الضعف والشذوذ.

٤- تأول البصريون ما شذ من كلام العرب وأثبتوا ذلك على أنه لا يقاس عليه ولاتبنى عليه أحكام، ولكن الكوفيين أثبتوا الشاذ من كلام العرب وقاسوا عليه.

٥- اعتمد الكوفيون على القياس النظرى في بعض مسائلهم عند عدم وجود الشاهد الأصيل المنقول عن العرب، بينما اقتصر البصريون على الشواهد الأصيلة لا غير.

نتائج الخلاف بين المذهبين

كان للخلاف بين المذهبين البصرى والكوفى نتائج نوجزها فيما يلى:

١- ترتب على تشدد البصريين في استشهادهم، وتوسع الكوفيين في رواياتهم أن ذهب كل منهم ينصر مذهبه بالأدلة المقنعة "والاستشهادات السماعية والحجج العقلية والمنطقية، وظل

الخلاف بينهما زمنا طويلا.

٢- كان من نتائج الخلاف بين المذهبيـــن ظـــهور المؤلفـــات - الخاصة بالخلاف النحوى التى تجمع آراء المذهبيـــن، وذلـــك مثل: اختلاف النحويين لثعلـــب، والمقنـــع فـــي - اختـــلاف البصريين والكوفيين لأبى جعفـــر النحـــاس المتوفـــى ســـنة ٣٣٧هـــ والرد على ثعلب في اختلاف النحوييـــن للرمـــانى المتوفى سنة ٣٨٤هـــ واختلاف النحويين لابن فارس المتوفى سنة ٣٩٥هـــ

٣- كان من نتائج الخلاف أيضا التقاء رجال المذهبيـــن ببغـــداد وعقد المناظرات بين الطرفين كما حدث في المنـــاظرة بيـــن الأصمعى المتوفى سنة ٢١٧ والكسائى في حضـــرة هـــارون الرشيد، وكما حدث في المناظرة بين سيبويه والكسائى وكذلك بين اليزيدى والكسائى.

وهكذا لم تنقطع المناقشات والمناظرات بين نحويى البصـــرة والكوفة وظلت على ذلك وقتا طويلا مما جعل طائفة جديدة تظـــهر في بغداد أخذت وتتلمذت على علماء المذهبين - ومزجت بينـــهما وتخيرت منهما وترتب على ذلك ظهور مذهب جديد هو المذهـــب البغدادى.

٣- المذهب البغدادى:

سبق ظهور المذهب البغدادى تلاقـــى المذهبيـــن البصـــرى والكوفى في بغداد حيث وجدت طائفة من علماء المذهبين هناك ثـــم أخذت طائفة جديدة عن هـــؤلاء العلمـــاء، ووازنـــت بيـــن الآراء واختارت من المذهبين وترتب على ذلك المزج بين المذهبين أحيانـــا والانتخاب من المذهبين أحيانا آخر وترجيح أحد المذهبين في كثـــير من المسائل، والتجديد في عرض المادة العلمية حتى أصبـــح لـــهذه الطائفة طابعها المميز، الذى جعلها جديرة بالاستقلال عمن ســـبقها وأطلق على مذهبهم "المذهب البغدادى".

ويتحدث الزجاجى المتوفى سنة ٣٣٧هـــ عن بـــدء ظـــهور علماء هذا المذهب بقوله[١] من علماء الكوفة الذين أخذت عنهم أبـــو الحسن بن كيسان وأبو بكر بن شقير، وأبو بكر بـــن الخيـــاط لأن هؤلاء قدوة أعلام في علم الكوفيين وكان أول اعتمادهم عليه، ثـــم درسوا علم البصريين بعد ذلك فجمعوا بين العلمين".

---

[١] انظر الايضاح في علل النحو ص٩٨ والمدارس النحوية ص٢٤٦

اتجاهات البغداديين

نظرا لأن البغداديين تتلمذوا على رجال البصرة والكوفة فقد اختلفت اتجاهاتهم فمنهم من غلبت عليه النزعة الكوفية، ومنهم غلبت عليه النزعة البصرية حتى اختلط الأمر على كتاب التراجم فنسبوا بعض البغداديين إلى طبقة البصريين أو الكوفيين، ويمكن أن نجعل اتجاهات البغداديين فيما يلى:

١- الجيل الأول من البغداديين كانت تغلب عليه النزعة الكوفية. ومن هؤلاء ابن كيسان المتوفى سنة ٢٩٩هـ، وابن شقير المتوفى سنة ٣١٥هـ وابن الخياط المتوفى سنة ٣٢٠هـ

٢- بعد ذلك ظهر من يخلط بين مذهب الكوفيين ومذهب البصريين مع ميله إلى مذهب البصريين وذلك كأبى على الفارسى المتوفى سنة ٣٧٧هـ وتلميذه ابن جنى المتوفى سنة ٣٩٢هـ، ولذا نسبهما البعض إلى مدرسة البصريين.

٣- تعددت الاتجاهات بعد ذلك بين علماء بغداد فكان منهم من يؤيد البصريين كالرمانى المتوفى سنة ٣٧٤هـ، ومنهم من يؤيد الكوفيين كابن خالويه المتوفى سنة ٣٧٠هـ.

٤- ظهرت بعد ذلك طائفة أخرى وصفت نفسها بالحياد بين المذهبين ومن هؤلاء ابن الشجرى المتوفى سنة ٤٥٣هـ وأبو البركات عبد الرحمن الانبارى المتوفى سنة ٥٧٧هـ صاحب

كتاب الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين - البصريين والكوفيين، وإن كان بعض العلماء المحدثين وجه إليهما اتهاما بالنزوع نزعة بصرية.

٤-المذهب الأندلسى:

لما توطد ملك بنى أميه بالأندلس على يد عبد الرحمن الداخل بدأت الحركة العلمية تنشر في هذه البلاد فشجع الحكام العلماء وكافئوهم على دراستهم وتصانيفهم، من أجل ذلك ارتحل أفراد من الأندلس إلى المشرق يروون عن علمائه، ويقتبسون من معارفهم، إذ لم يكن في مقدروهم الارتحال إلى البوادى ومشافهة الأعراب فيها، كما صنع المشارقه، وتوافد كثير من علماء المشرق إلى الأندلس كأبى على القالى الذى توفى بقرطبه سنة ٣٥٦هـ

ولقد كان لتشجيع الحكام للعلماء، وارتحال علماء المغرب إلى المشرق، وارتحال علماء المشرق إلى المغرب، ازدياد الحركة العلمية ونموها ونال النحو ما هو جدير به من رعاية واهتمام، نظرا لحاجة بلاد الأندلس إليه لتقويم الألسنة، حتى تستطيع النطق بكلام الله تعالى نطقا سليما. ولقد نبغ في علم النحو من علماء الأندلس عدد كبير ومن هؤلاء: أبو بكر الزبيدى، والأعلم الشنتمرى، وأبو العباس بن مضاء، وابن خروف وغير هؤلاء

وعلى رأسهم ابن مالك: أبو عبد الله جمال الدين بن مالك الطـــائى الأندلسى أكبر نحويى القرن السابع الهجرى. ومن مؤلفاته الخلاصة المعروفة بالألفية، والتسهيل وشرحه وعمدة الحافظ وعـدة اللافـظ وغير ذلك كثير.

نماذج من الخلاف بين البصريين والكوفيين

القول في ناصب المضارع بعد لام التعليل: ذهب الكوفيـون إلى أن لام التعليل هى الناصبه للفعل بنفسها من غير تقديـــر (أن) بعدها نحو: جئت لتكرمنى، وذهب البصريـون إلـى أن النـاصب للفعل (أن) مقدرة بعد لام التعليل، والتقدير: جئت لأن تكرمنى.

واستدل الكوفيون غلى مذهبهم بأن اللام قامت مقـام (كـى) وهى بمعناها، وكما أن (كى) تنصب الفعل بنفسها فكذلك مـا قـام مقامها.

وأما البصريون فاحتجوا بأن اللام مـن عوامـل الأسـماء، وعوامل الأسماء لا يجوز أن تكون عوامل الأفعـال، فوجـب أن يكون الفعل منصوبا بتقدير (أن)، وإنمـا وجـب تقديـر (أن) دون غيرها، لأن (أن) يكون مع الفعل بمنزلة المصدر الذى يحسـن أن يدخل عليه حرف الجر، وهى أم الباب، فكان تقديرها أولـى مـن غيرها.

ورد البصريون على الكوفيين في قولهم إن اللام قامت مقـام (كى) وكى تنصب، فقال البصريون لا نسلم أن (كى) تنصب بنفسها على الإطلاق، وإنما تنصب تارة بنفسها وتارة بتقديـر (أن) لأنـها حرف جر، وحملها عليها في حالة نصب الفعل بتقدير (أن) أولـى من حملها عليها في الحالة التى تنصب الفعل بنفسها.

مسألة القول في أصل الاشتقاق الفعل أو المصدر

ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليـه نحو "ضرب ضربا" وقام قياما، وذهب البصريون إلـى أن الفعـل مشتق من المصدر وفرع عليه.

أما الكوفيون فاحتجوا بقولهم إن المصدر مشتق من الفعـل لأن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله، فإذا قلـت قـاوم قواما فيصح المصدر لصحة الفعل، وتقول قام قياما فيعتل لاعتلالـه واحتجوا أيضا بأن الفعل يعمل في المصدر فتقول: ضربت ضربـا فتنصب ضربا لضربت فوجب أن يكون المصدر فرعا على الفعـل، لأن رتبة العامل قبل رتبة المعمول.

ومنهم من احتج بأن المصدر يذكر توكيدا للفعـل، ورتبـة المؤكد قبل رتبة المؤكد، فدل على أن الفعل أصـل - والمصـدر

فرع.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن المصدر أصل للفعل أن المصدر يدل على زمان مطلق، والفعل يدل على زمان معين، فكما أن المطلق أصل للمقيد فكذلك المصدر أصل للفعل.

واحتج البصريون أيضا بأن المصدر اسم، والاسم يقوم بنفسه ويستغنى عن الفعل، وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم، وما يستغنى بنفسه يكون أصلا لما يفتقر إلى غيره.

واحتجوا أيضا بأن المصدر يدل على الحدث والفعل يدل على الحدث والزمن. وكما أن الواحد أصل للاثنين فكذلك المصدر أصل للفعل.

واحتجوا كذلك بأن المصدر هو الموضع الذى يصدر عنه فلما سمى مصدرا دل على أن الفعل قد صدر عنه.

بسم الله الرحمن الرحيم

لغة العرب لها فنون عديدة ، وهى تسع حياة الناس فى تخاطبهم ، وكلام البشر يدور حول معان لا غنى لهم عنها مثل التعجب مما يـــدور حولهم من مواقف تستحق العجب ، أو تفصيل بعض الأشياء على بعض لأمور توجب ذلك التفضيل .

أو مـــــدح ، أو ذم أو وصـــف ، أو إغــراء ، أو تحذيـــر ، أو تخصيص ، وغير ذلك مما تطلبه حياة الناس .

ولذلك كان هذا المقرر لشرح هذه الأبواب بشواهدها وشـــروطها وما يشذ عنها ، موضحا بالأساليب اليسيرة .

((التعجب))

هو انفعال في النفس عند شعورها بما يخفي سببه، أما الأمور الظاهرة الأسباب فلا يتعجب من شيء منها. ولذا يقال إذا ظهر السبب بطل العجب، ولا يطلق علي الله تعالي مُتَعجِّب؛ لأنه لا يخفي عليه شيء، وما ورد في الشرع فهو مصروف إلي المخاطبين نحو قوله تعالي: "فما أصبرهم علي النار"[١] أي يجب أن يتعجب من ذلك.

والتعجب له عبارات كثيرة واردة في الكتاب والسنة ولسان العرب فمن الكتاب قوله تعالي: "كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم". ومن السنة قوله – عليه السلام – لأبي هريرة – رضي الله عنه (سبحان الله إن المؤمن لا ينجس)[٢].

ومن كلام العرب قولهم: لله دره فارسا. وهذه الأساليب لا تخضع للقياس فهي من استعمال الشيء في غير موضعه.

---

[١] أي أن حالهم في ذلك اليوم ينبغي لك أيها المخاطب أن تتعجب منها.

[٢] معني التعجب في كلمة التسبيح أن تسبح الله عند رؤية العجب من صنائعه ثم كثر حتى استعمل في كل متعجّب منه، وسبحان : منصوب علي المصدرية بفعل محذوف وجوبا.

والمبوب للتعجب في النحو صيغتان موضوعتان له إحداهما: ما أَفْعَلَه، نحو: ما أحسن زيدا. ونحو " قتل الإنسان ما أكفره". والكلام فيها من شيئين. في (ما)، وفي (أفعل). فأما (ما) التعجبية فأجمعوا علي أسميتها؛ لأن في (أحسن) ضميرا يعود عليها اتفاقا، والضمير لا يعود إلا علي الأسماء، وأجمعوا أيضا علي أنها مبتدأ يجب تقديمه لجريانه مجري المثل فلا يغير. ثم بعد الاتفاق علي أنها أسم مبتدأ اختلفوا في معناها. قال سيبويه وجمهور البصريين هي نكرة تامة[١] بمعني شيء، وابتدئ بها لتضمنها معني التعجب، وأحسن فعل ماض فاعله ضمير مستتر عائد علي (ما)، وزيدا: مفعول. والجملة الفعلية خبر عن ما، والتقدير في ما أحسن زيداً: شيء عظيم أحسن زيدا، أي جعله حسنا.

وذهب الأخفش إلي أن (ما) موصولة، والجملة التي بعدها صلتها فلا موضع لها في الإعراب، والخبر محذوف. والتقدير: الذي أحسن زيدا شيء عظيم. وذهب الكوفيون إلي أن (ما) استفهامية والجملة بعدها خبر عنها. والتقدير: أي شيء أحسن زيدا؛ والأصح ما ذهب إليه سيبويه وأصحابه أن (ما) نكرة تامة والجملة

---

(١) أي غير موصوفة بالجملة بعدها؛ لأن التعجب إنما يكون فيما يجهل سببه فيناسبه التنكير، والمسوغ للابتداء هنا قصد الإبهام.

الفعلية بعدها خبر عنها؛ لأن قصد المتعجب الإعلام بأن المتعجب منه ذو مزية إداركها جلي فاستحقت الجملة التعجبية أن تفتح بنكرة ليحصل بذلك إبهام يليه إفهام، والإفهام حاصل بإيقاع صيغة (أفعل) علي المتعجب منه.

وأما صيغة (أَفْعلَ) بفتح العين كأحسن ففيها خلاف. فقال البصريون والكسائي من الكوفيين إنها فعل ماض[1] للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو: ما أفقرني إلي رحمة الله. وما أحسنني إن اتقيت الله، ونون الوقاية خاصة بالأفعال، وقال بقية الكوفيين غير الكسائي أن صيغة (أفعل) في التعجب أسم[2] لقول العرب: ما أحيسنه وما أميلحه بالتصغير، والتصغير من خصائص الأسماء.

الصيغة الثانية من صيغتي التعجب (أَفْعِلْ به) بكسر العين نحو: أَحْسِنْ بزيد، وأجمعوا علي فعلية (أَفْعِل) لأنه علي صيغة لا تكون إلا للفعل ثم اختلفوا في حقيقته فقال البصريون لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر، وهو في الأصل فعل ماض صيغته علي صيغة أفعل بفتح العين وهمزته للصيرورة بمعني صار ذا كذا، فأصل أَحْسِنْ بزيد أَحْسَنَ زيد، أي صار ذا حسن نحو أبقلت الأرض أي

---

[1] والفتحة في آخره بناء. وأيضاً لأنه كان فعلاً قبل النقل إلي التعجب.

[2] والفتحة في آخره أعراب.

صارت ذات بقل ثم غيرت الصيغة الماضوية إلي الأمرية فصار أَحْسِنْ زيدٌ برفع زيد فقبع إسناد لفظ الأمر إلي الأسم الظاهر؛ لأن صيغة فعل الأمر لا ترفع الأسم الظاهر فزيدت الباء في الفاعل ليصير علي صورة المفعول به المجرور[١] بالباء كامرر بزيد. وقال الفراء والزجاج والزمخشري إن أَفْعِل بكسر العين في التعجب لفظه ومعناه الأمر حقيقة وفيه ضمير مستتر مرفوع علي الفاعلية ، والباء للتعدية داخلة علي المفعول به لا زائدة. ومن مجيء أفعل به في القرآن الكريم "أسمع بهم وأبصر"[٢].

ومذهب البصريين أرجح إلا أنه أخذ عليه استعمال الأمر بمعني الماضي، وكذلك زيادة الباء في الفاعل.

وزاد بعضهم في التعجيب صيغة ثالثة وهي فَعُل بضم العين نحو قوله تعالي: "كَبُرت كلمة تخرج من أفواههم".

تنبيه: لا يتعجب إلا من معرفة، أو نكرة مختصة، نحو: ما أحسن زيدا وما أسعد رجلا اتقي الله؛ لأن المتعجب منه مخبر عنه في المعني فلا يقال ما أسعد رجلا من الناس،

---

[١] ويكون إعراب أَحْسِنْ بزيد كالآتي: أَحْسِنْ فعل ماض جاء علي صورة الأمر مبني علي السكون، والباء حرف جر زائد، وزيد مجرور بالباء في محل رفع فاعل.

[٢] سورة مريم (٣٨).

لعدم الفائدة.

حكم التعجب منه:

حكمه النصب على المفعولية. قال ابن مالك:

وتلو أفعل انصبنه كـ (ما) * أو في خليلينا وأصدق بهما

لأن الهمزة في أفعل للتعدية، والفعل قبل التعجب كان ثلاثيا لازما ثم جيء به للتعجب على وزن أفعل فنصب المفعول به.

جواز حذف المتعجب منه:

يجوز حذف المتعجب منه إذا كان ضميرا ودل عليه دليل، كقول علي بن أبي طالب – رضي الله عنه[1]:

جزي الله عنا والجزاء بفضله * ربيعة خيرا ما أعف وأكرما

أي ما أعفها وما أكرمها.

ويحذف المتعجب منه في (أَفْعِل به) إن كان (أَفْعِل) معطوفا علي آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف، ومنه قوله تعالي: أسمع بهم وأبصر، أي أبصر بهم، فحذف بهم لدلالة ما قبله عليه، ومثل ذلك قوله: أحسن بزيد وأجمل.

---

[1] والجزاء بفضله معترض بين الفاعل والمفعول، والبيت من بحر الطويل. والشاهد في (أعف واكرما) فهما للتعجب.

فإن لم يدل دليل علي المتعجب منه لم يجز حذفه. فأما قول الشاعر[١]:

فذلك إن يلق المنية يلقها * حميدا وإن يستغن يوما فأجدر

فحذف المتعجب منه ولم يكن معطوفا علي مثله، أي فأجدر به، وذلك شاذ لا يقاس عليه: وكذلك هو شاذ لأنه بني من قولهم: هو جدير بكذا أي حقيق به، وهو اسم، وشرط التعجب أن يبني من الفعل، وفي حذف المتعجب منه يقول ابن مالك:

وحذف ما منه تعجبت استبح * إن كان عند الحذف معناه يضح

تنبيه:

١- (ما أفعله) صيغة جامدة، وهي نظير (عسي) وليس في الجمود وفي ملازمة المضي، وأفعل به جامد أيضا ملازم لصيغة الأمر، وعلة جمودهما تضمنها معني حرف التعجب الذي كان يستحق أن يوضع، ولم يوضع، ولعدم تصرف هذين الفعلين الدالين علي التعجب لا يجوز التصرف فيهما وامتنع أن يتقدم عليهما معمولهما فلا يقال ما زيدا أحسن، ولا بزيد أحسن. وفي ذلك يقول ابن مالك:

---

[١] عروة بن الورد. وحميدا حال من الضمير المنصوب في قوله (يلقها) وهو بمعني محمودة والفاء جواب الشرط.

وفي كلا الفعلين قدما لزما * منع تصرف بحكم حتما
وفعل هذا الباب لـــن يقدما * معموله ووصله به الزما

٢- امتنع كذلك أن يفصل بينهما وبين معمولـــهما بغـير ظـرف ومجرور فلا يقال: ما أحسن يا عبد الله زيدا. أمـــا الفصـل بالظروف والمجرور فجائز. تقول: مـا أحسـن بـالرجل أن يصدق، وما أقبح به أن يكذب؛ لأن الظروف والمجـــرورات كثر دورانها في كلام العرب، فتوســعوا فيـهما أكـثر مـن غيرهما، وأجازوا دخولهما أماكن لا يدخلها غيرهما.

ومن ذلك قول الشاعر[١] :

خليلي ما أحرى بذي اللب أن يُري * صبورا ولكن لا سبيل إلي الصبر

ومن ذلك قول الشاعر :

أقيم بدار الحزم مادام حزمها * وأحر إذا حالت بأن أتحولا[٢]

ففصل بإذا الظرفية بين (أحر) ومعمولة وهو (أن وصلتـــها)

---

[١] يا خليلي، والشاهد في أنه فصل بين (ما أحري) ومعمولة وهو (أن يري) بالجار والمجرور، أي بأن يري . وصبورا : مفعول ثان، وخبر (لا) النافيـة للجنـس محذوف. أي لا سبيل إلي الصبر موجود.

[٢] أي أقيم بدار الحزم مادام في الإقامة بها عز وشرف، وأخلق بي أن أتحول عنها إذا صارت دار ذل وهوان.

ومثله قول الشاعر:

أخلق بذي الصبر أن يحظىبحاجته * ومد من القرع للأبواب أن يلجا[١]

ففصل بالجار والمجرور (بذى الصبر) بين (أخلق) ومعمولـــة (أن يحظي) وحذفت الباء من (أن يحظي) قياسا مطردا، لأن حذف الباء من صيغة (أفعل به) تجوز مع أن وأن.

تنبيه تزاد (كان) كثيرا بين (ما) وفعل التعجب، نحو: مـــا كـــان أحسن زيدا، ومنه قول الشاعر[٢].

ما كان أسعد من أجابك آخذا * بهداك مجتنبا هوي وعنادا

فزيدت (كان) بين (ما) وفعل التعجب، والأصل: ما أســـعد، وفائدة زيادة (كان) الدلالة علي الزمن الماضي، و(كان) الزائـــدة لا فاعل لها، ولا خبر، فليست تامة ولا ناقصة، وإعراب الجملة علـــي ما كان عليه قبل زيادتها. وكذلك تزاد كان بين كل متلازمين.

---

[١] أي أخلق بأن يحظي الصابر بحاجته.

[٢] عبد الله بن رواحه الأنصاري يخاطب النبي عليه السلام.

حذف الباء في أفعل به:

الباء ركن في هذه الصيغة، وحذفها يؤدي إلي فوات معني التعجب، ويجوز حذفها مع المصدر المؤول نحو قول الشاعر:

وقال نبي المسلمين تقدموا * وأحبب إلينا أن تكون المقدما

وأحبب بوزن أفعل فعل أمر أصله ماض، والمصدر المؤول (أن تكون) في موضع الفاعل، أي: أحبب إلينا بكونك المقدما.

ونحو قول علي رضي الله عنه: أعزز علي أبا اليقظان أن أراك صريعا مجدلا [1].

((شروط صوغ فعلي التعجب))

يبني هذا الفعلان مما اجتمعت فيه ثمانية شروط:

أحدها: أن يكون فعلا، فلا يبنيان من الاسم نحو الجلف وهو الرجل الجافي الغليظ، فلا يقال: ما أجلفه أي ما أجفاه وأغلظه، ولا يقال في الحمار ما أحمره، ولا يقال ما أجدره بكذا من قولهم هو جدير بكذا أي ما أحقه بكذا ولا فعل له.

---

(1) مجدلا أي علي الجدالة وهي الأرض، وأبا اليقظان هو عمار بن ياسر حين رآه علي مقتولا، وأبا اليقظان منادي حذف منه حرف النداء.

الثاني: أن يكون الفعل ثلاثيا، فلا يبنيان من رباعي مجرد ولا مزيد فيه، ولا ثلاثي مزيد بحرف أو حرفين أو ثلاثة نحو دحرج وتدحرج وضارب وأنطلق واستخرج، لأن بناء التعجب من هذه الأفعال غير الثلاثية يفوت الدلالة علي المعني المتعجب منه، وما أصوله أربعه يؤدي إلي حذف بعض الأصول منه، والحروف الزائدة دالة علي معني مقصود فالتعجب منها يؤدي إلي حذف الزيادة الدالة علي معني مقصود. فماذا تعجبت من ضارب فاتت الدلالة علي معني المشاركة وأدي إلي الالتباس فلا يعرف التعجب من ضرب أم ضارب، وعلي ذلك شذ قولهم ما أتقاه من اتقي

ولذا منع النحاة صوغ فعلي التعجب من مزيد الثلاثي ومن الرباعي المجرد ومزيده إلا صيغة واحدة من صيغ الثلاثي المزيد بحرف واحد وهو الهمزة في نحو: أكرم وأظلم وأقفر فقد اختلف فيها النحاة علي مذاهب:

المذهب الأول: الجواز مطلقا سواء كانت الهمزة فيه للتعدية أم لا، وهو مذهب سيبوية والمحققين من أصحابه.
نحو: أذهب وأكرم فالهمزة فيهما للتعدية، وغير التعدية نحو: أظلم وأقفر وأقسط. فتقول: ما أكرم

زيدا وما أظلم هذا الليل وما أقفر هذا المكان.

المذهب الثاني: المنع مطلقا.

المذهب الثالث: يقوم علي التفصيل فقد أجاز بناء التعجب من أفعل إذا كانت الهمزة لغير النقل، أي نقل الفعل من اللزوم إلي التعدي نحو ما أظلم[١] الليل وما أقفر هذا المكان، ويمتنع أن كانت للنقل نحو ما أذهب نوره. وما أعطي محمدا للفقراء.

الشرط الثالث: أن يكون الفعل متصرفا، فلا يبنيان من نعم وبئس، ويذر ويدع[٢]، فلا يقال: ما أنعمه وأنعم به لأن الجامد يلزم صورة واحدة.

الشرط الرابع: أن يكون معناه قابلا للتفاضل في الصفات الإضافية التي تختلف بها أحوال الناس سواء كانت بالنسبة إلي شخص واحد كالعلم والجهل، أو شخصين كالحسن والقبح فتقول: ما أعلمه وما أجهله وما أحسنه وما أقبحه، بخلاف مالا يقبل التفاضل ويشترك فيه الجميع فلا يبنيان من نحو

---

[١] فالهمزة في أظلم للدخول في الوقت وفي أقفر للدخول في المكان القفر.

[٢] لأن يزر ويدع مضارعان لا ماضي لهما، واستغني عن ماضيهما بترك.

فني ومات لأنه لا فضل لأحد فيه علـــي الأخـــر حتى يتعجب منه.

الشرط الخامس: ألا يكون الفعل مبنيا للمجهول، فلا يبنيان من نحو ضرب زيد بضم أوله وكسر ماقبل آخـــــره فـــلا يقال: ما أضرب زيدا وأنت تريد التعجـــب مـــن الضرب الذي وقع علي زيد، وشذ قولـــــهم: مـــا أخصر هذا الكلام هذا الكلام من وجهين: الزيـــادة علي الثلاثة والبناء للمجهول لأنه من اختصر.

واستثني بعض النحاة ما كان ملازما لصيغة المبني للمجهول نحو: عنى بحاجتك، وزهي علينا بمعنى تكبر فيجيز التعجب منـــــه لعدم اللبس. فتقول ما أعناه بحاجتك ، وما أزهاه علينا.

الشرط السادس: أن يكون الفعل تاما فلا يبنيان من نحـــــو كـــان وظل وبات وصار وكاد؛ لأنهن نواقـــص، فـــلا يقال ما أكون زيدا قائما بنصب الخبر؛ لأنه لـزوم نصب أفعل لشيئين ولا يجـــوز حـــذف قائمـــا لامتناع حذف خبر كان.

الشرط السابع: أن يكون الفعل مثبتا فلا يبنيان من فعل منفي سواء كان ملازما للنفي نحو ما عاج بالدواء، أي ما انتفع به ومضارعه يغيج ملازم للنفي أيضا. أما عاج يعوج بمعني مال يميل فيستعمل في النفي والإثبات، أم غير ملازم للنفي كما قلم زيد فلا يقال ما أقومه وما أعوجه لئلا يلتبس المنفي بالمثبت.

الشرط الثامن: ألا يكون اسم فاعله علي وزن أفعل فعلاء فلا يبني التعجب من نحو عرج فهو أعرج من العيوب وخضر الزرع فهو أخضر من الألوان، لأن حق صيغة التعجب أن تبني من الثلاثي المحض وأكثر أفعال الألوان تجيء علي أفعل بالزيادة نحو أخضر، ولأن الألوان والعيوب الظاهرة جرت مجري الصفات الثابتة التي لا تزيد ولا تنقص وهذا لا يتعجب منه.

((بناء التعجب مما فقد شرطا من الشروط))

يتوصل إلى التعجب من الزائد على الثلاثة ومما وصفه على أفعل فعلاء بصيغة ما أشد ونحوه، كما أقوى وما أضعف وما أكثر وما أقل وما أعظم وما أكبر وما أصغر وما أحسن وما أقبح وما أشبه ذلك، ويؤتى بمصدر الفعل المراد التعجب منه منصوبا بعد (ما أفعل) ومجرورا بالباء بعد صيغة (أفعل به).

فتقول في التعجب مثلا من دحرج وانطلق وخضر الزرع ما أعظم دحرجته أو انطلاقه وخضرته. وتقول في الصيغة الثانية: أعظم بدحرجته وانطلاقه وخضرته.

وكذلك الفعل المنفي والمبنى للمجهول يتعجب فيهما بأشد ونحوه إلا أن مصدرهما يكون مؤولا. فإذا تعجبت من الفعل: لا يقوم تقول: ما أكثر أن لا يقوم، والتعجب من الفعل: ما ضرب بالنفي، تقول: ما أعظم ما ضرب بالبناء للمجهول، وأعظم بأن لا تقوم وأعظم بما ضرب. فتأتى بالمصدر المؤول دون المصدر الصريح.

وأما التعجب من الفعل الناقص فهو كما سبق تقول: ما أشد كونه جميلا وأشدد بكونه جميلا وأما الجامد نعم وبئس ويدع ويذر

والذي لا يتفاوت معناه نحو مات وفنى فــلا يتعجـب منــهما، لأن الجامد لا مصدر له، ولأن الذي لا يتفاوت معناه غير قابل للزيـــادة والنقص في الصفة فلا يتعجب منه.

تنبيه لا يختص التوصل بأشد ونحوه بما فقد بعض الشروط بـــل يجوز فيما استوفي الشروط: فتقول: ما أشد ضـــرب زيـد لعمرو وما أجمل حسن محمد.

وما جاء عن العرب من فعلى التعجب مبنيا مما لم يســتكمل الشروط فهو نادر يحفظ ولا يقاس به. قال ابن مالك:

وبالندور احكم لغير ما ذكر * ولا تقس على الذي منه أثر

من ذلك قولهم: ما أخصره من اختصر وهو خماسي مبنى للمجهول وقولهم: ما أهوجه[1] وما أحمقه[2] وما أرعنه[3]، وهى من فعل فهو أفعل وقالوا: ما أجنه وما أولعه من جن وولع بالبناء للمجهول.

---

(١) الهوج: الحمق والطيش والتسرع، والهوجاء الناقة المسرعة كأن بها هوجا.

(٢) الأحمق قليل العقل.

(٣) الأرعن هو الأهوج أيضا.

عمل فعلى التعجب:

قلنا إن صيغة (ما أحسن زيدا) قد استتر في أحسن ضمير هو الفاعل، وزيدا مفعول به. وعرفنا أن فعل التعجب عمل رفعا في الفاعل المستتر ونصبا في المفعول به.

ولو قلنا: أحسن بزيد: عرفنا أن الباء الزائدة لازمة والمجرور بها مرفوع محلا لأنه فاعل.

تنبيه إذا بنى التعجب من فعل ثلاثي معتل العين بالواو أو الياء نحو قام وبان. نقول: ما أقوم زيدا وأقوم به وما أبين كلامه وأبين به. بتصحيح العين وجوبا.

((أساليب المدح والذم))

المدح والذم له أساليب كثيرة، منها الصريح مثل: أمدحك وأثنى عليك، ومنها محمد عظيم، ومنها ما يحتاج إلى قرينة مثل: ما هذا بشرا، كأنك تمدحه بأنه ملك لما فيه من صفات حسنة.

وهناك أفعال صريحة في المدح والذم مثل نعم وبئس وما جرى مجراهما من الألفاظ، فهى تفيد المدح والذم على سبيل المبالغة ومثل: حبذا في المدح وساء في الذم.

واعلم أن نعم وبئس لهما استعمالان: الأول أن يستعملا متصرفين كسائر الأفعال فيكون لهما مضارع وأمر واسم فاعل وغيرها، وهما حينئذ للإخبار بالنعمة والبؤس، تقول: نعم زيد بكذا ينعم به فهو ناعم، وبئس يبأس فهو بائس.

الثانى: أن يستعملا لإنشاء المدح والذم وهما في هذا الاستعمال لا يتصرفان، لخروجهما عن الأصل في الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان فأشبها الحرف. ولهذا جمدا لأنهما يدلان على معنى المدح والذم. والأصل في المعانى الحروف.

قال ابن مالك:

فعلان غير متصرفين * نعم وبئس رافعان اسمين

حكم نعم وبئس من جهة الفعلية:

مذهب البصريين والكسائي من الكوفيين أن نعم وبئس فعلان، بدليل اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما عند جميع العرب. وفي الحديث(١): "من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل" وتقول: بئست المرأة حمالة الحطب. وعند باقي الكوفيين أن نعم وبئس اسمان، بدليل دخول حرف الجر عليهما في قول بعض العرب وقد بشر ببنت والله ما هى بنعم الولد، وقول الآخر وقد سار على حمار بطىء السير: نعم السير على بئس العير، ورد البصريون بأن الأصل: ما هى بولد مقول فيه نعم الولد، والأصح في ذلك ما ذهب إليه البصريون من أن نعم وبئس فعلان جامدان، وسبب عدم تصرفهما لزومهما إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة، وكذلك خروجهما عن أصل الأفعال من إفادة الحدث والزمان. وهذان الفعلان لابد لهما من مرفوع وهو الفاعل، وهو على ثلاثة أقسام:

الأول: أن يكون مقترنا بالألف واللام نحو: نعم الرجل محمد، ونعم العبد، وبئس الشراب، ومنه: نعم المولى ونعم النصير.

---

(١) الحديث رواه أبو داود والترمذى والنسائي والإمام أحمد في المسند

واختلف النحاة في هذه اللام فذهب الأكثرون إلى أن (ال) في فاعل نعم وبئس جنسية حقيقة كأنك مدحت الجنس كله من أجل زيد إذا قلت نعم الرجل زيد، وزيد مندرج تحت الجنس؛ لأنه فرد من أفراده، ثم خصصت زيداً بالذكر فتكون قد مدحته مرتين. وقيل هى للجنس مجازاً فكأنك جعلت زيداً جميع الجنس مبالغة ولم تقصد غير مدح زيد.

وذهب بعض النحاة إلى أن (أل) في فاعل نعم وبئس عهدية ثم اختلفوا فقيل المعهود ذهنى، أى حقيقة معينة في الذهن باعتبار وجودها في ضمن فرد مبهم، كأن تقول: نعم الفتى، وأنت تقصد فتى مخصوصا معهودا معروفا للسامع.

وقد تكون (أل) للعهد الذكرى، كأن تقول: الفتى المؤدب نعم الفتى. فالفتى في نعم الفتى هو الفتى المذكور أولاً فهو عهد ذكرى. وهذا مثل قوله تعالى: كما أرسلنا إلى فرعون رسولاً فعصى فرعون الرسول" والرسول هو المذكور أولاً في قوله: رسولاً.

الثانى: من أنواع فاعل نعم وبئس: أن يكون مضافاً لما فيه أل نحو قوله تعالى: "ولنعم دار المتقين، ولبئس مثوى المتكبرين".

الثالث: أن يكون مضافاً إلى مضاف إلى ما فيه (أل) نحو قولك

نعم فاهم درس النحو محمد. ونحو قول أبى طالب:

فنعم ابن أخت القوم غير مكذب * زهير حساما مفردا من حمائل[١]

الرابع: أن يكون فاعل نعم وبئس ضميرا مستترا وجوبا مفردا مذكرا، مفسرا بتمييز بعده نكرة يفسر ما في الضمير من إبهام نحو: نعم طالبا المجتهد، ففى نعم ضمير مستتر هو الفاعل، وطالب نكرة منصوبة على التمييز، مفسرة للضمير المستتر فى نعم، ونحو قوله تعالى: "بئس للظالمين بدلاً" ففي بئس ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية، وبدلا تمييز مفسر له، والتقدير: بئس هو، أى البدل، وإذا قلت: زيد نعم رجلا لم يعد الضمير على زيد، بل على رجلا، لأن هذا من المواضع التى يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة.

ونحو قول الشاعر:

نعم امرأ هرم لم تعر نائبة * إلا وكان لمرتاع بها وزرا[٢]

---

[١] ابن: فاعل، مضاف إلى أخت، وأخت مضافة إلى القوم، وزهير مخصوص بالمدح مرفوع. حساما: حال.

[٢] يمدح الشاعر هرم بن سنان، وفي نعم ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية، وامرأة تمييز مفسر له، وهرم مخصوص بالمدح ولم تعر مضارع (عرا) بمعنى عرض، والوزر: الملجأ.

أحكام التمييز المفسر للضمير:

يشترط في التمييز المفسر للضمير أن يطابق المخصوص بالمدح أو الذم تذكيرا وتأنيثا وإفرادا وتثنية وجمعا. تقول: نعم رجلا خالد ونعم امرأة فاطمة، ونعم رجلين محمد وعلى، ونعم فتيات العفيفات. كما يشترط في التمييز أن يكون مذكورا، فلا يصح حذفه، لئلا يبقي الإبهام.

ويشترط في التمييز كذلك أن يكون مؤخرا عن الضمير، فلا يجوز تقديمه على نعم وبئس. فلا تقول: رجلا نعم زيد، ويشترط كذلك أن يتقدم التمييز على المخصوص، فلا يجوز تأخيره عنه، فإذا قلت: نعم زيد رجلا فهو نادر. ويشترط لزوم ذكر التمييز، لأن الضمير المستتر في نعم وبئس يعود عليه. ويشترط أيضا إن يكون التمييز نكرة عامة أى لها أفراد فى الوجود فلو قلت: نعم شمسا هذه الشمس لم يجز؛ لأن الشمس مفرد في الوجود. أما إذا قلت: نعم شمسا شمس الحرية فقيل يجوز؛ لأن الصفات متعددة.

أحكام الضمير المستتر في نعم رجلا زيد:

له أحكام تخالف بقية الضمائر وهى:

الأول: أنه لا يبرز في التثنية والجمع استغناء بتثنية التمييز وجمعه.

الثانى: أنه لا يُتبع، وأما نحو: نعم هم قوما أنتم فشاذ والشاهد في (هم) فإنه توكيد للضمير المستتر، وأنتم مخصوص بالمدح.

الثالث: يعود على متأخر لفظاً ورتبة.

الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر:

قلنا إن فاعل نعم وبئس إذا كان ضميراً مستتراً فسر بنكرة بعدة منصوبة على التمييز، فهل يجوز أن يأتى التمييز مع الفاعل الظاهر. أجاز ذلك بعض النحاة لوروده نظماً ونثراً. قال الشاعر:

نعم الفتاةُ فتاةً هند لو بذلت * رد التحية نطقاً أو بإيماء

فجمع بين التمييز وهو (فتاة) والفاعل (الظاهر (الفتاة) و(هند) مخصوص بالمدح مبتدأ.

ومنع سيبويه الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر، فلا يجوز عنده نعم الرجل رجلا زيد، وحجته أن التمييز لرفع الإبهام، ولا إبهام مع ظهور الفاعل، وتأول سيبويه البيت السابق بأن (فتاة) حال مؤكدة.

قال ابن مالك:

وجمع تمييز وفاعل ظهر * فيه خلاف عنهم قد اشتهر

وقوع (ما) بعد نعم وبئس

تقع (ما) بعد نعم وبئس نحو قوله تعالى: إن تبدوا الصدقات فنعما هى، وقوله: بئسما اشتروا به أنفسهم، ونحو قولك: نعـــم مـــا يقول الفاضل.

وما مميز وقيل فاعل * في نحو نعم ما يقول الفاضل

واختلف في (ما) هذه، فإن وقع بعدها فعل نحو قوله تعـالى: "نعما يعظكم به" فهى في موضع نصب تمييز، وفاعل نعم ضمـــير مستتر. والتقدير: نعم شيئاً يعظكم به هذا الوعظ. و(ما) حينئذ نكـرة موصوفة بالفعل بعدها، والمخصوص محذوف في الآيتيـن، وقيـل (ما) فاعل، فهى معرفة بمعنى الذى، والفعل صلتها، والمخصـوص محذوف. والتقدير: نعم الذى يعظكم به هذه الموعظة، أما إن وجـد المخصوص نحو: نعم ما يقول الفـــاضل قـول الصـــدق اختلـف الإعراب.

وإن وقع بعد (ما) اسم نحو: إن تبدوا الصدقات فنعما هـــى، جاز ذلك أن تجعل (ما) معرفة تامة فاعلاً لها أى نعم الشيء هـــى، أو نكرة تامة تمييزاً لفاعلهما المستتر والاسم المفـــرد بعدهـــا هـــو المخصوص.

موضع المخصوص بالمدح والذم

المخصوص هو المقصود بالمدح أو الذم بعد فاعل نعم وبئس الظاهر أو بعد التمييز. فيقال: نعم الرجل زيد أو نعم رجلا زيد وبئس الرجل أو رجلا أبو لهب. ويعرب المخصوص حينئذ مبتدأ مؤخراً، والجملة قبله خبر. هذا هو الغالب.

وقيل يعرب المخصوص خبراً لمبتدأ واجب الحذف، أى نعم الرجل الممدوح محمد.

واكتفى ابن مالك في الألفية بهذين القولين فقال:

ويذكر المخصوص بعدُ مبتدأ * أو خبر اسم ليس يبدو أبداً

ومن غير الغالب أن يتقدم المخصوص على نعم وبئس فيتعين كونه مبتدأ، والجملة بعده خبر نحو: محمد نعم الرجل.

حذف المخصوص:

يجوز حذفه إن تقدم في الكلام ما يشعر بذلك، نحو قوله تعالى: إنا وجدناه صابراً نعم العبد، أى أيوب، فحذف المخصوص لتقدم ذكر أيوب في قوله تعالى: "واذكر عبدنا أيوب".

أساليب أخرى للمدح والذم

كل فعل ثلاثي متصرف تام على وزن فَعُل بضم العين يجوز استعماله كنعم وبئس في إفادة المدح والذم. تقول في المدح: فَهُم الرجل زيد، وفَهُم رجلاً زيد، وفي الذم خَبُث الرجل أبو لهب.

وصيغة (فَعُل) وضعت للغرائز الطبيعية، والسجايا الفطرية الملازمة لصاحبها، فإذا قلت: فَهُم الطالب على. فقد حولت فَهُم إلى فعل فصار لازماً، ثم ضمنت معنى المدح والتعجب من شدة فهمه فصار جامداً. ومن ذلك: "نعم الثواب وحَسُنت مرتفقا".

ومن ذلك: ساء، فإنه في الأصل سَوَأَ بالفتح من السوء ضد السرور من ساءه الأمر يسوءه إذا أحزنه فهو متعد، ثم حول إلى فَعُل بضم العين فصار لازما ثم ضمن معنى بئس فيجرى عليه أحكامها.

تقول: ساء الرجل أبو لهب، وساء رجلا أبو لهب. وفي التنزيل: "وساءت مرتفقا" ففي ساء ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود على النار، ومرتفقا تمييز. وقوله تعالى: "ساء مثلا

القوم الذين كذبوا"، وقوله تعالى: "ساء ما يحكمون"[١].

وفي ذلك يقول ابن مالك:

واجعل كبئس ساء واجعل فَعُلا * من ذى ثلاثة كنعم مسجلا

حبذا ولا حبذا

تستعمل حبذا في المدح كنعم، وتزيد حبذا على نعم بأنها تشعر بأن الممدوح قريب ومحبوب من النفس، وحب فعل يقصد به المحبة والمدح، وفاعله (ذا). ومن ذلك قول جرير:

يا حبذا جبل الريان من جبل * وحبذا ساكن الريان مَنْ كانا

وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله:

ومثل نعم حبذا الفاعل ذا * وإن ترد ذما فقل لا حبذا

وإعراب (حبذا زيد): حب فعل، وذا فاعل، وزيد مبتدأ وخبره (حبذا) مقدم. ويقال في الذم: لا حبذا زيد. ومخصوص حبذا ولا حبذا يأتى تابعاً لذا، لا يتقدم فلا يقال: زيد حبذا، كما يقال: زيد

[١] يجرى عليها الخلاف المتقدم في (ما) فإن جعلنا (ما) فاعلاً فهى معرفة بمعنى الذى، أى ساء الذى يحكمونه وإن جعلناها تمييزاً فهى نكرة موصوفة، أى ساء شيئا يحكمونه، وعلى الرأيين فالمخصوص بالذم محذوف.

نعم الرجل؛ لأن الكلام جرى مجرى المثل، ويجب أن يكون (ذا) بلفظ الإفراد والتذكير أيا كان المخصوص مذكراً أو مؤنثاً، مفرداً أو مثنى أو مجموعاً، يقال: حبذا زيد، وحبذا الزيدان، وحبذا الهندان، وحبذا الزيدون والهندات، قال ابن مالك:

وأول ذا المخصوص أيا كان لا * تعدل بذا فهو يضاهى المثلا

ويجوز أن يكون (حبذا) من كلمتين مركب، والمرفوع بعده فاعل. وقيل (حبذا) مبتدأ، والمرفوع بعده خبر.

((أفعل التفضيل))

ويقال له اسم التفضيل: وهو الوصف المبنى على صيغة أفعل لزيادة صاحبه على غيره في أصل الفعل، ويقال هو اسم مصوغ على أفعل للدلالة على أن اثنين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة.

فإذا قلت: محمد أفضل الناس. فإن محمدا والناس اشتركا في صفة الفضل. وزاد محمد على الناس في تلك الصفة. فالمراد بالتفضيل: الزيادة في الصفة مطلقا في كمال أو نقص أو حسن أو قبح. وكلمتا خير وشر، من باب التفضيل وأصلهما أخير وأشر فحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال فيهما بدليل ثبوتها في قول الشاعر[١] رؤيه:

بلال خير الناس وابن الأخير

وقراءة بعضهم: من الكذاب الأشر بفتح الشين وتشديد الراء. وأفعل التفضيل اسم لدخول علامات الأسماء عليه، وهو ممنوع من الصرف للزوم الوصفية ووزن الفعل.

---

[١] شطر بيت من الرجز، وبلال منع من الصرف للضرورة

شروط صوغ اسم التفضيل:

يصاغ التفضيل مما صيغ منه فعلا التعجب. وهو كل فعل ثلاثي متصرف تام مثبت قابل للتفاضل مبنى للفاعل ليس الوصف منه على أفعل فعلاء. فيقال هو أعلم وأفضل كما يقال في التعجب ما أعلمه وما أفضله وأعلم به وأفضل به.

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

صغ من مصوغ منه للتعجب * أفعل للتفضيل وأب اللذ أبي

أى وأب هنا في التفضيل الذى أبي هناك في التعجب، لكونه لم يستوف الشروط المذكورة.

وشذ بناء التفضيل من وصف لا فعل له نحو قولهم[1]: ألص من شظاظ، وشذ بناؤه مما زاد على ثلاثة، كهذا الكلام أخصر من غيره بنوه من اختصر وفيه شذوذان: كونه مبنيا للمجهول، وكونه زائدا على الثلاثة كما تقدم في التعجب. وسمع هو أعنى بحاجتك بنوه من عنى المبنى للمجهول.

---

[1] أخذ من قولهم: هو لص بكسر اللام أى سارق. وشظاظ بكسر الشين اسم لص معروف من بنى ضبة.

بناء التفضيل من وزن أفعل نحو أكرم:

فيه المذاهب الثلاثة المتقدمة في التعجب فقيل يجوز مطلقا وقيل: يمتنع مطلقا وقيل: يجوز إن كانت الهمزة لغير النقل.

صوغ التفضيل من فاقد الشرط:

وما توصل به إلى التعجب مما لا يتعجب منه يتوصل به إلى التفضيل وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وما به إلى تعجب وصل * لمانع به إلى التفضيل صل

أى يؤتى بأشد ونحوه فيقال: زيد أشد استخراجا من عمرو وأقوى بياضا وأكثر حمرة، ويؤتى بعده بمصدر ذلك الفعل منصوبا على التمييز.

حالات اسم التفضيل:

له ثلاث حالات:

- **الحالة الأولى:** أن يكون مجردا[١] من أل والإضافة فيجب له حكمان:

أحدهما: أن يكون مفردا مذكرا دائما نحو: زيد أفضل من عمرو وهند أفضل من عمرو والزيدان أفضل من عمرو. والزيدون

---

[١] ويسمى النكرة.

أفضل من عمرو والهندات أفضل من عمرو، ونحو قولــه تعــالى: ليوسف وأخوه أحب إلى أبينا منا فأفرد (أحب) مع الاثنين. فــوزن أفعل ملازم لصورة واحدة مع المفرد والمثنى والجمــع والمذكـر والمؤنث.

الحكم الثاني: أن يؤتى بعده بمن جاره للمفضول نحو قولــه تعالى: "أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا أى منك". وقد تحذف (مــن) مع مجرورها للعلم بها نحو: والآخرة خير وأبقي. أى مــن الحيـاة الدنيا. وقد جاء الإثبات والحذف في قوله تعالى: "أنا أكثر منك مـالا وأعز نفرا". وإلى ذلك أشار الناظم:

وأفعل التفضيل صله أبدا * تقديرا أو لفظا بمن إن جردا

وأكثر حذف (من) مع المفضول إذا كان (أفعل) خبرا كالآيـة ويقل إذا كان حالا كقول الشاعر: دنوت وقد خلناك كالبدر أجمـلا[1] ويجب تقديم من ومجروها على أفعل التفضيل إن كــان المجـرور بمن استفهاما؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام نحو: أنت ممن أفضل، والأصل: أنت أفضل من مَن، فقدم ممن على عامله وهــو أفضــل وإلى ذلك أشار الناظم:

---

[1] أى: دنوت أجمل من البدر، ويقل أيضا إن كان صفة نحو: رأيت رجلا أحســن؛ أى أحسن منك.

وإن تكن بتلو من مستفهما * فلهما كن أبدا مقدما

معنى (من) في زيد أفضل من عمرو:

قال سيبويه لابتداء الغاية مع كونها للتبعيض، أى أفضل على بعض منه، وقال ابن مالك: بمعنى المجاوزة، أى جاوز المفضل المفضل عليه وهذا هو معنى التفضيل عند النحاة.

– **الحالة الثانية:** أن يكون أفعل مقرونا بأل فيجب له حكمان:

أحدهما: أن يكون مطابقا لموصوفه في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع. نحو عمرو الأفضل وهند الفضلى[١] والزيدان الأفضلان والهندان الفضليان والمحمدون الأفضلون والأفاضل والهندات الفضليات.

الحكم الثاني: ألا يؤتى بمن الجارة للمفضول. نحو قوله تعالى: "وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين"

– **الحالة الثالثة:** أن يكون أفعل التفضيل مضافا فإن أضيف لنكرة لزمه أمران: التذكير والتوحيد، ويلزم المضاف إليه أن يطابق الموصوف نحو: زيد أفضل رجل والزيدان أفضل رجلين والزيدون

---

[١] مؤنث أفعل (فعلى)، وجمعه: أفاعل وأفعلون نحو كبرى وأكابر وأكبرون، وجمع فعلى: فعل وفعليات، نحو: كبر وكبريات.

أفضل رجال وهند أفضل امرأة والهندان أفضل امرأتين والـــهندات أفضل نساء.

وأما قوله تعالى: "ولا تكونوا أول كافر به" بالإفراد ومقتضى القاعدة كافرين بالجمع؛ لأن أفعل التفضيل مضــــاف إلـــى نكـــرة، فالجواب عنه أنه على حذف الموصوف، فالتقدير: أول فريق كـــافر به، وإن أضيف إلى معرفة فهو ثلاثة أقسام: قسم يقصد به زيادتـــه على ما أضيف إليه، وقسم يقصد به زيادة مطلقة وقسم يؤول بما لا تفضيل فيه، فإن أول أفعل التفضيل بما لا تفضيل فيه أو قصد بـــه زيادة مطلقة وجبت المطابقة للموصوف كقولهم[١]: الناقص والأشج أعدلا بنى مروان فيحتمل (أعدلا) أن يؤول بمالا تفضيـــل فيـــه أى عادلاهم؛ لأنهما لم يشاركهما أحد من بنى مـــروان فـــي العـــدل. ويحتمل أن يراد به زيادة مطلقة، ونحو قولك: محمد – صلـــي الله عليه وسلم – أشرف قريش. فالمقصود زيادته في الفضـــل زيـــادة مطلقة على المضاف إليه وعلى غيره، أى أشرف الناس من بيـــن قريش؛ لأنه أفضل من كل خلق الله وليس قريش وحدهم.

---

[١] الناقص هو يزيد بن الوليد عبد الملك بن مروان، لقب بذلك لأنه نقـــص أرزاق الجند. والأشج هو عمر بن عبد العزيز لقب بذلك لأن في جبينه أثر شجة مـــن دابة ضربته

وإن قصد بأفعل التفضيل المضاف لمعرفة الزيادة على المضاف إليه وحده فيكون على أصله في إفادة المفاضلة وحكمه جواز مطابقة أفضل التفضيل للموصوف وعدم مطابقته. فالمطابقة نحو قوله تعالى: "وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها"[١]. فالأكابر مفعول أول لجعلنا وفي كل قرية مفعول ثان، ومجرميها مضاف إليه، ولو لم يطابق لقيل أكبر مجرميها. وجاز ترك المطابقة نحو قوله تعالى: "ولتجدنهم أحرص الناس على حياة". فأحرص مفعول ثان لتجدن، ولو طابق لقيل أحرصى بالياء، وهذا الوجه وهو ترك المطابقة هو الغالب في الاستعمال وقد اجتمع الاستعمالان في قوله عليه السلام: ألا أخبركم بأحبكم إلى وأقربكم منى منازل يوم القيامة أحاسنكم أخلاقا، فإنه أفرد أحب وأقرب وجمع أحاسنكم. والمطابقة نحو: المحمدان أفضلا الطلاب، والمحمدون أفضلو الطلاب، وزينب فضلي النساء، والهندان فضليا النساء والهندات فضليات النساء.

---

[١] الأنعام ١٢٣. والمعنى: جعلنا في كل قرية حكامها أكابر مجرميها.

تنبيهات:

١- قد يرد أفعل التفضيل عاريا عن معنى التفضيل. نحـــو قولـــه تعالى: "ربكم أعلم بكم"، وقوله: "وهو أهون عليه". فالمراد في الآيتين: عالم بكم وهين عليه لم يقصد به التفضيل بل قصد به ثبوت الوصف؛ لأنه لا يشارك الله تعالى فـــي علمـــه أحـــد. ونحو: الله أكبر أى كبير، أو أنه متصف بذلك دون مشـــاركة. ولو حمل على التفضيل لكان معناه: الله أكبر من كل كبير.

٢- إذا بنى أفعل التفضيل من فعل يتعدى بمن. جاز لـــك الجمـــع بينها وبين (من) الداخلة على المفضول نحو: زيد أقرب مـــن عمرو من كل خير، وأقرب من كل خير من عمرو.

٣- جواز الفصل بين (من) الجارة للمفضول وبين أفعل التفضيـــل نحو قوله تعالى: "ونحن أقرب إليه منكم"، وقوله تعالى: "النبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم"، وقوله: "قال رب الســـجن أحـــب إلى مما يدعوننى إليه". ونحو: زيد أسرع إلى الخير من على. نفصل بالجار والمجرور بين (أفعل) والمفضل عليه المجـــرور بمن.

عمل أفعل التفضيل:

أولا: عمله الرفع. فإن أفعل التفضيل يرفع الضمير المستتر في كل لغة فإذا قلت: زيد أفضل ففي أفضل ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود إلى زيد.

وأجاز سيبويه فيما حكى عن العرب رفعه الاسم الظاهر والضمير المنفصل وهى لغة قليلة نحو: مررت برجل أكرم منه أبوه، أو أكرم منه أنت بجر أكرم بالفتح على أنه صفة لرجل، ويرفع الأب وأنت على الفاعلية بأكرم على معنى فاقه في الكرم أبوه أو أنت. وأكثر العرب يوجب رفع أكرم على أنه خبر مقدم وأبوه وأنت مبتدأ مؤخر، وفاعل أكرم ضمير مستتر والجملة من المبتدأ والخبر في موضع جر صفة لرجل.

وأما عمله النصب فإن أفعل التفضيل لا ينصب المفعول بإجماع وينصب التمييز فقط بشرط أن يكون التمييز فاعلا في المعنى نحو: أنت أفضل من محمد أدبا، أى فضل أدبك. ونحو قوله تعالى: أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا".

خاتمة:

((في تعدية أفعل التفضيل بحروف الجر))

إن كان أفعل التفضيل من متعد بنفسه دال على حب أو بغض عدى باللام إلى ما هو مفعول في المعنى وبإلى إلى ما هو فاعل في المعنى، نحو المؤمن أحب لله من نفسه، والمؤمن أحب إلى الله من غيره[١].

وإن كان من متعد بنفسه دال على علم عدى بالباء نحو زيد أعرف بي وأنا أدرى به. وإن كان من متعد بنفسه غير ما تقدم عدى باللام نحو هو أطلب للثأر وأنفع للجار، وإن كان من متعد بحرف جر عدى به لا بغيره نحو هو أزهد في الدنيا وأسرع إلى الخير وأبعد عن الحرام وأحرص على الحمد وأجدر بالشرف.

---

[١] أى يحب الله المؤمن أكثر من محبته للكافر من حيث كونه مخلوقا له.

((التوابع))

هذا باب النعت

ويراد به الوصف والصفة، وقيل النعت خاص بما يتغير كقائم وضارب والوصف والصفة لا يختصان به بل يشملان نحو عالم وفاضل، وعلى الثاني يقال صفات الله وأوصافه ولايقال نعوته.

والأشياء التي تتبع ما قبلها في الإعراب لفظاً أو تقديراً أو محلاً خمسة: النعت، والتوكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل وتسمى لأجل ذلك التوابع. فالتابع هو المشارك لما قبله في إعرابه وإلى ذلك أشار الناظم:

يتبع في الإعراب الأسماء الأُوَل … نعت وتوكيد وعطف وبدل

فالنعت تابع متم ما سبق … بوسمه أو وسم ما به اعتلق

أى أن النعت هو التابع الذى يكمل متبوعه بدلالته على معنى فيه أو فيما يتعلق به نحو: جاء زيد العالم في النعت الحقيقي، أو جاء زيد العالم أبوه في النعت السببي[1]. والنعت المخصص

---

[1] النعت السببى هو ما رفع اسما ظاهرا متصلا بضمير يعود على الموصوف وسمى بالسببي نسبة إلى الضمير الذى يربطه بالمنعوت.

للنكرة نحو: جاء رجل تاجر في النعت الحقيقي وتاجر أبـــوه فـــي النعت السببي. والنعت يكون للإيضاح والتخصيص كما سبق. وقــد يكون لمجرد المدح كالحمد لله رب العالمين، أو لمجرد الذم كـــأعوذ بالله من الشيطان الرجيم، أو للتعميم نحــو: إن الله يــرزق عبــاده الطائعين والعاصين، أو للتفصيل نحو مـــــررت برجليــن عربــي وعجمى أو للإبهام نحو تصدق بصدقة قليلة أو كثيرة، أو للتوكيـــد نحو: "فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة" فالأصل في النعت أن يكون للإيضاح أو التخصيص ولكونه لغيرهما إنما هو بطريق المجاز.

موافقة النعت للمنعوت:

يجب موافقة النعت لما قبله في وجوه الإعراب الثلاثة الرفــع والنصب والجر، وفى التعريف والتنكير. تقول في التعريــف جــاء محمد الكريم برفعهما، ورأيت زيداً العالم بنصبهما، ومررت بعلـــى العالم بجرهما. وفى التنكير: جاءنى رجل فاضل ورأيـــت رجـــلاً فاضلاً ومررت برجل فاضل.

قال ابن مالك:

فليعط في التعريف والتنكير ما * لما تلا كامرر بقوم كُرما

فإذا قلت: جاءنى رجل كريم ورجلان كريمان ورجال كرام ففي الوصف ضمير مستتر يعود على الموصوف. وكذلك في التعريف جاءنى الرجل الكريم والرجلان الكريمان. وهذا هو الوصف الحقيقي أى يجرى الوصف على من هوله. أما الوصف المجازى فهو يجرى على غير من هو له نحو: جاءنى رجل كريم الأب، بالإضافة أو كريم أبا بالتمييز. وجاءنى رجال كرام الأب بالإضافة، أو كرام أبا بالتمييز. فالنعت إما حقيقي وإما سببي.

ويستثنى من ذلك الوصف باسم التفضيل إذا استعمل بمن أو أضيف إلى نكرة كما عرفنا سابقا في باب التفضيل، فإنه يلزمه الإفراد والتذكير نحو مررت برجل أفضل من زيد وبرجلين أفضل من زيد وبرجال أفضل من زيد وبامرأة أفضل منه. وكذلك مررت برجل أفضل شخص وبرجلين أفضل شخصين. وكذلك يستثنى الوصف بما يستوى فيه المذكر والمؤنث على وزن فعول بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول نحو رجل صبور وامرأة صبور ورجل قتيل وامرأة قتيل.

وإن رفع الوصف الاسم الظاهر أو رفع الضمير البارز لم يعتبر حال الموصوف في الإفراد والتذكير والتأنيث. تقول مررت

برجل[١] جالسة أمه بتأنيث جالسة لأنـــها مســـندة لـــلأم وإن كـــان الموصوف مذكرا. وبامرأة قائم أبوها[٢]. بتذكير قائم لأنه مسند إلـى الأب وإن كان الموصوف مؤنثا وتقول: مررت برجلين قائم أبواهما بإفراد قائم وإن كان الموصوف مثنى. وتقول في الجمـــع مـــررت برجال قائم آباؤهم بإفراد قائم وإن كان الموصوف جمعا.

ما ينعت به:

الأشياء التى ينعت بها، أحدها: المشتق. قال الناظم:

وانعت بمشتق كصعب وذرب * وشبهه كذا وذى والمنتسب

والمراد بالمشتق هنا ما دل على حدث وصاحبه كضـــارب اسم فاعل ومضروب اسم مفعول، والصفة المشبهة نحـــو حســـن، واسم التفضيل نحو أفضل وأقوى وأكرم. ومثل الناظم فـــي البيـــت بصعب وذرب[٣] وهى الصفة المشبهة. والمراد بشبه المشتق هـــو الجامد المشبه للمشتق في المعنى كاسم الإشارة غير المكانيـــة، وذى

---

(١) كما تقول جلست أمه

(٢) كما تقول قام أبوها

(٣) الذرب: الحاد من كل شيء

بمعنى صاحب، وأسماء النسب. تقول: مررت بزيد[١] هذا، ومررت برجل ذى مال. ومررت برجل مصرى. وهذه الأنواع الثلاثة أفادت من المعنى ما يفيده المشتق؛ لأن لفظة (هذا) معناها الحاضر، ولفظه (ذى) معناها صاحب، ولفظه (مصرى) معناها منسوب إلى مصر ولذا صح النعت بها. وأما أسماء الإشارة المكانية نحو: مررت برجل هنا أو هناك فمتعلقة بمحذوف صفة لرجل لأنها ظروف وليست صفات.

مما ينعت به: الجملة:

وللنعت بها ثلاثة شروط:

شرط في المنعوت، وهو أن يكون نكرة إما لفظا ومعنى نحو قوله تعالى: "واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله. فجملة ترجعون في موضع نصب نعت ليوما، وهو نكرة لفظا ومعنى. والرابط بين المنعوت والنعت الضمير المجرور بفي. أو يكون المنعوت نكرة معنى لا لفظا، وهو الاسم المعرف بأل الجنسية كقول الشاعر:

ولقد أمر على اللئيم يسبنى فأعف ثم أقول لا يعنينى

فالمراد باللئيم الجنس. وجملة (يسبنى) في موضوع جر

---

[١] ومنه قوله تعالى: "فاليوم ننساهم كما نسوا لقاء يومهم هذا" أى اليوم الحاضر الآن.

صفة للئيم وهو الدنيء الأصل. وصح نعته بالجملة نظرا إلى معنـاه فإن المعرف بأل الجنسية لفظة معرفة ومعناه نكرة.

وهناك شرطان في الجملة المنعوت بها:

أحدهما: أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بـالموصوف إما ملفوظ، كما تقدم في قوله تعالى: "واتقوا يوما ترجعون فيه إلـى الله" أو مقدر كقوله تعالى: "واتقوا يوما لا تجزى نفس عـن نفـس شيئا" أى لا تجزى فيه، والشرط الثانى: أن تكون الجملة خبريـة أى محتملة للصدق والكذب فلا يجوز النعت بالجملة الطلبية فلا يقـال مررت برجل اضربه ولاتهنه، فإن جاء في لسان العرب ما ظـاهره ذلك يؤول على إضمار القول؛ لأن القول كثر إضماره في الكـلام كقول الشاعر يذكر أن قوما أضافوه وأطالوا عليه حتى دخل الليـل ثم جاءوا بلبن مخلوط بالماء حتى صار لونه في العشية يشبه لـون الذئب. قال[1]:

حتى إذا جن الظلام واختلط * جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط

مما ينعت به: المصدر، وكان حقه ألا ينعت بـه لجمـوده،

---

[1] المذق بفتح الميم وسكون الذال هو اللبن المخلوط بالماء فيقل بياضه والشاهد في هل رأيت الذئب قط لأنها جملة إنشائية وظاهرها إنها صفة لقوله (مذق) وليـس كذلك فيؤول بمذق مقول فيه عند رؤيته: هل رأيت الذئب قط.

ولكنهم وصفوا به قصدا للمبالغة[1]. والنعت بالمصدر له شروط:

أحدها ألا يؤنث ولا يثني ولا يجمع. الثاني: أن يكون مصدرا ثلاثيا. الثالث: ألا يكون مصدرا ميميا. قال ابن مالك:

ونعتوا بمصدر كثيرا   فالتزموا الأفراد والتذكيرا

تقول: هذا رجل عدل وامرأة عدل ورجلان عدل ورجال عدل ونساء عدل كما يقال هذا رجل ذو عدل وامرأة ذات عدل ورجلان ذوا عدل وهكذا؛ لأن المصدر من حيث هو مصدر لا يثني ولا يجمع ولا يؤنث. ووقوع المصدر نعتا وإن كان كثيرا فإنه لا يطرد بل يقتصر فيه علي ما سمع، وقلنا ألا يكون مصدرا ميميا في أوله ميم زائدة كمزاد ومسير فأنه لا ينعت به.

تعدد النعوت:

إن كان المنعوت غير واحد مثل المثني والجمع من غير تفريق واتحد معني النعت ولفظه طابق النعت المنعوت نحو: حضر رجلان فاضلان أو رجال فضلاء، وإن اختلف معني النعت ولفظة كالعاقل والكريم وجب التفريق فيه بالعطف بالواو. كقول مررت برجلين كريم وبخيل، قال ابن مالك في الألفية:

---

[1] نحو هذا رجل عدل، أي تجعل الموصوف كأنه العدل نفسه وكأنه مصدر العدل.

ونعت غير واحد إذا اختلف　　　فعاطفا فرقة لا إذا ائتلف

ومثال المؤتلف: مررت برجلين كريمين أو بخيلين.

ومثال المختلف: مررت برجال شاعر وكاتب وفقيه. فـــهذه الثلاثة المتعاطفة بالواو نعوت لرجال. ويستثني مـــن ذلـــك نعـــت الإشارة فلا يأتي فيه التفريق. فلا يجوز مـــررت بـــهذين الطويـــل والقصير ولكن قد يجوز علي البدل. ويجوز تعدد النعت لمنعـــوت واحد فإذا اتحد المعني فلا عطف نحو قوله تعالي: هو الله الخـــالق الباريء المصور" وإن اختلف جاز العطف نحو : جاء الرجل العالم والكريم والشجاع وجاز ترك العطف.

قطع النعت:

يجوز قطع النعت ويجعل خبرا لمبتدأ محذوف، أو مفعـــولا لفعل محذوف.. قال ابن مالك:

وارفع وانصب إن قطعت مضمرا　　　مبتدأ أو ناصبا لن يظهرا

فإذا قلت: الحمد لله الحميد. جاز رفع الحميد بإضمار مبتـدأ أي هو، وقوله تعالي: وامراته حمالة الحطب بنصب حمالة بإضمار أذم.

فإذا قلت: مررت بزيد العالم. جاز الأوجه الثلاثـــة. فـــالجر علي النعت، والرفع علي الخبرية لمبتدأ محذوف، والنصب علـــي

المفعولية بفعل محذوف، ولك أن تقول: هو العالم أو أعني العالم.

جواز حذف المنعوت:

يجوز بكثرة حذف المنعوت إن علم وكان النعت صالحا[1]. لمباشرة العامل نحو قوله تعالي : "وألنا له الحديد أن اعمل سابغات" أي اعمل دروعا سابغات. فحذف المنعوت للعلم به لتقديم ذكر الحديد. ونحو قوله تعالي: "من عمل صالحا فلنفسه" أي عملا صالحا.

ويجوز حذف النعت إن علم كقوله تعالي: "يأخذ كل سفينة غصبا" فحذف النعت وبقي المنعوت، أي كل سفينة صالحة".

تقديم النعت علي المنعوت

إذا تقدم النعت علي المنعوت وكان معرفة أعرب النعت المقدم علي حسب العوامل وأعرب المنعوت بدلا. نحو :جاءنا الكريم محمد فتعرب الكريم فاعلا، وهو النعت في الأصل، وتعرب محمدا بدلا وهو المنعوت في الأصل.

---

[1] فإن لم يصلح النعت لمباشرة العامل بأن كان جملة أو شبه جملة فيشترط أن يكون المنعوت بعض اسم مجرور بمن أو في. نحو : منا حضر ومنا غاب ، أي منا فريق حضر ومنا فريق غاب. ونحو قوله تعالي: ومنا دون ذلك" وقوله: وما منا إلا له مقام معلوم.

ويجوز إضافة الصفة للموصوف نحو: أنتم كرام الناس أي: الناس الكرام. نحو قوله تعالي: يعلم خائنـــة الأعيـــن" أي الأعيـــن الخائنة. فأضاف الصفة للموصوف.

وقيل يقدم النعت ويكون نعتا مقدما في الأعراب، نحو: جـاء الفاضلُ محمدٌ.

وإن كان النعت نكرة وقدم علي المنعوت أعرب حالا نحـــو قول كثير عزة.

لمية موحشا طلل   يلوح كأنه خلل

أي: لمية طلل موحش. فقدم النعت وأعرب حالا.

((باب البدل))

هذه التسمية للبصريين، والكوفيون يسمونه الترجمة والتبيين، والبدل هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة. قال الناظم:

التابع: المقصود بالحكم بلا   واسطة هو المسمي بدلا.

وقوله المقصود بالحكم يخرج به ثلاثة توابع النعت والبيان والتوكيد؛ فإنها مكملات للمقصود بالحكم وهو متبوعها.

أقسام البدل:

البدل أربعة أنواع:

الأول: بدل كل من كل، وهو بدل الشيء مما هو طبق معناه نحو قوله تعالي: "اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم" فصراط الذين بدل من الصراط المستقيم بدل كل من كل، ويسمي البدل المطابق. ونحو قوله تعالي" إلي صراط العزيز الحميد الله" فيمن قرأ (الله) بالجر. فالله بدل من العزيز، والأولي أن يسمي هنا البدل المطابق ولا يقال فيه بدل كل من كل لأن (كلا) يطلق علي ما يقبل التجزئة، والله مُنزّه عن ذلك.

الثاني: بدل بعض من كل، وهو بدل الجزء من كله نحو: أكلت

الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه، ولابد في بدل البعض من اتصاله بضمير يرجع إلي المبدل منه ليربط البعض بكله كما في الأمثلة السابقة. وكما في قوله تعالي:"ثم عموا وصموا كثير منهم. فكثير بدل من الواو الأولي ، والواو الثانية عائدة علي كثير، والأصل ثم عموا كثير منهم وصموا. والرابط هنا قوله منهم. وقد يحذف الضمير الرابط بين البدل والمبدل منه. نحو قوله تعالي: ولله علي الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا. فمن استطاع بدل من الناس بدل بعض من كل، والضمير العائد علي المبدل منه مقدر أي منهم.

النوع الثالث:

بدل الاشتمال: وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله علي معناه بطريق الإجمال كأعجبنى زيد عمله أو حسنه أو كلامه. فالإعجاب مشتمل علي زيد بطريق الإجمال، والمتكلم يقصد الإعجاب بشيء يتعلق به كثوبه أو عمله أو كرمه، ونحو: سرق علي ثوبه أو ماله. وبدل الاشتمال شرطه أن يكون فيه الضمير الرابط كبدل البعض من الكل. ومثله قوله تعالي:" يسألونك عن الشهر الحرام

قتـــال فيه. فالسؤال عن الشهر مجازا وعن القتـــال فيـــه حقيقة. فقتال بدل اشتمال من الشهر. والرابط بينهما الـــهاء المجرورة بفي. ومثال الرابط المقدر نحو قولـــه تعـــالي:" قتل أصحاب الأخدود[١] النار ذات الوقود. أي النار فيـــه. فالنار بدل من الأخدود.

الرابع: البدل المباين للمبدل منه.

وهو ثلاثة أقسام:

الأول: أما أن يكون المبدل منه مقصوداً وتبين بعد ذكره فســاد قصده ويسمي بدل نسيان، أي بدل شيء ذكر نسيانا.

الثاني: أن لم يكن المبدل منه مقصودا ولكن سبق إليه اللســان، أي سبق لسان المتكلم إلي ذكر المبدل منه غلطا وهـــو يقصد ذكر البدل وهو بدل الغلط، أي بدل عـــن اللفـــظ الذي هو غلط، لا أن البدل نفسه هو الغلـــط. فـــالغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالقلب.

الثالث: يقصد كل واحد منهما صحيحا وهو بدل الإضـــراب أو

---

[١] الأخدود شق في الأرض وأصحابه ثلاثة شق كل واحد منهم شقا عظيمـــا فـــي الأرض وملأه نارا وقالوا من لم يكفر ألقي فيه ومن كفر تركناه.

بدل البداء، يعني بدا للمتكلم ذكر البدل بعد ذكر المبدل منه قصدا.

فإذا قلت: اعط السائل درهما دينارا.

يحتمل بدل الغلط والنسيان والبداء، وذلك باختلاف التقدير وحسب الإرادة، لأن المتكلم إن كان يريد إعطاء السائل دينارا فسبقه لسانه إلي الدرهم فهو بدل الغلط، وإن كان المتكلم يريد إعطاء السائل درهما من أول الأمر ثم تبيّن له فساد إرادته وأن الصواب هو الدينار فهو بدل النسيان. وإن كان أراد الأول وهو الدرهم ثم اضرب عنه إلي الأمر الآخر وهو الدينار. وجعل الدرهم في حكم المتروك فبدل إضراب أو بداء؛ لأنه أضرب عن الأمر الأول حين بدا له الأمر الثاني.

وقد مثل ابن مالك بقوله:

كزره خالدا وقبلّه اليدا * واعرفه حقه وخذ نَبْلا مُدَى

فخالدا بدل كل من كل وهو الهاء في زره، وقوله (اليدا) بدل بعض من كل. وحقه بدل اشتمال من الهاء في اعرفه، ومدى جمع مديه وهو السكين بدل غلط أو نسيان أو إضراب فإن كان المتكلم أراد الأمر بأخذ النبل ثم ظهر له فساد تلك الإرادة وأن الصواب الأمر

بأخذ المدى فبدل نسيان وإن كان أراد الأول ثم أضرب عنه إلي الأمر الأخر بأخذ المدى وجعل الأول في حكم المسكوت عنه فبدل إضراب وبداء..

مطابقة البدل للمبدل منه في التنكير والتعريف

يجب مطابقة البدل للمبدل منه في أوجه الأعراب المختلفة.

أما المطابقة في التعريف والتنكير فلا تجب. بل يجوز أن تبدل المعرفة من المعرفة نحو قوله تعالي: "صراط العزيز الحميد الله" في قراءة جر لفظ الجلاله. فالله بدل من العزيز، والاثنان معرفة، ويجوز إبدال النكرة من النكرة كقوله تعالي: إن للمتقين مفازا حدائق وأعنابا. فحدائق بدل عن مفازا.

ويجوز إبدال المعرفة من النكرة نحو قوله تعالي:" وإنك لتهدي إلي صراط مستقيم صراط الله" فصراط الله معرفه بالإضافة وهي بدل من صراط مستقيم وهو نكره.

وتبدل النكرة من المعرفة نحو قوله تعالي: لنسفعاً بالناصية ناصية كاذبة" فناصية نكرة بدل من الناصية المعرفة.

إبدال الظاهر من المضمر

يبدل الظاهر من الظاهر كما تقدم من الأمثلة، ويبدل الظاهر من ضمير المتكلم أو المخاطب بشرط أن يكون بدل بعض من كل أو بدل اشتمال.

فبدل البعض من الكل كأعجبْتَني وجهك. فوجهك مرفوع على البدل من تاء المخاطب بدل بعض من كل. وقوله تعالي: " لقد كان لُكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الأخر" فمن الموصوله المجرورة باللام بدل من الكاف في (لكم) بدل بعض من كل. فالكاف في لكم للمخاطبين جميعا.

وبدل الاشتمال نحو: أعجبْتَني كلامك. فكلامك بالرفع بدل اشتمال من تاء المخاطب.

أما إبدال الظاهر من ضمير المتكلم أو المخاطب بدل كل من كل فيجوز بشرط أن يفيد الإحاطة. والشمول كالتوكيد نحو قوله تعالي: "ربنا أنزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا" فأولنا وآخرنا بدل كل من الضمير (نا) المجرورة باللام، ولهذا أعيدت اللام في البدل وإلي ذلك أشار الناظم:

ومن ضمير الحاضر الظاهر لا   تبدله إلا ما إحاطة جلا.

إبدال الظاهر من ضمير الغائب

يجوز إبدال الظاهر من ضمير الغائب في جميع أنواع البدل. فبدل الكل من الكل نحو قوله: "وأسروا النجوى الذين ظلموا" فالذين ظلموا بدل كل من الواو في أسروا وقيل: الذين ظلموا مبتدأ مؤخر، وأسروا النجوى خبر مقدم.

وبدل البعض نحو: ضربته رأسه. فرأسه بدل بعض من الهاء في ضربته.

إبدال المضمر من المضمر

لا يبدل المضمر من المضمر موافقة للسماع. ونحو قمت أنت ورأيتك أنت ومررت بك أنت توكيد اتفاقا من البصريين والكوفيين. وكذلك نحو رأيتك إياك.

كما لا يجوز إبدال المضمر من الظاهر نحو رأيت زيدا إياه ويعرب إياه توكيدا لا بدلا من زيد. وهذا قول ابن مالك في التسهيل وقد سكت عنه في الألفية.

إبدال الفعل من الفعل

يجوز إبدال الفعل من الفعل بدل كل بشرط أن يتحد المبدل منه والمبدل في الزمان نحو قول الشاعر:

متى تأتنا تُلْمم بنا في ديارنا تجد حطبا جزلا وناراً تأججا

فقوله (تلمم) بدل كل من (تأتنا) بدل فعل من فعل، لأن المراد بالإلمام النزول بهم مجازا وهو معنى الإتيان.

وأما بدل الاشتمال فنحو قولك: من يصل إلينا يستعن بنا يعن. فقوله: يستعن بدل اشتمال من الفعل: يصل؛ لأن وصول قاصد الاستعانة يشتمل علي الاستعانة، ومنه قوله تعالي: " ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب". فيضاعف بدل اشتمال من (يلق أثاما) لآن لقيّ الآثام أن يحصل له العذاب مضاعفا وهو يشتمل علي المضاعفة، وذهب بعض النحاة أنه بدل كل من كل؛ لأن مضاعفة العذاب هي لقي الأثام.

إبدال الجملة من الجملة

تبدل الجملة من الجملة نحو قوله تعالي: "أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين وجنات وعيون" فقوله:" أمدكم الثانية بدل من جملة: أمدكم بما تعلمون بدل بعض من كل؛ لأن الجملة الثانية أخص من الأولي ومنه قوله تعالي: " قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم أجراً"

الفرق بين بدل الفعل من الفعل وبدل الجملة من الجملة أن الفعل يتبع المبدل منه في إعرابه لفظاً أو تقديرا، والجملة تتبع ما قبلها محلا إن كان له محل. فإن لم يكن لها محل من الإعراب كان إطلاق التبعية علي البدل مجازا.

الفرق بين البدل وعطف البيان

الأول: أن عطف البيان لا يكون مضمرا، ولا تابعا لمضمر، بخلاف البدل فإنه يجوز أن يكون تابعا لمضمر باتفاق النحاة، نحو قوله تعالي: "تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا" فقوله: لأولنا بدل من (نا) في لنا. ونحو: مررت به محمد.

الثاني: عطف البيان لا يخالف متبوعه في التعريف والتنكير بخلاف البدل، فقد تبدل المعرفة من النكرة والعكس. وقد سبق ذلك في البدل.

الثالث: عطف البيان لا يكون جملة ولا يكون إلا مفردا تابعا لمفرد بخلاف البدل.

الرابع: عطف البيان لا يكون تابعا لجملة بخلاف البدل فيجوز نحو قوله تعالي:"اتبعوا المرسلين، اتبعوا من لا يسألكم أجرا".

الخامس: عطف البيان لا يكون فعلا تابعا لفعل، بخلاف البدل فإنه يجوز كما سبق.

السادس: عطف البيان لا يكون بلفظ الأول بخلاف البدل فإنه يجوز فيه ذلك إن كان في الثاني زيادة بيان كقوله تعالي في قراءة يعقوب: "وترى كل أمة جاثية كل أمة تدعي إلي كتابها" بنصب كل الثانية. فإنها تبدل من (كل) الأول، ومعها زيادة بيان حيث اتصل بها ذكر سبب الجثو، وهو دعاء كل أمة إلي قراءة كتابها. ونحو: مررت برجل رجل عاقل.

السابع: عطف البيان ليس في نية إحلاله محل الأول، بخلاف البدل، لأنه البدل هو المقصود بالحكم، ولهذا امتنع البدل وتعين عطف البيان في نحو: يا زيد الحارث، فالحارث عطف بيان، ولا يصح أن يكون بدلا لأن البدل في نية إحلاله محل الأول، ولا يصح في الحارث

أن يحل محل الأول ، لأن (يا) لا تدخل علي مـــا فيــه (أل). فلا يجوز أن تقول: يا الحارث. ونحو: "يا أيـــها الرجل والد زيد، فيشترط في تابع (أي) أن يقترن بـــأل. فلا يجوز: يا أيها والد زيد.

الثامن: عطف البيان في المعارف متفق عليه. أما في النكــوات فاختلف فيه. فقد منعه البصريون وأجـــازه الكوفيــون وابن مالك ومنه قوله تعالي: أو كفارة طعام مســـاكين. فالبصريون يجعلون ذلك بدل كل من كـــل، يخصـــون عطف البيان بالمعارف.

((التوكيد))

مصدر (وكد) والأصل هو الواو، والهمزة فى التأكيد بـــدل من الواو، ويقال: أكد تأكيدا، ووكد توكيدا، وهو على نوعين لفظـــى ومعنوى.

والمعنوى له ألفاظ:

أشار إليها ابن مالك بقوله:

بالنفس أو بالعين الاسم أكدا مع ضمير طابق المؤكدا

أى يطابقه فى الإفراد والتثنية والجمع. تقول: جاء زيـــد نفســـه أو عينه، أو نفسه عينه، والمراد حقيقة زيد. وتقول: جاءت هند نفســـها أو عينها، والزيدون أنفسهم، والهندات أنفسهن، ويجوز جره بالبـــاء فتقول: جاء زيد بنفسه، ومحل المجرور فى الإعراب مثل إعـــراب المتبوع.

جمع النفس والعين عند توكيد المثنى:

تجمع النفس أو العين فى توكيد المثنى على (أَفْعُـــل) وهـــو الأفصح عند الجمهور فتقول: قام الزيدان أنفسهما أو أعينهما، وفـــى غير الأفصح تقول: نفسهما عينهما بـــالإفراد. ويشـــترط للتوكيـــد بالنفس والعين تقدم المؤكد، وإضافتهما إلى ضمير يطابق المؤكـــد.

فإن فقِد الشرط أعربا حسب العوامل[1].

كـــل:

من ألفاظ التوكيد المعنوى (كـــل) ويقصـد بـها الشـمول والإحاطة بأجزاء المتبوع، وتعرب (كل) تابعـة للمؤكـد، وتكـون مضافة لضمير يناسب هذا المؤكد، ليحصـل الربـط بيـن التـابع ومتبوعه كما فى قوله تعالى: "وإليه يرجع الأمر كله". وقوله تعالى: "وعلم آدم الأسماء كلها"، وقوله: "تؤمنون بالكتاب كله".

ويشترط فى التوكيد بـ (كل) أن يكون المؤكد لـه أجـزاء يصح وقوع بعضها موقعه، فلا يصح أن تقول: "جاء زيد كله".

ويصح أن يؤكد بعد (كل) بألفـاظ مثـل أجمـع وجمعـاء وأجمعين وجمع تقول: جاء الجيش كله أجمع، والقبيلة كلها جمعـاء. والطلاب كلهم أجمعون، والهندات كلهن جمع. قال تعالى: "فسـجد الملائكة كلهم أجمعون" وقد يؤكد بهذه الألفاظ، وإن لم يتقدم عليـهن (كل)، نحو: جاء الجيش أجمع، والقـوم أجمعـون، قـال تعـالى: "لأغوينهم أجمعين".

---

[1] نحو قوله تعالى: "ويحذركم الله نفسه"، وقوله: "كل نفس ذائقة الموت".

ولفظ (كل) لا يعرب توكيدا إلا إذا سبقه مؤكد. وإذا لم يقع بعد مؤكد فإنه يعرب على وفق سياق الأسلوب. وأمثلة ذلك قوله تعالى: "وكل فى فلك يسبحون"، وقوله تعالى: :لكل أمة جعلنا منسكا".

وإذا وجد المؤكد وكانت (كل) غير مضافة لضمير لا تكون توكيدا. نحو قوله تعالى: "إنا كلا فيها" فى قراءة النصب وكلا فى الآية بدل من (نا) إسم إن. وإذا كان التقدير: إنا كلنا فيها بحذف الضمير فإنه يجوز جعلها توكيدا.

كلا وكلتا:

وهما من ألفاظ التوكيد. ويشترط فى التوكيد بهما أن يسبقهما مؤكد مثنى، وأن يضافا لضمير يناسبه فى التثنية، ويعرب التوكيد حينئذ إعراب المثنى، نحو: جاء الطالبان كلاهما، ورأيت الصديقين كليهما، وجاءت الطالبتان كلتاهما.

وإذا لم يضف كلا وكلتا إلى ضمير بل أضيفا إلى اسم ظاهر أعربا إعراب الاسم المقصور فى جميع أحواله، ويلزم الألف التى لا تظهر عليها الحركات مثل فتى ومصطفى. قال تعالى: "كلتا الجنتين أتت أكلها" وتقول: كلا الرجلين حاضر أو حاضران.

جميع:

من ألفاظ التوكيد. تقول: جاء القوم جميعهم، وجاء الجيش جميعه ولابد من اتصال ضمير المتبوع بلفظ (جميع) ليحصل الربط كما ذكرنا، أما قوله تعالى: "خلق لكم ما فى الأرض جميعا" فلفظ جميعا حال، وليس توكيدا، لعدم الضمير.

ويشترط لإعراب لفظ (جميع) توكيدا أن يسبقه مؤكد كما قلنا فى لفظ (كل)، فإذا لم يسبقه مؤكد أعرب وفق السياق. كما قال تعالى: "فإذا هم جميع لدينا محضرون"، وقع خبرا مرفوعا، وقوله تعالى: "واعتصموا بحبل الله جميعا" حال منصوب.

توكيد الضمير المتصل المرفوع بالنفس والعين

إذا أكد الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو العين وجب توكيده، أولا بالضمير المنفصل، وذلك نحو: قمت أنت نفسك، وقوما أنتما أنفسكما، قال ابن مالك:

وإن تؤكد الضمير المتصل   بالنفس والعين فبعد المنفصل

أما إذا قلت: قاموا كلهم فتوكيد الضمير جائز لا واجب لأن التوكيد بغير النفس والعين، وإذا قلت: ضربتهم أنفسهم فجائز كذلك لأن الضمير المؤكد غير مرفوع.

ألفاظ أخرى للتوكيد:

استعمل النحويون لفظ (عامة) للتوكيد. تقـــول: المحســـنون عامتهم محبوبون، ليت العمال عامتهم مخلصون. ولم يستعمل لفـــظ (عامة) في القرآن الكريم.

توكيد النكرة

ألفاظ التوكيد معارف؛ لإضافتها إلى ضمير يطابق المؤكـــد. والجمهور جعل التوكيد خاصا بالمعارف، وأجاز الكوفيـــون تـــأكيد النكرةإن كانت محدودة. نحو: صمت شهرا كله، ولا يجوز صمـــت زمنا كله، لأن النكرة غير محدودة.

التوكيد اللفظى:

هو إعادة اللفظ، نحو: جاء زيد زيد، ونحو قـــول الرســـول عليـــه السلام: "أيما امرأة نكحت نفسها بغير ولى فنكاحها بـــاطل بـــاطل باطل" ونحو قول الشاعر:

فإياك إياك المراء فإنه　　　　إلى الشر دعاء وللشر جالب

وقد يقترن التوكيد اللفظى بعاطف نحو قوله تعـــالى: كـــلا ســـوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون، ونحو قوله تعالى: "أولى لك فأولى ثم أولى لك فأولى". ومعنى (أولى لك) التهديد والوعيد وهو من الولـــى

وهو القرب. وهذا من توكيد الجمل.

ومن ذلك توكيد الضمائر المنفصلة نحو: أنت أنت عاقل والضمائر المتصلة يجب أن يعاد مع التوكيد بها ما اتصل بالمؤكد نحو إنك إنك عاقل، ونحو عجبت منك منك.

وكذلك الضمير المرفوع المنفصل يؤكد كل ضمير متصل مرفوعا نحو: جئت أنت، أو منصوبا نحو: أكرمتك أنت، أو مجرورا نحو: مررت بك أنت. وكذلك التوكيد بالحروف الجوابية مثل: نعم نعم، وأجل أجل، وبلى بلى.

باب العطف

وهو في الأصل مصدر عطفت الشيء إذا ثنيته، وفي الاصطلاح ضربان: عطف نسق بحرف، وعطف بيان بغير حرف. والكلام الآن في عطف البيان وسمى بيانا لأنه تكرار للأول بمرادفه لزيادة البيان فكأنك عطفته على نفسه. وتعريفه أنه التابع المشبه للصفة في توضيح متبوعه إن كان معرفة وتخصيصه إن كان نكره. فخرج بالمشبه للصفة النعت وخرج بقوله الإيضاح والتخصيص: التوكيد والبدل.

وكون عطف البيان يفيد إيضاح المعرفة متفق عليه عند البصريين والكوفيين. كقول الشاعر[1].

أقسم بالله أبو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر[2]

فعمر عطف بيان على أبى حفص للايضاح. والثانى وهو تخصيص النكرة نفاه جمهور البصريين، وأثبته الكوفيون وجماعة

---

[1] قال أعرابي هذا البيت إخبارا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه. وقال الأعرابي لعمران ناقتى قد نقبت فاحملنى. فقال له عمر كذبت وأبى أن يحمله وحلف على ذلك.

[2] يقال نقب البعير ينقب بكسر القاف في الماضى وفتحها في المضارع إذا رق خفه، ودبر البعير أذ أحفي فأنه تفسير له.

من البصريين، وجوزوا أن يكون منه أى من عطف البيان للنكــرة قوله تعالى: "أو كفارة طعام مساكين" فيمن نــون كفــارة فطعــام مساكين عطف بيان على كفارة ونحو قوله تعالى: "من ماء صديــد" فصديد عطف بيان على ماء، والباقون من البصريين يوجبون فــي ذلك البدلية بدل كل من كل ويخصون عطف البيــان بالمعــارف، وعطف البيان كالنعت يوافق متبوعه في أوجه الإعــراب الثلاثــة وهى الرفع والنصف والجر: والإفراد والتذكير والتنكير وفروعهن، وأما قول الزمخشرى إن "مقام إبراهيم" عطف بيان على "آيات" فــي قوله تعالى: "فيه آيات بينات مقام إبراهيم" فمخالف لإجماع النحــاه، لأن البصريين والكوفيين أجمعوا على أن النكرة لا تبين بالمعرفــة، ومقام في الآية مخالف لآيات من وجوه ثلاثة:

الأول: آيات نكرة، ومقام إبراهيم معرفة

الثانى: آيات جمع، ومقام مفرد

الثالث: آيات مؤنث، ومقام مذكر

ولا يجوز أن يكون "مقام إبراهيم" بدلا، لأنهم نصوا علــى أن المبدل منه إذا كان متعددا وكان البدل غير واف بالعدد تعين القطع، وإنما التقدير: منها مقام إبراهيم فهو مبتدأ حذف خبره.

ويصح في عطف البيان إذا قصد به ما يقصد بالبدل أن يعرب بدل كل من كل لما فيه من البيان إلا إن امتنع الاستغناء عنه فيمتنع أن يكون بدلا. أو يمتنع إحلاله محل الأول نحو: يا زيد الحارث فالحارث يتعين كونه عطف بيان على زيد ولا يجوز أن يكون بدلا منه لامتناع إحلاله محل الأول. فلو قيل يا الحارث لم يجز، لأن يا وأل لا يجتمعان ونجو قول الشاعر:

أنا ابن التارك البكرى بشر   عليه الطير ترقبه وقوعا[١]

فبشر عطف بيان على البكرى ولا يجوز أن يكون بدلا منه، فلا يجوز أن يقال أنا ابن التارك بشر، لأن الصفة المقرونة بأل كالتارك لا تضاف إلا لما فيه أل كالبكرى، فلا يقال: أنا الضارب زيد.[٢]

---

[١] الطير مبتدأ ونرقبه خبر .

[٢] الفراء يجيز أن الضارب زيد، ويجوز عنده أن يكون (بشر) في البيت بدلا.

عطف النسق

من نسقت الشيء نسقا بالتسكين إذا أتيت به متتابعا. وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الأحرف. وهذه الأحرف نوعان: **أحدهما**: ما يقتضى التشريك في اللفظ بوجوه الإعراب في اللفظ وفى المعنى. وهى ستة أحرف: الواو والفاء وثم وحتى وأم وأو. تقول: جاء القوم وزيد أو فزيد أو ثم زيد أو حتى زيد، فزيد شارك للقوم في اللفظ بالضمة، وفى المعنى وهو المجيء، ويلاحظ أن" أم وأو" لهما شرط زائد وهو ألا يقتضيا إضرابا، لأن القائل أزيد في الدار أم عمرو عالم بأن الذى في الدار أحد المذكورين وغير عالم بتعيينه، فالذى بعد أم مساو للذى قبلها في الصلاحية لثبوت الاستقرار في الدار وانتفائه، وكذلك أو مشركة لما قبلها ما بعدها فيما يجاء بها لأجله من شك أو غيره.

ثانيهما: ما يقتضى التشريك في اللفظ دون المعنى. إما لكونه يثبت لما بعده ما انتفى عما قبله وهو (بل) نحو ما قام زيد بل عمرو، "ولكن" نحو ما قام زيد لكن عمرو، وإما لكونه بالعكس وهو أن ينفي عما بعده ماثبت لما قبله وهو (لا) نحو جاء زيد لا عمرو.

والحاصل مما سبق أن حروف العطف تسعة وهى ثلاثة أقسام:

الأول: ما يشرك فى اللفظ فقط وهى ثلاثة: (بل ولكن ولا). بسبب اختلاف المتعاطفين فيها بالإثبات والنفى. إذ ما قبل بل ولكن نفى، وما بعدهما مثبت ولا بالعكس.

الثانى: ما يشرك لفظا ومعنى وهو أربعة: الواو والفاء وثم وحتى [١].

الثالث: ما يشرك لفظا فقط تارة ولفظا ومعنى تارة أخرى وهو أم وأو.

---

[١] ذهب الكوفيون إلى أن (حتى) ليست بحرف عطف وإنما هى حرف إبتداء ويعربون ما بعدها بإضمار عامل. ففى قولك جاء القوم حتى أخوك: يضمرون جاء أى جاء أخوك ورأيت القوم حتى أباك. أى حتى رأيت أباك.

كيفية استعمال حروف العطف وبيان معانيها

أما الواو: فلمطلق الجمع بين المتعاطفين من غير دلالة على ترتيب وعدمه نحو قوله تعالى: "ولقد أرسلنا نوحاً وإبراهيم" فإبراهيم عطف على نوح عطف متأخر متقدم، وتعطف متقدما في الحكم على متأخر نحو قوله تعالى: "كذلك يوحي إليك وإلى الذين من قبلك" فالذين معطوف على الكاف مع إعادة الجار عطف متقدم على متأخر، وتعطف مصاحبها للمعطوف عليه فى الحكم نحو قوله تعالى: فأنجيناه وأصحاب السفينة" فأصحاب السفينة معطوف على الهاء عطف مصاحب أى تفيد المعية. وإلى ذلك يشير ابن مالك:

فاعطف بواو لاحقا أو سابقا   في الحكم أو مصاحبا موافقا

فهذه ثلاث مراتب وهى مختلفة في القلة والكثرة. فمجيء الواو للمصاحبة أكثر، وللترتيب كثير، ولعكس الترتيب قليل. وتنفرد الواو من بين سائر حروف العطف بأحكام. منها أنها تعطف اسما على اسم لا يكتفى الكلام به. أى بالمعطوف عليه. نحو إختصم زيد وعمرو، وتضارب زيد وعمرو، وسواء زيد وعمرو، وجلست بين زيد وعمرو. فالمعطوف عليه في هذه الأمثلة لا يكتفى به. فلا يقال اختصم زيد وجلست بين زيد.... وهكذا.

لأن الاختصام والتضارب والمساواة والبينية من المعانى النسبية التى تقوم الا باثنين فصاعدا، وأنما انفردت الواو بذلك لترجح معنى المصاحبة فيها وأنها لمطلق الجمع.

فإن قلت لماذا جاء العطف بأم في قوله تعالى: سواء عليهم أألنذرتهم أم لم تنذرهم" علما بأن المساواة لا يعطف فيها إلا بالواو؟ فالإجابة على ذلك بأن الكلام منظور فيه إلى حالته الأصلية إذ الأصل: سواء عليهم الإنذار وعدمه، ومن أحكام الواو أنها تعطف الشيء على مرادفه نحو قوله تعالى: لكل "جعلنا منكم شرعة ومنهاجا" ومن أحكامها أيضا أن تأتى بعدها (لا) إذا عطفت مفردا بعد نهى قوله تعالى: "ولا الهدى ولا القلائد".

أو نفى نحو "فلا رفث ولا فسوق" وأيضا وقوع (إما) بينها وبين معطوفها إذا عطفت مفردا على مفرد نحو: إنا هديناه السبيل إما شاكرا وإما كفورا".

الفاء:

وأما الفاء فللترتيب المعنوى. وهو أن يكون المعطوف بها لاحقا كقوله تعالى: "خلقك فسواك" وتكون الفاء للتعقيب وهو أن يكون المعطوف بها متصلا بلا مهلة نحو قوله تعالى: "أماته

فأقبره"، وتعقيب كل شيء بحسبه، ألا ترى أنه يقال تزوج فلان فولد له إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل وإن كانت مدته متطاولة، وكثيراً يقتضى الفاء أيضا التسبب وهو أن يكون المعطوف بها متسببا عن المعطوف عليه إن كان المعطوف بها جملة أو صفة.

فالأول: نحو قوله تعالى: "فوكزه موسى فقضى عليه"

والثانى نحو قوله تعالى: "لآكلون من شجرة من زقوم فمالئون منها البطون فشاربون عليه من الحميم.

ثم[١]:

تفيد الترتيب والتراخى نحو قوله تعالى: "فأقبره ثم إذا شاء أنشره" وزعم قوم أنها لا تفيد الترتيب تمسكا بنحو قوله تعالى: "خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها[٢]" وأجيب عن ذلك بأن ثم فيها بمعنى الواو بدليل آية أخرى وهى[٣] قوله تعالى: "هو الذى خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها " والقصة واحدة.

---

[١] أما ثم بفتح الثاء اسم يشاربه إلى المكان البعيد نحو قوله تعالى "وأزلفنا ثم الآخرين" وهو ظرف لا يتصرف فلذلك غلط من أعربه مفعولاً لرأيت في قوله تعالى "وإذا رأيت ثم رأيت"

[٢] سورة الزمر ٦

[٣] سورة الأعراف أية ١٨٩

حتى: للعطف بحتى أربعة شروط:

الأول: أن يكون المعطوف بعضا من المعطوف عليه نحو: "أعجبتنى الجارية حتى حديثها" ولا يجوز حتى ولدها لأنه ليس جزءا منها.

الثانى: كونه ظاهر لا مضمرا كما كان ذلك شرط مجرورها فلا يجوز قام الناس حتى أنا.

الثالث: كون المعطوف اسما لا فعلاً، لأن الأصل فيها أن تكون حرف جر، والجر مختص بالأسماء، فإذا دخلت على جملة كانت ابتدائية. نحو قوله تعالى: "حتى عفوا وقالوا قد مس آباءنا الضراء والسراء".

الرابع: كونه غاية لما قبلها في زيادة نحو مات الناس حتى الأنبياء أو الملوك فإن الأنبياء والملوك غاية الناس، ونحو يجزى المؤمن بالحسنات حتى مثقال الذرة فإن مثقال الذرة غاية في النقص الحسى.

والكوفيون لا يجيزون العطف بها، ويقولون إنها حرف ابتداء.

أم:

لها حرفان: (منقطعة – ومتصلة) والمتصلة هى المسبوقة إما بهمزة التسوية سواء وجدت لفظة[١] سواء أولاً، والمسبوقة بهمزة التسوية هى الداخلة على جملة بحيث تكون الهمزة مع الجملة في محل المصدر، وتكون الجملة المسبوقة بهمزة التسوية هى والجملة المعطوفة عليها فعليتين. نحو قوله تعالى: "سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم: أى سواء عليهم الإنذار وعدمه، أو اسميتين. نحو قول الشاعر:

ولست أبالى بعد فقدى مالكا أموتى ناء أم هو الآن واقع[٢]

أى لست أبالى بعد موتى أم وقوعه الآن فالأمران سواء، أو مختلفين نحو قوله تعالى: "سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون "أى سواء عليكم دعاؤكم إياهم أم صمتكم، ونحو قولك ما أبالى أزيد قاعد أم قام.

وإما أن تسبق المتصلة بهمزة يطلب بها وبأم التعيين لأحد الشيئين فإذا قلت أزيد عندك أم عمرو كان الجواب: زيد أو عمرو

---

[١] لكن لابد من وجود ما يشبهها نحو ما أدرى وما أبالى ونحوهما

[٢] الشاهد في (أم) المتصلة حيث وقعت بين جملتين اسميتين وقد تقرر أن (أم) الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع الا بين جملتين.

ولا يقال لا، ولا نعم. وتقع أم المسبوقة بـــــهمزة التعييـــن بيـــن – مفردين، ويتوسط بينهما مالا يسأل عنه نحو قوله تعالى: أأنتم أشـــد خلقا أم السماء بناها" فالسؤال وقع عن المسند إليه فقط، والحـــاصل من ذلك أن (أم) المتصلة منحصرة في نوعين، لأنها إما أن تتقـــدم عليها همزة التسوية أو همزة يطلب بها وبأم التعيين، وسميت فـــي هذين النوعين متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهمـــا عن الآخر. وهمزة التسوية لا تستحق جوابا. أما همزة التعيين فـهى للاستفهام وتستحق جوابا.

(أم) المنقطعة[١]

تأتى بمعنى (بل) نحو قوله تعالى: "أم له البنات ولكم البنون" أى بل أله البنات، وقوله تعالى: "هل يستوى الأعمى والبصـــير. أم هل تستوى الظلمات والنور" أى بل هل تستوى، ونحو قوله تعـــالى: "لا ريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراه. أى: بـــل يقولـــون افتراه.

---

[١] هى: الخالية من همزة التسوية وهمزة التعيين، وسميت منقطعة لوقوعـــها بيـــن جملتين مستقلتين، ولانقطاع ما بعدها عما قبلها.

أو:

تأتى بعد الطلب للتخيير بين المتعاطفين نحو تزوج هنداً أو أختها، أو تأتى للإباحة نحو: "جالس العلماء أو الزهاد" والفرق بين التخيير والإباحة امتناع الجمع بين - المتعاطفين في التخيير. فلا يجمع بين زينب وأختها في التزويج لامتناع الجمع بين الأختين، ويجوز الجمع بين المتعاطفين في الإباحة، وتأتى (أو) أيضاً بعد الخبر. وهو الكلام الخبرى الذى يحتمل الصدق والكذب. نحو قوله تعالى: "لبثنا يوما أو بعض يوم "فأو للشك من القائلين ذلك، وتأتى للإبهام نحو قوله تعالى: "أتاها أمرنا ليلاً أو نهاراً" وتأتى للتقسيم نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف، وقد تأتى (أو) بمعنى الواو كما في قوله تعالى: "وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون" أى ويزيدون أو بمعنى: بل يزيدون.

لكن:

تعطف بشروط ثلاثة:

الأول: إفراد معطوفها، الثانى أن تسبق بنفي أو نهى، الثالث ألا تقترن بالواو. فالنفى نحو ما قام زيد لكن عمرو، والنهى نحو لا تضرب زيداً لكن عمرا.

وتكون "لكن" حرف ابتداء[١] في الحالات الآتية:

أولا: إن سبقت بإيجاب نحو قام زيد لكن عمرو لم يقم، ولا يجوز لكن عمرو.

ثانياً: إن تلتها جملة لعدم إفراد معطوفها. نحو قولك: إن جيش مصر مسالم لكن قوته في الحرب ساحقة" فقوته مبتدأ وساحقة خبر، ولكن حرف ابتداء.

ثالثاً: إن سبقتها واو. نحو قوله تعالى: "ماكان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبين" فلكن حرف ابتداء. ورسول الله خبر لكان محذوفة. أى ولكن كان رسول الله.

لا:

للعطف بلا شرطان:

الأول: إفراد معطوفها، الثانى: أن تسبق بإيجاب، أو أمر نحو جاء زيد لا عمرو، واضرب زيداً لا عمرا. وهى حرف عطف للتشريك في اللفظ فقط. وتفيد نفى الحكم عما بعدها، وإثباته لما قبلها.

---

[١] أى حرف استدراك وليست عاطفة.

بل:

حرف إضراب، فإن تلاها جملة كان معنى الإضراب أمرين إما الإبطال نحو: "وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون" أى بل هم عباد. ونحو: أم يقولون به جنة بل جاءهم بالحق.

وإما الانتقال من غرض إلى آخر، نحو: قد أفلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون الحياة الدنيا. وهى في ذلك كله حرف ابتداء لا عاطفة، وإن تلاها مفرد فهى عاطفة فإن تقدمها أمر أو إيجاب كاضرب زيدا بل عمراً، وقام زيد بل عمرو فهى تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه وإثبات الحكم لما بعدها وإن تقدمها نفى أونهى فهى لتقرير ما قبلها على حالته وجعل ضده لما بعدها، نحو: ما قام زيد بل عمرو ولا يقم زيد بل عمرو.

فصل في العطف على الضمير

يعطف على الظاهر والضمير المنفصل مرفوعاً كان أو منصوباً، والضمير المتصل المنصوب بلا شرط. فالعطف على الظاهر نحو قام زيد وعمرو، والعطف على الضمير المنفصل المرفوع نحو أنا وأنت قائمان، والعطف على الضمير المنفصل

المنصوب نحو أياك والأسد، والعطف علـــى الضمـــير المتصـــل المنصوب نحو قوله تعالى: "جمعناكم والأولين" فالأولين معطـــوف على الكاف والميم، ولا يحسن العطف علـــى الضمـــير المرفـــوع المتصل بارزا كان أو مستترا إلا بعد توكيده بتوكيد لفظى. وذلـــك بأن يكون بضمير منفصل نحو قوله تعالى: "لقد كنتم أنتم وآبـــاؤكم" ونحو قوله تعالى: "اسكن أنت وزوجك الجنة" فزوجـــك معطـــوف على الضمير المستتر المرفوع في اسكن، أو بعد وجود فاصل بيـــن المعطوف عليه والمعطوف نجو قوله تعالى "يدخلونها ومن صلـــح" فقوله (من صلح) معطوف على الواو في يدخلونها والفاصل بينـــهما الهاء، أو وجود فصل بلا النافية بين حرف العطف والمعطوف نحو قوله تعالى: "ما أشركنا ولا أباؤنا" معطوف على (نا) ولا فاصلـــة بين العاطف والمعطوف، وقد اجتمع الفصلان الفصل بالتوكيد بيـــن التابع والمتبوع والفصل بين العـــاطف والمعطـــوف نحـــو قولـــه تعالي:"مالم تعلموا أنتم ولا آباؤكم".

فآباؤكم معطوف علي الواو في تعلمـــوا، وفصـــل بينـــهما بالتوكيد بأنتم، والفصل بلا بين الواو وأباؤكم يقوي لذلك.

وإلي ذلك أشار ابن مالك:

وإن علي ضمير رفع متصل * عطفت فافصل بالضمير المنفصل

ويضعف العطف علي الضمير المرفوع المتصل بدون ذلـــك نحـــو (مررت برجل سواء والعدم) برفع العدم عطفا علـــي الضمـــير - المستتر في "سواء" لأنه مؤول بمشتق أي مستو هو والعدم وليـــس بينهما فاصل.

العطف علي الضمير المخفوض

لا يكثر العطف علي الضمير المخفوض إلا بإعادة الخـافض حرفا كان الخافض أو اسما. فالحرف نحو قوله تعالي: "فقـــال لـــها وللأرض ائتيا" فالأرض معطوفه علي الهاء المخفوضـــــه بـــاللام، وأعيدت مع المعطوف، والاسم نحو قوله تعالي: "قالوا نعبد إلــــهك وإله آبائك" فإله آبائك معطوف علي الكاف المخفوضة بإضافة (إله) إليها. ولم يشترط الكوفيون ذلك، فأجازوا العطف علـــي الضمـــير المجرور دون إعادة الجار. نحو قوله تعالي: " وكفر به والمســـجد الحرام".

النداء

وهو طلب الإقبال بحرف نائب مناب أدعو ملفـوظ بـه أو مقدر، والمراد بالإقبال ما يشـمل الإقبـال الحقيقـي، والمجـازى المقصود به الإجابة نحويا الله.

حروف النداء

يا، أي بالسكون، أيا، هيا، الهمز للقريب نحو أزيـد أقبـل، وأعم هذه الحروف (يا) فإنها تدخل في كل نـداء ويجـوز حـذف حرف النداء نحو قوله تعالي: "يوسف أعرض عن هـذا"، وقولـه: "سنفرغ لكم أيه الثقلان". ويمتنع حذف حرف النداء مع المسـتغاث به نحو يالله للمسلمين، ومع لفظ الجلالة نحو يا الله ومع النكرة غير المقصودة نحو: يا رجلا خذ بيدي، ويقل الحذف مع اسم الإشـارة نحو يا هذا.

إعراب المنادى وبناؤه:

قال ابن مالك:

وابن المعرف المنادي المفردا * علي الذي في رفعه قد عُهدا

أي إذا اجتمع في المنادي هذان الأمران: التعريف والإفراد[١] فإنه يبني علي ما يرفع به لو كان معربا ويشمل التعريف: النكرة المقصودة نحو: يا رجل أقبل إذا كنت تريد رجلا معنيا، والمعرف مثل: يا زيد. ففي هاتين الحالتين يبني المنادي علي يرفع به لو كان معربا. فيبني علي الضمه: يا زيد، ويبني علي الألف في يا زيدان، ويبني علي الواو في يا زيدون.

قال ابن مالك:

والمفرد المنكور والمضافا * وشبهه انصب عاد ما خلافا

أي يجب نصب المنادي حتما في ثلاثة أحوال:

الأول: النكرة غير المقصودة كقول الواعظ: يا غافلا والموت يطلبه وقول الأعمي: يا رجلا خذ بيدي.

الثاني: المضاف سواء كانت الإضافة محضة نحو: ربنا اغفر لنا أو غير محضة نحو: يا صاحب البيت.

الثالث الشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه نحو: يا رفيقا بالعباد، يا طالعا جبلا، وأعرب لأنه أشبه المضاف في الطول، ويشمل ما كان معمولا للمضاف

---

[١] المراد بالمفرد هنا أن لا يكون مضافا ولا شبيها بالمضاف كما في (لا) النافية للجنس فيدخل فيه المثني والمجموع.

نحو: يا حسنا وجهه.

تنبيه:

انتصاب المنادي لفظا أو محلا علي أنه مفعول به، وناصبه الفعل المقدر، فأصل يا زيد عنده: أدعو زيداً، فحذف الفعل حذفاً لازماً لكثرة الاستعمال ودل عليه حرف النداء، وقيل العامل يا لنيابتها عن أدعو.

نداء ما فيه أل:

لا يجوز نداء ما فيه أل، فلا يقال: يا الغلام؛ لأن النداء معرف، وأل معرفة، ولا يجمع بين أداتى تعريف. إلا مع الله فيجوز إجماعاً للزوم أل له حتى صارت كالجزء منه. فتقول يا الله. والأكثر في نداء اسم الله تعالى أن يحذف حرف النداء، ويقال اللهم بالتعويض. أى بتعويض الميم المشددة عن حرف النداء فهو منادى مبنى على ضم ظاهر على الهاء في محل نصب حذف منه حرف النداء. وعوض عنه الميم. وعوضت الميم في آخر الاسم لا في أوله تبركا بالبدء باسم الله تعالى، ولا يجب أن يكون العوض في محل المعوض عنه. وكذلك تجتمع[1] يا في النداء مع أل في نداء

---

[1] وكذلك في ضرورة الشعر

الجمل التى سمى بها وهى مقترنة بأل. نحو: يا المنطلق زيد بقطع همزة المنطلق، لأن المبدوء بهمزة الوصل إذا سمى به وجب قطع همزته.

نداء "أى":

إذا نوديت (أى) فهى نكرة مقصودة مبنية على الضم وتلزمها ها التنبيه مفتوحة، وتؤنث لتأنيث صفتها نحو يا أيها الإنسان ويا أيتها النفس ويلزم تابعها الرفع. والمقصود بالنداء هنا هو ما بعد (أى) وأى وصلة إلى ندائه لاقترانه بأل.وتابع أى يكون مقترناً بأل نحو: يا أيها الرسول، أو اسم إشارة نحو يا أيهذا، أو اسم الموصول نحو: وقالوا يا أيها الذى نزل عليه الذكر إنك لمجنون"

المنادى المضاف لياء المتكلم:

الأكثر والأفصح فيه حذف الياء والاكتفاء بالكسرة نحو قوله تعالى: يا عباد فاتقون، والثانى هو ثبوتها ساكنة نحو: "يا عبادى لا خوف عليكم" والثالث هو ثبوتها مفتوحة نحو قوله تعالى: "يا عبادى الذين أسرفوا على أنفسهم" والرابع هو قلب الكسرة فتحة والياء ألفا نحو: يا حسرتا. وإذا أضيف المعتل نحو فتى فتحت ياء المتكلم منعا لالتقاء الساكنين نحو يا فتاى.

قولهم يا أبت:

الأصل: يا أبى[١]، فهو منادى منصوب لأنه معرب، وهـــو من أقسام المضاف، ويعرب بفتحة مقدرة على ما قبل التاء منع مـن ظهورها اشتغال المحل بالفتحة لأجل التاء، لاســتدعائها فتــح مــا قبلها، وإنما عوض تاء التأنيث عن الياء إذا أضيف إليــها الأب لأن الأب مظنة التفخيم، والتاء تدل عليه كما في علامة وفهامة، ويمنــع الجمع بين التاء والياء، فلا تقول: يا أبتى.

نعت اسم الإشارة المنادى:

ينعت اسم الإشارة المنادى بما تنعت به أى، نحو يا هذا القائم وباسم الموصول نحو: يا هذا الذى جاء الآن.

جواز الضم والفتح في المنادى

يجوز في المنادى البناء على الضم أو الفتح في الحالات الآتية:

١- أن يكون علما مفرداً

٢- أن يكون موصوفا بابن

٣- لا يفصل بين المنادى وابن

٤- تكون ابن مضافة إلى علم

---

[١] حذفت ياء المتكلم، وعوض عنها التاء المكسورة

وذلك نحو يا محمد بن عبد الله، ويا هند ابنة عتبه يجوز بناء المنادى على الضم على الأصل، وأما ابن فهو صفة منصوبة على محل المنادى. وجاز بناء المنادى على الفتح، إتباعاً لفتحة ابن، وهو من إتباع الأول للثانى، أو أن الفتحة للتركيب كخمسة عشر، فإن فقد شرط مما سبق امتنع فتح المنادى ووجب ضمه على الأصل، نحو: يا رجُل ابن محمد، لأنه غير علم، ونحو: يا محمدُ الفاضل، فالمنادى غير موصوف بابن، ونحو: يا زيد ابن أخينا، وابن لم يضف إلى علم.

تابع المنادى:

إذا كان المنادى مبنياً وجاء بعده تابع مضاف وليس فيه أل وجب نصبه مراعاة لمحل المنادى نحو: يا زيد ذا الكرم ويا محمد أبا الفضل ويا محمد نفسه، ويا طلاب كلكم. والتابع هنا هو النعت وعطف البيان والتوكيد على الترتيب، وإن كان التابع غير مضاف أو كان مضافا مقترناً بأل جاز فيه الرفع والنصب. فالنعت نحو: يا زيد الفاضل ويازيد الحسن الوجه، ويا غلام بشر، ويا طلاب أجمعون وأجمعين. فالرفع اتباع لضمة المنادى والنصب على محل المنادى.

وإن كان التابع عطف نسق مقترنا بأل جـــاز فيـــه الرفـــع والنصب. وقد قرىء قوله تعالى: "يا جبال أوبي معه والطير" قـــرأ السبعة بالنصب، وقرىء بالرفع ونحو يا زيد والعباس، وإذا نـــودى ابن أو ابنه مضافا إلى أم أو عم فإنه تحذف ياء المتكلم، وأجـــازوا فيه الفتح نحو قوله تعالى: قال يا ابن أم لا تأخذ بلحيتى ولا برأسى" في قراءة الفتح لأن (أم) أضيفت إلى ياء المتكلم، ثم قلبت الياء ألف ثم حذفت الألف وبقي فتح ما قبلها. وقيل ركب الاسمان فالمنـــادى مركب مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره فتحة التركيب وقـــرىء بكسر (أم) بحذف ياء المتكلم، وبقاء كسر ما قبلها وقيل تثبت اليـــاء: يا ابن أمى وقيل تثبت الألف نحو: يا ابنة عما لا تلومى واهجعى.

الاستغاثة

إذا استغيث اسم منادى أى نودى ليخلص من شدة أو يعين على مشقة خفض غالبا باللام المفتوحة يقال[١] يا لَزيد لِعمرو فيجو المستغاث بلام مفتوحة ويجر المستغاث لـه بـلام مكسـورة. ولا يستعمل في الاستغاثة من حروف النداء إلا (يا) ويمتنـع حذفـها. وإنما فتحت لام المستغاث للفرق بينه وبين المستغاث له، وقيـل لأن اللام بقية آل، والأصل يا آل، حذفت الهمزة لكثرة الاسـتعمال. وإن كان المستغاث له كاف الخطاب جر بلام مفتوحة. نحو: ياالله لك.

تكرار المستغاث

إذا عطف على المستغاث مستغاث آخر فإن تكرر معه (يـا) لزم فتح اللام أيضاً نحو يا لزيد ويا لعمرو لبكر، وإن لم تتكرر (يا) لزم كسر اللام نحو: يا لزيد ولعمرو لبكر ونحو قول الشاعر[٢]:

يبكيك ناء بعيد الدار مغترب * يا للكهول وللشبان للعجب

---

(١) ونحو قول عمر رضي الله عنه لما طعنه أبو لؤلؤة المجوس: يـاالله للمسـلمين فاللام في لله مفتوحة واللام في للمسلمين مكسورة.

(٢) اللام في للكهول مفتوحة وهو منادى والشاهد في: وللشبان حيث كسـرت فيـه اللام. واللام في للعجب مكسورة لإنه – مستغاث له.

وتحذف لام المستغاث ويؤتى بألف في آخره عوضا عنـــــها نحو يا زيدا لعمرو، ولا يجوز الجمع بينهما.

ملحوظة:

مثل المستغاث المتعجب منه نحو يا للداهية[١] ويا للعجـــب[٢] فيجر بلام مفتوحة كما يجر المستغاث، وتقول: ياللماء إذا تعجبـــت من كثرته.

---

[١] أى تعجب من عظمها

[٢] أى احضر حتى يروك فهذا وقتك

الاختصاص

مصدر اختصصته بكذا أى قصرته عليه، وهو قصر الحكم على بعض أفرادِ المذكور، وهو يشبه النداء لفظاً، ويخالفه من ثلاثة أوجه أحدها أنه لا يستعمل مع حرف نداء، والثانى أنه لابد أن يسبقه شيء، والثالث أن يصاحبه الألف واللام، وذلك قولك: نحن العرب أسخى الناس، وقوله عليه السلام: نحن معاشر الأنبياء لا نُورث ما تركناه صدقة، وهو منصوب بفعل مضمر والتقدير: أخص العرب، وأخص معاشر الأنبياء.

ملحوظة:

لا يقع المختص مبنيا على الضم إلا بلفظ أيها وأيتها، وأما غيرهما فمنصوب بفعل مضمر كما قلنا فإذا قلت إنى أيها العبد فقير إلى عفو الله " فأيها مبنى على الضم في محل نصب بأخص محذوفا، والعبد صفة مرفوعة.

التحذير والإغراء

جمعهما النحاة في باب واحد لاستواء أحكامها، والتحذير تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه، والإغراء تنبيهه على أمر محمود ليفعله، والاسم في التحذير والإغراء مفعول به بفعل محذوف لا يجوز إظهاره.

والتحذير على نوعين: الأول أن يكون بإياك ونحوه، والثانى بدونه. فالأول يجب إضمار الناصب مطلقا نحو إياك والشر، فإياك منصوب بفعل مضمر وجوبا، والتقدير إياك احذر، ومثل إياك إياكما وإياكم وإياكن، ومن غير العطف نحو إياك من الأسد أى باعد نفسك من الأسد.

ونحو قول الشاعر[١]:

إياك إياك ال[illegible]ء فإ[illegible] * إلى الشر دعاء وللشر جالب

وإن كان التحذير بغير [illegible] وأخواته فلا يجب إضمار الناصب إلا مع العط[illegible] [illegible] رأسك والسيف أى ق رأسك واحذر السيف، والتكرار نح[illegible] [illegible] [illegible] أى احذر الأسد. ونحو ناقة الله وسقياها أى ذروا ناقة [illegible] [illegible] فان لم يكن عطف ولا تكرار

---

(١) إياك تحذير وكرره للتوكيد، و[illegible] [illegible] المجاد له مفعول به.

جاز إضمار الناصب وإظهاره نحو الأسد أى احذر – الأسد.

تنبيه:

التحذير يكون للمخاطب وشذ مجيئه للغائب نحو إياه، والإغراء كذلك مثل التحذير في أنه إن وجد عطف أو تكرار وجب إضمار ناصبه وإلا فلا، ولا تستعمل فيه (إيا) فمثال وجوب إضمار الناصب قولك أخاك أخاك ونحو المرؤة والنجدة بتقدير الزم.

وإذا قلت أخاك بغير عطف أو تكرار لا يلزم إضمار الناصب بل يجوز، نحو الصلاة جامعة، أى احضروا أو الزموا الصلاة حالة كونها جامعة.

باب أسماء الأفعال

يتكون من:

١- معنى اسم الفعل

٢- الفائدة من وضع أسماء الأفعال

٣- حكم اسم الفعل من حيث الاسمية والفعلية

أولاً: اسم الفعل ما ناب عن الفعل معنى واستعمالا والمراد بالمعنى كونه يفيد ما يفيده الفعل الذى هو نائب عنه من الحدث والزمان، والمراد بالاستعمال كونه عاملاً غير معمول لعامل يقتضى الفاعلية والمفعولية[١].

فاسم الفعل لا يتأثر بالعوامل، فالمصدر مثلا يقع نائباً عن الفعل، واسم الفاعل كذلك ولكن يتأثران بالعوامل فأسماء الأفعال عاملة كالأفعال وهى غير معمولة.

والمراد من أسماء الأفعال أنها وضعت لتدل على صيغ الأفعال كما تدل الأسماء على مسمياتها. فقولنا "بَعُد" دال على ما تحته من المعنى وهو خلاف القرب. وقولنا هيهات اسم للفظ "بَعُد" دال عليه[٢].

---

[١] انظر شرح التصريح ١٩٦/٢ وحاشية الصبان ١٩٤/٣

[٢] شرح المفصل ٢٥/٤

ثانياً: فائدة وضع أسماء الأفعال:

الغرض من وضع أسماء الأفعال الاختصار والمبالغة، أما الاختصار فإنها وضعت بلفظ واحد مع المذكر والمؤنث والمجموع نحو صه يا زيد، وصه يا هند، وصه يا زيدان، وصه يا زيدون، وصه يا هندات. ولو جئنا بسمى هذا اللفظ لقلنا اسكت واسكتى واسكتا واسكتوا، وأما المبالغة فتعلم من لفظها، فإن هيهات[1] أبلغ في الدلالة على البعد من "بعد" وكذلك باقي أسماء الأفعال، ولولا إرادة الاختصار والمبالغة لكانت الأفعال التى هى مسماها تغنى عن وضعها[2].

ثالثاً: حكم أسماء الأفعال من حيث الاسمية والفعلية:

التسمية المتداولة إلى الآن في كتب النحو هى أسماء الأفعال وقد اختلف البصريون والكوفيون في تسميتها فهى أسماء عند البصريين. يقول سيبويه[3] (هذا باب من الفعل سمى الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث).

---

[1] فإن القائل هيهات كأنه قال "بعد جداً" انظر حاشية الصبان ١٩٤/٣

[2] انظر شرح المفصل ٢٥/٤ والأشباه والنظائر للسيوطى ٣٨/١

[3] الكتاب ١٢٢/١

ويقول[١]: واعلم أن هذه الحروف التى هى أسماء للفعـل لا تظهر فيها علامة المضمر، وذلك أنها أسماء.

وقال[٢]: وذلك الحروف التى للأمر والنهى وليسـت بفعـل وذلك نحو إيه وصه ومه وأشباهها

وقال المبرد[٣]: هذا باب ما جرى مجرى الفعل وليـس بفعـل ولا مصدر، ولكنها أسماء وضعت للفعل تدل عليه، فـأجريت مجـراه، ولا يجوز فيها التقديم والتأخير، لأنها لا تصرف تصرف الفعل، ثـم لزمت موضعاً واحداً، وذلك نحو صه ومه.

أما الكوفيون[٤] فهى عندهم أفعال حقيقة، لدلالتها على الحدث والزمان.

وقد ساد رأى البصريين في عد أسماء الأفعال أسماء حقيقيـة ودافع ابن جنى عن وجهة البصريين مستدلا على اسـمية هـذه

---

(١) الكتاب ١/١٢٣.

(٢) ٢/١٥٨.

(٣) المقتضب ٣/٢٠٢.

(٤) انظر الهمع ٢/١٠٥ وشرح الاشمونى ٣/١٩٥

الألفاظ فقال[١]: فأما الدليل على أن هذه الألفاظ أسماء فأشياء وجدت فيها لا توجد إلا في الأسماء، منها: التنوين الذى هو علـم التنكـير وهذا لا يوجد إلا في الاسم نحو قولك هذا سيبويه وسيبويهٍ آخر.

ومنها التثنية، وهى من خواص الأسماء، نحو قولك دواليـك أى مداولة بعد مداولة.

ومنها وجود الجمع في هيهات، والجمع مما يختص بالاسـم ومنها الإضافة، وهى قولهم: دونك وعندك.

ومنها وجود لام التعريف في نحو النجاءك[٢]، فهذا اسم انـج ومنها التحقير، وهو من خواص الأسماء. وذلك قولهم: رويدك.

وفى حاشية الصبان يقول: هو الصحيح بدليل أن منها ما هو على حرفين أصالة كصه، وأنها لا يتصـل بـها ضمـائر الرفـع

---

[١] انظر الخصائص ٣/٤٤-٤٥

[٢] وفى الحديث: "وأنا النذير العريان فالنجاء، أى انجو بأنفسـكم وهـو مصـدر منصوب بفعل مضمر، أى انجو النجـاء وقـالوا: النجـاك فـأدخلوا الكـاف للتخصيص بالخطاب، ولا موضع لها من الإعراب فهى ككـاف ذلـك. انظـر اللسان وقال سيبويه ١/١٣٩ ومما جعل بدلا من اللفظ بالفعل قولـهم: الحـذر الحذر والنجاء النجاء فإنما انتصب هذا على الزم الحذر، وعليك النجاء، ولكنـهم حذفوا لأنه صار بمنزلة افعل.

البارزة، وأن منها ما يخالف أوزان الأفعال نحو نزال، وأن الطلبى منها لا تلحقه نون التوكيد.

وقد ظهر من ذلك أن كون هذه الألفاظ أسماء حقيقية هو الصحيح الذى عليه جمهور البصريين.

التنوين في أسماء الأفعال

من الصيغ التى وردت منونه في أسماء الأفعال: أف، وصه، ومه، وويها، وإيها.

ويغلب على الظن أنه لما كانت هذه الألفاظ لا تقبل (أل) التعريفية، ولا تضاف إلى أسماء بعدها، ابتدع النحاة تنوين التنكير لأجل تلك الألفاظ المعدودة المنونة فالأشمونى يقول[1] تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض المبنيات في حالة تنكيره ليدل على التنكير، تقول سيبويه بغير تنوين إذا أردت معينا، وإيه بغير تنوين إذا استزدت مخاطبك من حديث معين. فإذا أردت غير معين قلت سيبويه وإيه بالتنوين.

---

[1] شرح الأشمونى ٣٤/١

ويقول ابن يعيش[١]: "الثانى أن يكون دالا على النكـــرة ولا يكون في معرفة البته، ولا يكون إلا تابعـــاً لحركـــات البنـــاء دون حركات الإعراب، وذلك نحو صه، مه، وإيه.

ويقول[٢]: هذه الأسماء تكون نكرة ومعرفة فإذا أريـــد بـــها النكرة نونت، وكان التنوين دليل التنكير، وإذا أريد بـــها المعرفـــة سقط التنوين منها، وكان سقوطه علم المعرفة.

وابن هشام يقول[٣]: "تنوين التنكير، هـــو اللاحـــق لبعـــض الأسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها ويقع في باب اسم الفعـــل بالسماع كصه ومه وإيه.

والرضي[٤] يقسم التنوين أربعة أقسام إحداها للتنكـــير نحـــو صه ومه، والمبرد كذلك[٥] يقول: "فإن جعلته نكرة نونته على لفظه" وقال ابن مالك: واحكم بتنكير الذى ينون منها وتعريف سواه بيّن.

---

[١] شرح المفصل ٢٩/٩

[٢] شرح المفصل ٧٠/٤

[٣] المغنى ٢٤/٢

[٤] شرح الرضى للكافية ١٣/١

[٥] المقتضب ١٨١/٢

هل تنون أسماء الأفعال جميعها؟

أسماء الأفعال من حيث التنوين على ثلاثة أقسام[١]

١. ما يستعمل معرفة ونكرة نحو صه وإيه ومه وأف

٢. ما لا يستعمل إلا معرفة نحو: بله، وآمين، ونزال

٣. ما التزم فيه التنكير نحو: ويها وواها وإيها.

بناء أسماء الأفعال ومحلها من الإعراب

بناء أسماء الأفعال:

اتفق النحاة على بناء أسماء الأفعال:

١- فقال قوم إن سبب بنائها وقوع الاسم موقع المبني كنزال الواقعة موقع انزل[٢]

٢- جعل ابن عصفور والزمخشري علة[٣] بناء أسماء الأفعال وقوعها موقع الفعل وحسب، وهذا مفهوم كلام سيبويه[٤] حين جعل "صه ومه" مبنيين على السكون بوقوعهما موقع الفعل.

٣- ويرى آخرون أن سبب البناء شبه الحرف أو تضمن معناه

---

[١] انظر ابن يعيش ٧٠/٤ والأشموني ٢٠٧/٣ والهمع ١٠٥/٢

[٢] المقتضب ١٧٩/٣، الهمع ٦١/١ وشرح الرضي ٦٥/٢

[٣] الأشباه والنظائر ٢٤/٢

[٤] سيبويه ٣٨/٢ وانظر شرح ابن يعيش ٣٨/٤

وهذا ما ارتضاه ابن مالك حيث قال:

وكنيابة عن الفعل بلا * تأثر، وكافتقار أصلا

فقوله: " وكنيابة عن الفعل بلا تأثر" يشير إلى أحد وجوه شبه الحرف ويسمى الشبه الاستعمالى. وقال الأشمونى في هذا الموضع "وذلك موجود في أسماء الأفعال، فإنها تعمل نيابة عن الأفعال ولا يعمل غيرها فيها، فأشبهت الحروف العاملة عمل الفعل، وهى إن وأخواتها":

وقال ابن مالك[١]: "وكلها مبنى لشبه الحرف بلزوم النيابة عن الفعل، وعدم مصاحبة العوامل " فعلى هذا الرأى تكون أسماء الأفعال كلها مبنية للشبه الاستعمالى حتى أنهم جعلوا فتحة نحو "وراءك" فتحة حكاية لما قبل نقله من الظرفية إلى اسمية الفعل[٢].

محلها من الإعراب:

اتفق النحاة كما سبق على أن أسماء الأفعال مبنية. وذهبوا فى محلها من الإعراب على مذاهب.

---

(١) التسهيل ٢١٣

(٢) حاشية الصبان ٥٣/١ خلافا لابن خروف في جعله معربا بالفتحة منصوبا بما ناب عنه.

١- ذهب كثير من النحوين منهم الأخفش إلى أن أسماء الأفعال موضع لها من الإعراب، وهو مذهب ابن مالك ونسبه بعضهم إلى الجمهور[١].

٢- ذهب المازني إلى أنها في موضع نصب بفعل محذوف وجوباً موافق لها في المعنى[٢].

٣- وذهب بعضهم أن أسماء الأفعال في موضع رفع بالابتداء وأغناها مرفوعها عن الخبر كما في أقائم الزيدان.

أسماء الأفعال المرتجلة والمنقولة

أولاً: أسماء الأفعال المرتجلة:

وهى ما وضعت من أول الأمر اسما للفعل نحو صه وشتان فإنهما موضوعان من أول الأمر اسمين للفعل ومن المرتجل: آمين، رويد، هيهات، هلم، هات – صه – مه – أف، شتان – إيه، بله. وإليك الحديث عن بعض أسماء الأفعال المرتجلة:

---

[١] الأشمونى ١٩٦/٣

[٢] الأشمونى ١٩٦/٣

آمين:

نقل في آمين[١] لغتان: أمين بالقصر على وزن فعيل، وآمين بالمد على وزن فاعيل، وكلتاهما مسموعة، وذكر صاحب اللسان أن المد أكثر، وأنشد في لغة القصر[٢].

تباعد منى فطحل إذ رأيته　　　أمين فزاد الله ما بيننا بعدا[٣]

وقال عمر بن أبى ربيعة في لغة من مد آمين[٤]

يا رب لا تسلبنى حبها أبدا　　　ويرحم الله عبدا قال آمينا

وقال الأشمونى[٥]: وعلى هذه اللغة فقيل إنه عجمى معرب، لأنه ليس في كلام العرب فاعيل" وقال الزجاج[٦]: وفى آمين لغتان: قصر ومد فالمقصور عربي لكثرة (فعيل) في العربي والممدود مختلف فيه وقد حكينا عن الأخفش أنه أعجمى لمالم ير هذا المثال

---

[١] شرح الأشمونى ١٩٧/٣، واللسان (أمن)

[٢] فصيح ثعلب ٨٦، والأشمونى ١٩٧/٣، وشرح المفصل ٣٤/٤ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٠٠/١

[٣] فطحل: اسم الرجل، والمعنى أن هذا الرجل حينما وقع نظرى عليه تباعد عنى وأنا أدعو الله أن يستجيب دعائي أن يزيد البعد بيننا.

[٤] شرح الأشمونى ١٩٧/٣ وشرح المفصل ٣٤/٤

[٥] شرح الأشمونى ١٩٧/٣

[٦] إعراب القرآن ١٥٠/١

في العربي".

وكذلك قال الرضى[١]: "وأما آمين فقيل سرياني[٢] وليس إلا من أوزان العجمة كقابيل وهابيل ولا منع أن يقال أصله القصر ثم مد فيكون عربياً مصدراً في الأصل كالنذير والنكير ثم جعل اسم فعل".

وعلى ذلك يكون آمين وأمين اسم فعل بمعنى اللهم استجب، والأولى بالذكر أن آمين بالمد وتشديد الميم ليست لغة في آمين المذكوره، بل كلمة أخرى جمع آم اسم فاعل بمعنى قاصد، كقوله تعالى: "ولا آمين البيت الحرام" فهي من أممت أي قصدت.

---

[١] شرح الرضى ٦٧/٢

[٢] وفي فصيح ثعلب ص٨٧ أن معنى آمين كذلك فليكن وجاء المعنى نفسه في القاموس المحيط.

(رويد)

أصل رويد زيدا: أرود زيدا إروادا، بمعنى أمهله إمهالا، ثـم صغروا الإرواد تصغير ترخيم، وأقاموه مقام فعله، واستعملوه تـارة مضافا إلى مفعوله فقالوا: رويد زيد، وتارة منونا ناصبا للمفعـول فقالوا: رويدا زيدا، ثم نقلوه وسموا به فعله فقالوا: رويد زيدا[١].

ويقول المبرد[٢]: "أما رويد زيدا" فاسم للفعل وليس بمصـدر، وبنى على الفتح؛ لأنه غير متصرف، كما فعلت بأخواته المبنيـات نحو صه ومه، ولم يسكن آخره لأن قبله حرفا ساكنا، واخترت لـه الفتح للياء التى قبله كما فعلت في أين وكيف"

و"رويد" عند الفراء[٣] تصغير "رود" والرود هو المهل، يقـال فلان يمشى على رود أى على مهل.

وقد تستعمل (رويد) [٤] وصفا للمفعول المطلق فتقول: سـاروا سيرا رويدا بمعنى متمهلا وتكون حينئذ معربة مصدرا وصـف بـه على حد قولهم: رجل عدل، وبذلك قال سـيبويه[٥] ويكـون "رويـدا"

---

(١) شرح الأشمونى ٢٠٣/٣

(٢) المقتضب ٢٠٨/٣

(٣) شرح ابن يعيش ٢٩/٤

(٤) المقتضب ٢٠٩/٣ وشرح ابن يعيش ٤١/٤

(٥) الكتاب ١٢٤/١

صفة كقولك: ساروا سيراً رويداً، وتحتمل الآية الكريمة[١]: "فمهل الكافرين أمهلهم رويدا" أن تكون من هذا النوع.

وقد تستعمل "رويدا حالا كما جاء في كتاب سيبويه[٢]:"ويقولون أيضاً: "ساروا رويداً" فيحذفون السير، ويجعلونه حالاً، ومن ذلك قول العرب ضعه رويدا أى وضعا رويدا.

وتستعمل (رويد) مع الكاف، فتقول: "رويدك زيدا" قال المبرد[٣]: "فأما قولك: "رويدك زيدا" فإن الكاف زائدة، وإنما للمخاطبة، ولا محل لها من الإعراب، وليست باسم".

وورد هذا الاستعمال في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم[٤]: "يا أنجش، رويدك سوقك بالقوارير". وفى اللسان[٥]: "وفى حديث أنجشه: رويدك رفقا بالقوارير، أى أمهل وأرفق.

(بَلْـــهَ)

---

[١] الطارق آية ١٧

[٢] الكتاب ١/١٢٤

[٣] المقتضب ٣/٢٠٩

[٤] صحيح البخارى ٨/٥٩ طبع دار الشعب

[٥] اللسان (رويد)

(بَلْــــهَ)

ذكر ابن هشام في المغنى[١] آراء النحويين في بله فقال "بلــه على ثلاثة أوجه: اسم لــ(دع) ومصدر بمعنى الترك، واسم مرادف لــ (كيف)، وما بعدها منصوب على الأول ومخفوض على الثانى، ومرفوع على الثالث، وفتحها بناء على الأول والثــالث، وإعــراب على الثاني، وقد روى بالأوجه الثلاثة قوله[٢]:

تذر الجماجم ضاحياها ماتها * بله الأكف كأنها لم تخلق

فيكون المعنى على رواية نصب الأكف: دع ذكر الأكـــف، فإن قطعها من الأيدى أهون بالنسبة إلى الرءوس.

وعلى رواية الجر: إنك ترى الرءوس تتطاير عن الأبـــدان فتركا لذكر الأكف فتكون بلـــه مصـــدرا مضافـــا، ولـــذا اعتـــبر الأشمونى[٣] أن الأصل كون (بله) مصدرا ثم انتقـــل إلـــى أســماء الأفعال فقال: "وأما بله فهو في الأصل مصدر فعل مهمل مـــرادف

---

(١) المغنى ١٠٥/١ (بله)

(٢) الشاعر كعب بن مالك الأنصارى من قصيدة له في وقعـــة الأحـــزاب يصـــف السيوف. وهاماتها: فاعل ضاحيا من ضحا يضحو اذا بـــرز، انظـــر الخزانـــة ٢٠/٣ والأشمونى م/٢٠٣

(٣) الأشمونى ٢٠٣/٢، وانظر الايضاح العضدى للفارسي ١٦٥/١

لدع واترك، فقيل فيه بله زيد بالإضافة إلى مفعوله، كما يقال تــرك زيد، ثم قيل بله زيدا بنصب المفعول، وبناء بله على أنه اسم فعــل" ويكون المعنى على رواية الرفع: كيف الأكــف لا تقطعــها تلـك السيوف مع قطعها ما هو أعظم منها وهى الــسهامات، فبلــه اسـم استفهام خبر مقدم، والأكف مبتدأ مؤخر[١].

وقيل إن (بله)[٢] على المعنى الأول والمعنى الثانى، أى فــي حالة استعمالها اسم فعل لــ (دع) ومصدرا بمعنى الــترك تكــون مأخوذة من لفظ البله، وهو من الغفلة، لأن من غفل عن شيء تركه ولم يسأل عنه. وكذلك هنا أى لا تســأل عــن الأكــف إذا كــانت الجماجم مقطعة. وكذلك جاء حديث[٣] النبى عليه السلام عن أبــى هريرة، يقول الله تعالى: "أعددت لعبادى الصالحين مالا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر ذخرابله ما أطلعتم عليه".

فقوله: "ما أطلعتم عليه" يحتمل أن يكون منصوب المحــل، ومجروره على التقديرين والمعنى: دع ما اطلعتم عليه وعرفتمــوه من نعيم الجنة فالذى لم يطلعكم الله عليه أعظم.

---

(١) حاشية الصبان ١٢١/٢

(٢) انظر الروض الأنف للسهيلى ٢٠٦/٢، والخزانة ٢٠/٣

(٣) صحيح البخارى ١٤٥/٦، والخزانة ٢٨/٣

وللحديث رواية أخرى وهى: "من بله ما اطلعتم عليه" قال ابن هشام[١]: "استعملت معربة مجرورة بمن خارجة عن المعانى الثلاثة، وبهذا يتقوى من يعدها من ألفاظ الاستثناء".

وكان الكوفيون والبغداديون[٢] يرون أن (بله) تأتى للاستثناء، وتكون بمعنى لا سيما ويكون ما بعدها منصوبا مثل: أكرمت العبيد بله الأحرار، لأن ما بعدها خارج عما قبلها في الوصف، إذ المعنى أن إكرامك الأحرار يزيد على إكرامك العبيد ومال إلى رأيهم السيوطى، لورود المسموع عن العرب.ويرى البصريون أنها لا تستعمل أداة استثناء، لأن (إلا) لا تقع مكانها.

وقال الشاعر[٣]:

يمشى القطوف إذا غنى الحداة به * مشى الجواد فبله الجلة النجبا[٤]

أى أن البطيء من الإبل يمشى كمشى الجواد من الخيل مع

---

[١] المغنى ١/١٠٥

[٢] الهمع ١/٢٣٥، والأشمونى ٣/٢٠٦

[٣] البيت لابن هرمه. انظر شرح ابن يعيش ٤/٤٩، الخزانة ٣/٢١ واللسان (بله)

[٤] القطوف من الدواب وغيره: البطيء، الحداة: جمع حاد، وهو الذى يغنى للإبل كى تنشط. والجلة: جمع جليل أى المسن من الإبل، والنجب: جمع نجيب وهو الأصيل.

الحداء، فدع الإبل الكرام فإنها مع الحداء أسرع من غيرها وجاء في المثل[١]: "تحرقك النار أن تراها بله أن تصلاها، أى تحرقك من بعيد فدع أن تدخلها. واتضح من ذلك أن معنى (بله) سواء كان اسم فعل أو مصدرا: دع واترك.

(هات)

إذا قلت "هات زيدا" ففيه مذهبان: أول أنه اسم للفعل وهو رأى الزمخشرى وابن يعيش ويكون بمعنى أعط زيدا وناوله، يقول ابن يعيش[٢] في شرحه على المفصل: "ومن ذلك هات الشيء أى أعطنيه، وهو اسم لأعطنى وناولنى، وهو مبنى لوقوعه موقع الأمر، وكسر لالتقاء الساكنين الألف والتاء، وكأنه من لفظ هيت ومعناه"

والمذهب الثانى أن "هات" فعل وهو رأى الخليل، وابن مالك. فيرى الخليل[٣] أن هات فعل، والهاء فى أوله – بدل من همزة أتى، ودليل فعليته عنده أنه يتصرف مثل تصرف ارم فيقال:

---

(١) اللسان (بله)

(٢) شرح المفصل ٣٠/٤

(٣) شرح المفصل ٣٠/٤

هات، وهاتيا، وهاتوا، وهاتى، وهاتين. وفى التنزيل: "قل هاتوا برهانكم"، وفى الحديث: "هاتوا ربع عشور أموالكم".

ويقول ابن مالك[١]: "وذلك أن من النحويين من جعل من أسماء الأفعال هات وتعال، إنما هما فعلان غير متصرفين، والدليل على فعليتهما وجوب اتصال ضمير الرفع البارز بهما كقولك للأنثى هاتى، وتعالى، وللاثنين هاتيا وتعاليا، وللجمع هاتوا وتعالوا، وهاتين وتعالين".

وابن مالك قد غلط النحويين كما ذكر الأشمونى[٢] لما رأى اتصال الضمائر البارزة بهات، فحكم بأنها فعل، مثل هلم عند بنى تميم، لما قالوا: هلما وهلموا وهلمى فهى عندهم فعل لا اسم فعل فاسم الفعل عنده يشبه المثل، فلا يتغير لفظه، ولا يتصرف تصرف الأسماء ولا الأفعال.

وأبو البقاء العكبرى[٣] يتحدث عن هات فى قوله تعالى: "قل هاتوا برهانكم[٤] ويقول: هاتوا فعل معتل اللام تقول فى الماضى:

---

(١) شرح الكافية لابن مالك ٥٥٤/٢، وانظر التسهيل لابن مالك ص ٢١٠

(٢) انظر الأشمونى ٢٠٥/٣

(٣) إملاء ما من به الرحمن ٥٨/١

(٤) البقرة الآية ١١١

هاتى يهاتى مهاتاه، وأصله هاتيوا ثم سكنت الياء وحذفت تقول للرجل هات، وللمرأة هاتى".

ولكن الدمامينى يرد على من غلط النحاة فى جعل "هات" اسم فعل ويقول[١]: "لا وجه للتغليط فإن الذاهب إلى هذا لا يلتزم ما قاله ابن مالك من أن لحوق الضمائر البارزة لا يكون إلا فى الأفعال، بل من عدهما من أسماء الأفعال يجوز لحوقها بما قوى شبهه بالأفعال، فعوملا معاملتهما فى ذلك.

وقد سبق قول ابن يعيش فى هذا المعنى مدافعا عن رأيه فى أن هات اسم فعل لما قال[٢]: "وكان القياس فى هذه الأسماء (يعنى أسماء الأفعال) ألا يلحقها ضمير تثنية ولا جمع، ولكن نابت هذه الأسماء عن الأفعال، وقامت مقامها، قويت الدلالة على معناها، فصارت كالمرادفة لها، فظهر الضمير فى بعض أحوالها، ليؤذن بقوة الشبه بهذه الأفعال التى هى فى معناها".

---

(١) حاشية الصبان ٢٠٥/٣

(٢) شرح المفصل ٤٣/٤

(هلـــم)

تكون على وجهين: متعدية وغير متعدية[١] فالمتعدية نحـــو: هلم زيدا بمعنى قربه وأحضره ومنه قوله تعالى[٢]: "هلم شـــهداءكم" أى أحضروهم، وغير متعدية نحو هلم يا زيد بمعنى أقرب، ومنـــه قوله تعالى[٣]: "والقائلين لأخوانهم هلم إلينا" فعـــداه بحـــرف الجـــر فيكون مجرى (هلم) مجرى الأفعال التى تستعمل لازمة، ومتعديـــة. وتحدث ابن جنى عن هلم فى باب "فى تسمية الفعل" وعدهـــا مـــن أسماء الأفعال فقال[٤]: "ومنها: هلم قال الخليل: هى مركبة وأصلـــها عنده "ها" للتنبيه ثم قال: لم، أى لم بنا[٥] ثم كثر استعمالها فحذفـــت الألف تخفيفا".

---

[١] شرح الرضى ٧٢/٢، والأشمونى ٢٠٦/٣، وشرح ابن يعيش ٤٢/٤

[٢] الأنعام آية ١٥٠.

[٣] الأحزاب آية ١٨.

[٤] الخصائص ٣٥/٣.

[٥] من قولهم: لم الله شعثه، أى جمعه. كأنه أراد لم نفسك إلينا، أى أجمـــع نفســـك إلينا، انظر شرح ابن يعيش ٤٢/٤ وحاشية الصبان ٢٠٦/٣.

وكذا قال أبو سعيد السيرافى[١]، وابن جنى موافق للخليل فى ذلك فقال: "وإنما هاء هلم (ها) فى التنبيه فى نحو هذا وهذه". وهو رأى سيبويه أيضا. قال[٢]: "كأنها لم" أدخلت عليها الهاء، كما أدخلت ها على ذا" وهو رأى ابن السراج أيضا[٣].

قال ابن مالك فى شرح الكافية[٤]: "وقول البصريين أقرب إلى الصواب".

وقد ذكر الأنبارى[٥] الخلاف فى هذه المسألة بين البصريين والكوفيين.

مذهب أهل الحجاز فى هلم:

قال ابن جنى[٦]: "وأهل الحجاز يدعونها فى كل حال على لفظ واحد فيقولون للواحد والواحدة والاثنين والجماعة: هلم".

---

(١) شرح السيرافى لكتاب سيبويه ١/١٨٤.

(٢) الكتاب ٢/٦٧.

(٣) الأصول فى النحو لابن السراج ١/١٧٣.

(٤) شرح الكافية ٢/٥٥٥.

(٥) الأنصاف مسألة ٤٧.

(٦) الخصائص ٣/٣٦، وانظر شرح ابن يعيش ٤/٤٢ والمقتضب ٣/٢٠٢.

مذهب بنى تميم:

وأما التميميون فيغيرونها بقدر المخاطب، فيقولون: هلم وهلما وهلموا وهلمى وهلممن قال ابن جنى[(١)]: "وأعلى اللغتين الحجازية، وبها أنزل القرآن[(٢)].

معنى ذلك أن هلم عند بنى تميم فعل، لأنهم يدخلون علامة التثنية والجمع عليها اعتبارا منهم للفعل وهو – لم – وتغليب جانبه، وصرح المبرد بذلك[(٣)] فقال: وأما على مذهب بنى تميم فيكون بمنزلة سائر الأفعال".

ثانيا: أسماء الأفعال المنقولة:

اسم الفعل المنقول هو ما وضع من أول الأمر لغير اسم الفعل، ثم نقل إليه. وهو نوعان أحدهما منقول من ظرف، والثانى منقول من جار ومجرور، فالمنقول من الجار والمجرور إلى باب اسم الفعل حرفان، هما: "إلى، وعلى" متصلين بضمير خطاب غالبا.

---

(١) الخصائص ٣٦/٣

(٢) قوله تعالى: "والقائلين لأخوانهم هلم إلينا" أفرد والمخاطبون جماعة انظر شرح ابن يعيش ٤٢/٤ والمقتضب ٢٠٣/٣.

(٣) المقتضب ٢٥/٣

المنقول من الجار والمجرور: إلى:

يكثر استعمال "إلى" اسم فعل متصلا بضمير الخطاب، وفى الحديث أن النبى عليه السلام ركب حمارا، وانطلق إلى عبد الله بن أبى، فقال عبد الله للرسول: إليك عنى، والله لقد أذانى نتن حمارك[١] وقد فسر النحاة معنى إليك بأنه: تنح[٢].

وفسرها المبرد بأنك تأمره أن يتأخر، وتحذره شيئا مقبلا عليه[٣].

والعرب تقول: إليك عنى أى امسك وكف، وتقول: إليك كذا وكذا أى خذه[٤].

---

(١) صحيح البخارى ٢/٢٤٠ "باب: ما جاء فى الإصلاح بين الناس" وفى معانى الفراء ٣/٧١ "إليك حمارك فقد آذانى" أى خذ حمارك وانظر تفسير القرطبى ٧/٦١٣٥.

(٢) الهمع ٢/١٠٦ أو شرح ابن يعيش ٤/٣٣ وشرح التصريح ٢/١٩٨

(٣) المقتضب ٣/٢٠٢

(٤) اللسان (إلى)

(عليك)

فسر المنحاة (عليك) بمعني (الزم) وخذ[١]، ومــن اســتعمال عليك بمعني الزم قوله تعالي[٢]" عليكم أنفسكم" فعليكم اســم فعــل، وفاعله مستتر وجوبا، وأنفسكم مفعول، والتقدير احفظوا أنفســكم أو الزموا شأن أنفسكم[٣] ومن الشعر قول رؤبة بن العجاج[٤]:

ورأي عيني الفتي أباكا * يعطي الجزيل فعليك ذاكا[٥]

واستشهد الأشموني بهذا البيت علي وقــوع الحــال فعــلا مضارعا، وأجازه سيبويه، ومنعه الفراء.

وعليك أسم فعل ينصب مفعولا، لأن عليك وضعت موضــع فعل متعد.

---

[١] الهمع ١٠٦/٢ وشرح التصريح ١٩٨/٢

[٢] المائدة ١٠٥

[٣] شرح التصريح ٩٨/٢ وأنظر إملاء ما من به الرحمن للعكبري ٢٢٨/١.

[٤] الأشموني ٢٢٠/١

[٥] رأي: مصدر مضاف لفاعله مبتدأ، والفتي مفعول المصدر ، وأباك: بدل منــه، ويعطي الجزيل: جملة فعلية وقعت حالا سدت مسد خبر المبتدأ، وعليــك: اســم فعل بمعني الزم وذاك مفعولة، وهو إشارة إلي العطاء الجزيل والمعني: رؤيــة عيني أباك حصلت إذا كان يعطي العطاء الجزيل فالزم طريقته وتشبه به فــي ذلك.

ونحو"عليك بذات الدين"[١]، ومن ذلك قول الرسول صلي الله عليه وسلم[٢]: "فعليكم بالصلاة في بيوتكم".

وقد ظهر مما سبق أن الغالب في الاستعمال هـو (علـي) متصلا بضمير المخاطب. أما اتصاله بضمير الغائب أو المتكلم فهو نادر.

وقال ابن مالك[٣]: " وهذا النـوع لا يسـتعمل إلا متصـلا بضمير مخاطب".

وأما قوله عليه السلام[٤]: " يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء"
فقال فيه ابن عصفور[٥]: إن عليه خبر، والصـوم مبتـدأ، والبـاء زائدة".

وبعض النحويين[٦] وجه الحديث بأن ضمير الغائب فيه واقع

---

[١] حاشية الصبان ٢٠٠/٣

[٢] صحيح البخاري ٢٤/٨ دار الشعب

[٣] شرح الكافية الشافية ٥٥٦

[٤] البخاري ٣/٧

[٥] المقرب ١٣٦/١.

[٦] حاشية الصبان ٢٠١/٣

علي مخاطب، لأنه بعض المخاطبين أولا بقوله: من استطاع منكم.

موضوع الضمير المتصل بإليك وعليك من الإعراب:

١- يري الفراء أن موضعه رفع علي الفاعلية.

٢- نصب عند الكسائي علي المفعولية، والفاعل مستتر، والتقدير: ألزم نفسك زيدا" من الإلزام.

٣- جر عند البصريين، وهو الصحيح، لأن الأخفش روي عن عرب فصحاء" عليّ عبد الله زيدا" يجر عبد الله، فتبين بذلك أن الضمير مجرور الموضع لا مرفوعه، ولا منصوبه[١] وقال ابن مالك[٢]: "ومع ذلك فمع كل واحد من هذه الأسماء ضمير مستتر مرفوع الموضع بمقتضي الفاعلية، فلك أن تقول في التوكيد، عليكم كلكم زيدا بالجر توكيد للضمير المجرور، وبالرفع توكيدا للمستكن المرفوع".

وهذا كلام المبرد نفسه حين قال[٣]: إذا قلت- "عليك زيدا" ففي عليك اسمان أحدهما المرفوع الفاعل، والأخر هذه الكاف المخفوضة.

---

(١) انظر التسهيل لابن مالك ٢١٣، والأشموني ٢٠٢/٣، والهمع ١٠٦/٢.

(٢) شرح الكافية ٥٥٦.

(٣) المقتضب ٢١١/٣.

مسائل وتراكيب خاصة في النحو العربي

لا جرم في مثل قوله تعالى[١] "لا جرم أن لهم النار" جرم فعل ماض بمعنى: حق أن لهم النار، وذهب الخليل[٢] إلى أن (جرم) بمعنى (كسب) و(أن لهم النار) في موضع رفع، لأنه فاعل جرم، كأنه قال: حق كون النار لهم.

ومن النحويين من يجعلها جواباً لما قبلها، كقول القائل كان كذا وكذا، فيقول: لا جرم أنه يكون كذا وكذا، وهو هنا رد على الكفار فيما زعموه من دفع عقوبة الكفر عنهم يوم القيامة، وجرم فعل ماضى بمعنى ثبت، والفاعل المصدر المؤول. أى حق وثبت كون النار لهم.

وذهب الكوفيون[٣] إلى أن جرم اسم لا النافية للجنس، مبنى على الفتح في محل نصب وهى بمنزلة لابد أنك ذاهب فكثر استعمالها حتى صارت بمعنى (حقا).

---

[١] النحل (٦٢)

[٢] انظر كتاب سيبويه ٤٦٩/١

[٣] انظر معانى القرآن للفراء ٨/٢

لاسيما[١]

سى من لاسيما بمنزلة مثل وزنا ومعنى، وتثنيته سيان، والأكثر فيها تشديد الياء، ودخول لا ودخول الواو قبلها، فإذا قلت قام الطلاب لاسيما زيد فإنه يجوز في الاسم بعدها الرفع والجر مطلقا، وكذلك النصب إذا كان نكرة، والجر أرجحها وهو على الإضافة و(ما) زائدة بينهما، والرفع على أنه خبر لمضمر محذوف و(ما) موصولة أو نكرة، أى ولا مثل الذى هو زيد أو ولا مثل شيء هو زيد، ويجوز النصب على التمييز إذا كان نكره. وسى: اسم لا النافية للجنس منصوب

عمرك الله[٢]

أى عمرتك الله تعميراً فحذف الزوائد من المصدر وأقيم مقام الفعل مضافا إلى المفعول به الأول. والمعنى أعطيتك عمرا بأن سألت الله أن يعمرك، فلما ضمن (عمر) معنى السؤال تعدى إلى المفعول الثانى وهو (الله) وأجاز الأخفش[٣] رفع (الله) في عمرك الله ليكون فاعلا أى عمرك الله تعميرا.

---

(١) من كتاب مغنى اللبيب ١٢٣/١

(٢) انظر الخصائص لابن جنى ١٧/٢

(٣) انظر خزانة الأدب للبغدادى ٢١٢/٤

لا أبالك[١]

كلام جرى مجرى المثل وشاع هذا التركيب في كلام العرب – وأشعارهم وأكثر ما يذكر في المدح بأن يراد نفي نظيره، وقد يكون بمعنى الذم بأنه مجهول النسب، ويرى جمهور النحاة أن (أبا) مضافة إلى المجرور باللام، واللام زائده.

وذهب أبو على الفارسى إلى أن (أبا) مفردة جاءت على لغة القصر، كقولك: لا عصا لك، والمجرور باللام هو الخبر قال السيوطى[٢] "وإنما اخترت رأى أبى على لسلامته من التأويل والزيادة والحذف"

وقال المبرد[٣]: "فإن قلت (لا أباله) فالتقدير لا أباه ودخلت اللام لتوكيد الإضافة"

---

(١) انظر الخصائص لابن جنى ٣٤٣/١

(٢) انظر الهمع ١٤٥/١

(٣) المقتضب ٣٧٣/٤ وذكر ابن جنى في الخصائص ٣٤٣/١ أنه دعاء بفقد أبيه وجرى مجرى المثل للمذكر والمؤنث.

أى المشددة

لفظ (أى) بألف وياء مشددة راجع في جميع الكلام إلى معنى التعيين والتمييز للشئ من غيره. فمنه "أياة الشمس"؛ لضوئها؛ لأنه ضوء يبينها ويميزها من غيرها ومنه: الآية بمعنى العلامة على الشىء، وخرج القوم بآيتهم، أى: بجماعتهم التى تتميز بها. ومنه إياك وإياى في المضمرات. واشتقاق إياى وإياك مما تقدم، لأنه في أكثر الكلام مفعول مقدم، والمفعول إنما يتقدم على فعله قصداً إلى تعيينه، وحرصاً على تبينه، وصرفا للوهم عن الذهاب إلى غيره.

ولهذا اختصت (أى) بنداء ما فيه الألف واللام؛ تمييزاً له وتعييناً[١].

وقد تحدث النحاة عن "أى" المشددة، وقسموها إلى أقسام، ولكن اختلفوا في أقسامها. فقد تحدث سيبويه في كتابه عن (أى) الاستفهامية[٢]، والشرطية[٣]، والموصولة[٤]، والنكرة الموصوفة في النداء[٥].

---

[١] نتائج الفكر للسهيلى ص٢٠٠ (اللسان "أيا")

[٢] الكتاب ٣٩٨/٢، ٢٥/٢

[٣] الكتاب ٦٩/٣، ٢٧٥/٢

[٤] الكتاب ٤٠٤/٢، ٤٠٧/٢

[٥] الكتاب ٥٧/٢، ١٠٦

وكذلك ذكرها المبرد في المقتضب[١].

و(أى) عند الهروى[٢] ستة أقسام "الشرطية، والاستفهامية، والموصولة والتى للتعجب[٣]، وصلة لنداء ما فيه أل، والواقعة نعتا"

وذكر الزمخشرى[٤] منها: الشرطية، والاستفهامية، والموصولة، ووصلة النداء، والواقعة صفة للنكرة وحالا من المعرفة.

ولقد ذكر الرضى قول الأخفش في إجازة كونها نكرة موصوفة كما في نحو: مررت بأى معجب لك.

قال الرضي[٥] "ولا أعرف كونها نكرة موصوفة إلا في النداء"

---

(١) المقتضب ٧٥/٢، ١٠٦

(٢) الأزهية في علم الحروف ١٠٨-١١٤

(٣) تأتى أى للتعجب نحو: أى رجل زيد. وقال الهروى: "واعلم أن أيا في التعجب لا تضاف إلا لنكرات"، نحو: أى رجل زيد. انظر الأزهية ص١١٠ وأمالى ابن الشجرى ٢٩٩/٢ وأى التعجبية يمكن أن تظهر في قوله تعالى: "فى أى صورة ما شاء ركبك" أى فعدلك في صورة، عجيبة الكشاف ٢٢٨/٤.

(٤) شرح المفصل ٢١/٤

(٥) شرح الكافية ٥٦/٢

وقال ابن هشام[١]: إن ما ذكره الأخفش غير مسموع"

و"أى" عند ابن هشام خمسة أقسام: شرط، واستفهام، وموصول، ووصلة لنداء ما فيه أل، ودالة على الكمال، وهى التى تقع صفة للنكرة وحالا من المعرفة. والقول نفسه مع السيوطى[٢].

وقد أنكر ثعلب كون (أى) موصولة، فهى عنده استفهام أو شرط. قال ابن هشام[٣] "وزعم ثعلب أن (أيا) لا تكون موصولة أصلا، وقال لم يسمع أيهم هو فاضل جاءنى بتقدير الذى هو فاضل".

وقول ثعلب "لم يسمع" لا يلزم منه نفى (أى) الموصولة من أصلها[٤].

وقال السيوطى[٥]: وهو محجوج بثبوت ذلك في لسان العرب بنقل الثقات. وحديثى في هذا البحث عن أقسام (أى) المشهور منها،

---

[١] المغنى ٧٣/١

[٢] الهمع ٣١٨/١-٣٢٠

[٣] المغنى ٧٢/١

[٤] حاشية الأمير على المغنى ٧٣/١

[٥] الهمع ٣١٨/١ وشرح التصريح ١٣٥/١

وغير المشهور، وآراء النحاة فيها. إعرابا وبناء، وعلة سيبويه في بناء "أى" الموصولة، وتعليل النحاة لبنائها، وعما يلزم "أى" من الإضافة، وسوف أجعل حديثا خاصا عن "أى" الموصولة، لكثرة حديث النحاة عنها، واختلافهم حولها.

وكذلك الحديث في هذا البحث عن قول الكسائي عندما سئل في حلقة يونس: لم لا يجوز أعجبنى أيهم قام فقال: أى كذا خلقت فصار مثلا.

وكيف وجه النحاة قول الكسائى هذا. وكذلك عن إعراب "أى" الشرطية، والاستشهاد بنماذج قرآنية على أنواع "أى" جميعها.

أقسام "أى"

تأتى "أى" على أقسام:

أحدها: أن تكون شرطية، وقد اتفق النحاة على أنها اسم شرط جازم، ولاتخص المجازاة بها على شىء معين، كما اختصت (من) بالعاقل و(ما) بغير العاقل، و(أين) بالمكان، و(متى) بالزمان.

وإنما هى بحسب ما تضاف إليه. يقول ابن السراج[1]: "فأى إلى أى شىء أضفتها كانت منه، إن أضفتها إلى زمان فهى زمان، وإن أضفتها إلى مكان فهى مكان".

فتكون (أى) اسما مجردا من الظرفية إذا أضيفت إلى اسم، نحو: أيهم تضرب أضرب، وتكون ظرف زمان أو مكان إذا أضيفت إليهما نحو: أى يوم تصم أصم وأى مكان تجلس أجلس[2].

وحكم "أى" من حيث العموم والإبهام كحكم "من" وسائر أدوات الشرط الجازمة. فالشرط بها يعم العقلاء وغيرهم، كما يعم جميع الأمكنة والأزمنة. فقولك أيهم تضرب أضرب، بمنزلة من تضرب أضرب في العموم. ولتضمن "أى" معنى حرف الشرط

---

(1) الأصول ١٥٩/٢

(2) شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٦٢٤/٣

عملت الجزم في فعلين بعدها كسائر أدوات الشرط العامة، نحو أيهم يأتنى أكرمه.

وقد تزاد "ما" بعد (أى) للتأكيد. وذكر السيوطى[١] أن شرط زيادتها ألا تضاف إلى ضمير، فيمتنع أيهم ما تأتنى آته.

فإن أضيفت إلى ظاهر فالأجود عند ابن مالك[٢] أن تزاد (ما) بينها وبين المضاف إليه كقوله تعالى:

(أيما الأجلين قضيت فلا عدوان على)[٣]

وزيادتها هنا لتأكيد معنى الشرط. فإن حذف المضاف إليه فالغالب أن تزاد (ما) بعدها، وتنون "أى" لقوله تعالى:

(أياما تدعوا فله الأسماء الحسنى)[٤].

وتكون زيادتها حينئذ عوضا لأى عن الإضافة. قال ابن عصفور[٥]: "وإن دخلت على أى الشرطية "ما" فهى زائدة، أو تكون

---

(١) الهمع ٢/٦٣

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/١٦٢١

(٣) سورة القصص ٢٨

(٤) الإسراء ١١٠

(٥) شرح جمل الزجاجى ٢/٤٦٠

عوضا من الإضافة".

وتنفرد (أى) الشرطية عن جميع أسماء الشرط الجازمة بعدم بنائها فأسماء الشرط جميعا مبنية عدا (أى) فهى معربة، ويعلل ابن الشجرى[١] ذلك بقوله: "وإنما أعربوها حملا على نظيرها وهو "بعض" وعلى نقيضها وهو "كل وهى علة قياسية، يعنى الحمل على النظير أو النقيض". وهذه العلة ذكرها الأنبارى[٢]. وزاد عليها علة ثانية، وهى التنبيه على أن الأصل في الأسماء الإعراب. فقال: "إنهم أبقوها على الأصل في الإعراب تنبيها على أن الأصل في الأسماء الإعراب، كما بنوا الفعل المضارع إذا اتصلت به نون التأكيد، وضمير جماعة النسوة تنبيها على أن الأصل في الأفعال البناء".

وأضاف الرضى علة أخرى وهى ملازمتها للإضافة فقال[٣]: "(أى) معربة من بين أخواتها؛ وإنما ذلك لإلزامهم لها الإضافة المرجحة لجانب الاسمية". وكذلك قال السهيلى[٤].

---

[١] الأمالى الشجرية ٢٩٦/٢

[٢] أسرار العربية ص٣٨٤

[٣] شرح الكافية ٧٥/٢

[٤] نتائج الفكر ١٩٧

موضع أى الشرطية من الإعراب:

إن دخل عليها جار أو مضاف فمحلها الجر نحو: بأيهم تمرر أمرر به وغلام أيهم تلق أكرمه.

وإن وقع بعدها فعل لازم فهى مبتدأ نحو: أيهم يقم أقم معه، والأصح[١] أن الخبر فعل الشرط لا فعل الجواب، وأن وقع بعدها فعل متعد. فإن كان واقعا عليها فهى مفعول به نحو قوله تعالى: (أياما تدعوا)، وإن كان الفعل متعديا، وقد أخذ مفعوله فهى مبتدأ نحو: أيهم تضربه أضربه.

وتقع مفعولا فيه نحو: أى مكان تجلس أجلس فيه. والعامل فيها فعل الشرط على القول الراجح[٢]. وقد بين الرضي علة عمل الشرط في أداته دون الجواب فقال[٣]: "والسر في جواز عمل الشرط في أداته دون الجزاء أن الأداة من حيث طلبها للصدر كان

---

(١) لأن الفائدة توقفت على الجواب من حيث التعلق فقط لا من حيث الخبرية/ انظر المغنى ٩١/٢ قال سيبويه ١٣٦/١ "فإن قلت: أيهم جاءك فاضرب، رفعته لأنه جعل جاءك في موضع الخبر، وذلك لأن قوله: فاضرب في موضع الجواب، وأى من حرف المجازاة".

(٢) شرح المفصل ٤٤/٧، المغنى ٩١/٢

(٣) شرح الكافية ٨٩٩/٢.

القياس ألا يعمل فيها لفظ أصلا وإن كان متأخرا؛ لأن مرتبة العامل التقدم من حيث كونه عاملا فيصير لها مرتبة التأخير من حيث المعمولية مع تقدمها لفظا، ولكنهم جوزوا أن يعمل فيها ما حقه أن يليها بلا فصل كالشرط، وأما الجزاء فلفرط تأخره عنها لم يجز عمله فيها".

واستدل الرضى أيضا بدليل سماعى وهو أنه لم يسمع عنهم نحو: أيهم جاءك فاضرب بنصب أيهم. ووردت أى الشرطية في القرآن الكريم في موضعين اثنين: قوله تعالى: (أياما تدعوا)[١]. وقوله تعالى: (أيما الأجلين قضيت فلا عدوان على)[٢]

الثانى: أى الاستفهامية:

نحو قوله تعالى: (فأى الفريقين أحق بالأمن)[٣]، وقوله تعالى: (فبأى حديث بعده يؤمنون)[٤].

---

[١] (ما) زائدة بين (أى)، وفعل الشرط (تدعوا) وأى مفعول به لفعل الشرط بعدها. انظر أمالى ابن الشجرى ٢/٢٩٥.

[٢] (ما) زائدة بين المضاف والمضاف إليه، وذهب ابن كيسان إلى أنها نكرة في محل جر بالإضافة، والأجلين بدل منها، وأى مفعول به لفعل الشرط بعدها. أنظر التبيان في إعراب القرآن للعكبرى ١/٧١

[٣] الأنعام: ٨١

[٤] الأعراف: ١٨٥

والحديث عن (أى) الاستفهامية يلزمه توضيح لبعض المسائل المتعلقة بها، وهى:

١- كونها بعض ما تضاف إليه.

٢- كونها لها الصدارة.

٣- كونها مما يحكى بها.

أولا: أى الاستفهامية بعض ما تضاف إليه. فإذا أضيفت إلى معرفة كانت هى بعض المعرفة. نحو: أى الرجال قائم؟ وأى الرجلين قائم، وأى زيد أحسن؟ ولا يصح أن تضاف إلى معرفة واحدة، لأنها مع المعرفة سؤال عن بعض، والواحد لا يجزأ وهى في ذلك خلاف المضافة لنكرة؛ لأنها مع النكرة سؤال عن الكل، ولذلك تجوز إضافتها إلى نكرة واحدة، فيقال: أى رجل عندك؟ وأى رجل زيد؟ وإذا أضيفت إلى نكرتين أو أكثر فالإجابة بنكرتين أو أكثر. تقول: أى رجلين عندك، وأى رجال عندك؟[1]. ولا تستعمل أى الاستفهامية والشرطية إلا مضافة لفظا أو تقديرا، وكذلك الموصولة كما سيأتى.

---

[1] أنظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٦٠ وأمالى ابن الشجرى ٢/٢٩٦

ومما أضيفت فيه (أى) الاستفهامية في القرآن الكريم إلى النكرة قوله تعالى: (فبأى حديث بعده يؤمنون)[١]
وقوله تعالى: (وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون)[٢]
وقوله تعالى (وما تدرى نفس بأى أرض تموت)[٣]
وقوله تعالى: (لأى يوم أجلت)[٤]

ومما أضيف فيه إلى المعرفة قوله تعالى: (فأى الفريقين أحق بالأمن)[٥]
وقوله تعالى (لنعلم أى الحزبين أحصى لما لبثوا أمدا)[٦]
وقوله تعالى: (أى الفريقين خير مقاما)[٧]

---

[١] الأعراف: ١٨٥
[٢] الشعراء: ٢٢٧
[٣] لقمان: ٣٤
[٤] المرسلات: ١٢
[٥] الأنعام: ٨١
[٦] الكهف: ١٢
[٧] مريم: ٧٣

ثانيا: أى الاستفهامية لها الصدارة:

أى الاستفهامية مثل أسماء الاستفهام لا يعمل فيها ما قبلها[١]، إلا إذا كان حرف جر أو مضافا، فإنهما يعملان فيها، وغير ذلك يعمل فيها ما بعدها، ومما جاء في القرآن الكريم من (أى) مجرورا بحرف جر قوله تعالى: (فبأى آلاء ربكما تكذبان)[٢]، وقوله تعالى: (فى أى صورة ما شاء ركبك)[٣]، وقوله تعالى: (فبأى حديث بعد الله وأياته يؤمنون)[٤].

ولم يرد في القرآن (أى) معمولا لمضاف.

وقد جاء (أى) في القرآن معلقة عن العمل في قوله تعالى: (لنعلم أى الحزبين أحصى لما لبثوا أمدا)[٥]

فأى: مبتدأ، خبره: أحصى، والجملة الاستفهامية في موضع

---

[١] انظر الكتاب ٢/٤٠٠ قال ابن الشجرى ٢/٢٩٦ "وإعمال الفعل الذى قبلها يخرجها من الصدر"

[٢] الرحمن

[٣] الانفطار: ٨

[٤] الجاثية: ٦

[٥] الكهف: ١٢. وقال ابن الشجرى ويعلقون عنها العلم فيقولون: "وقد علمت أيهم أخوك، ومعنى التعليق أن الفعل يعمل في الموضع دون اللفظ" أنظر الأمالى ٢/٢٩٥.

نصب سدت مسد مفعولى (النعلم)[١].

وقوله تعالى: (فلينظر أيها أزكى طعاما)[٢]

فأى: مبتدأ، وخبره (أزكى طعاما). والجملة الاستفهامية في موضع نصب، لأن فعل النظر معلق عن العمل[٣].

وقوله تعالى: (ولتعلمن أينا أشد عذابا وأبقي)[٤]

أينا أشد: جملة استفهامية مبتدأ وخبر في موضع نصب لقوله: (ولتعلمن) سدت مسد مفعولين[٥].

وقوله تعالى: (لنبلوهم أيهم أحسن عملا)[٦]

أيهم: مبتدأ، وأحسن: خبر، والجملة في موضع المفعول لنبلوهم.

وقوله: (وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون)[٧]

---

(١) البحر المحيط ١٠٣/٦ والكشاف ٤٧٣/٢

(٢) الكهف: ١٩

(٣) البحر المحيط ١١١/٦. والتبيان في إعراب القرآن ٥٣/٢.

(٤) البحر المحيط ٢٦١/٦ وابن الشجرى ٢٩٥/٢

(٥) الكهف: ٧

(٦) البحر المحيط ٩٨/٦

(٧) الشعراء: ٢٢٧

أى: جعلها الجمهور استفهامية، وهى مفعول مطلق لينقلبون، والجملة الاستفهامية في موضع نصب سدت مسد مفعولى (سيعلم)، لأنه معلق عن العمل أى ينقلبون أى انقلاب[١] .

وأجاز أبو البقاء العكبرى أن تكون (أى نعتا لمصدر محذوف، أى: انقلابا أى انقلاب[٢].

إعراب أىّ الاستفهامية:

(أى) الاستفهامية معربة كأى الشرطية، وذكر السهيلى[٣] سبب ذلك فقال: "وأما" (أى) "فمعرب بخلاف أخواته لتمكنه بالإضافة، وإنما لزمته الإضافة، لأنه وضع لتمييز البعض وتعيينه، فلابد من إضافته إلى الجملة كما يضاف البعض إلى الكل".

الثالث من أقسام "أى": أن تكون صفة النكرة:

نحو: مررت برجل أى رجل، وهى الدالة على الكمال عند ابن هشام[٤]، فتقع صفة للنكرة نحوِ زيد رجل أى رجل، أى كامل في صفات الرجال، وحالا للمعرفة نحو: مررت بزيد أى زيد.

---

[١] البحر المحيط ٤٩/٧، حاشية الخضرى على ابن عقيل ٧٩/١

[٢] التبيان في إعراب القرآن ١٠٠٢/٢

[٣] نتائج الفكر ١٩٧

[٤] المغنى ٧٣/١

وقال ابن الشجرى[١]: "والسادس أن تكون نعتا للنكرة يراد به المدح كقولك: مررت برجل أى رجل، ورأيت رجلا أى رجل، وجاءنى رجل أى رجل، وإن شئت أظهرت المبتدأ، فقلت: وأى رجل هو".

وقال سيبويه[٢]: "له صوت أيما صوت؛ لأن (أيا) صفة أبدا، وإذا قلت أيما صوت فكأنك قلت: له صوت حسن جدا".

وفى شرح الكافية[٣] للرضى يفهم أن أصل (أى) الواقعة صفة أو حالا كونها استفهامية مثل: من، التى لا تقع صفة، ولعله رأى أن الصفة في الأصل استفهامية، لأن معنى مررت برجل أى رجل: أى برجل عظيم يسأل عن حاله، ثم نقلت من الاستفهامية إلى الصفة".

وهذا المعنى نفسه ذكره السهيلى[٤] فقال: "وأما وقوع (أى)" نعتا لما قبلها كقولك: مررت برجل أى رجل، فإنما تدرجت إلى الصفة من الاستفهام، كأن الأصل: أى رجل! على الاستفهام الذى

---

(١) الأمالى ٢/٣٠٠

(٢) الكتاب ١/٣٦٣

(٣) شرح الكافية ٢/٥٦

(٤) نتائج الفكر ٢٠١

يراد به التفخيم، وإنما دخله التفخيم لأنهم يريــدون إظــهار العجـز، والإحاطة بوصفه، فكأنه يستفهم عنه إذ يجهل كنهه، فأدخلوه في بــاب الاستفهام الذى هو موضوع لما يجهل، فلما ثبت هذا اللفظ فـي بـاب التفخيم للشيء قرب من النعت والوصف حتى أدخلوه في باب النعت"

ومما يمكن حمله على (أى) الواقعة صفة في القرآن الكريـم قوله تعالى: (فى أى صورة ما شاء ركبك")[١] وهى هنا دالة علـى الكمال، وهى صفة حذف موصوفها زيادة في التفخيـم والتعجـب، والأصل: في صورة أى صورة كما تقول: مررت برجل أى رجل، وفى إعراب (ما) وجهان: أحدهما أن تكون زائدة، والجملة الفعليـة (شاء) في موضع جر على النعت لـ (صورة)، والثانى: أن تكـون شرطية، والجملة الشرطية، في محل جر صفة أيضا[٢]. ولكن ابـن عصفور لا يجيز في "أى" الواقعة صفـة أن يحـذف موصوفـها، وإقامتها مقامة فقال[٣]: "وتفارق (أى) سائر الصفـات فـي أنـه لا يجوز حذف الموصوف، وإقامتها مقامه، لا تقـول: مـررت بـأى رجل، وذاك أن المقصود بالوصف بأى التعظيم، والحذف ينـاقض

---

(١) الانفطار: ٨

(٢) انظر البحر المحيط ٤٣٦/٨

(٣) شرح الجمل الكبير ٤٦٠/٢

ذلك المعنى.

وأنا أرى حذف الموصوف في الآية يناسب التفخيم والتعجب، أى: الذى خلقك فسواك فعدلك في صورة عجيبة. وأى الواقعة صفة، والحالية، معربة كالشرطية والاستفهامية؛ لأن لزوم (أى) للإضافة، والإضافة من خصائص الأسماء جعلها ترجع إلى ما هو الأصل فيها من الإعراب، والأصل يرجع إليه بأدنى سبب كما يقول النحاة[١].

وأى باعتبار ما تضاف إليه على ثلاثة أقسام:

١- ما يجب أن تضاف فيه لمعرفة، وهى الموصولة.

٢- ما يجب أن تضاف فيه لنكرة،وهى الواقعة صفة للنكرة.

٣- ما تكون فيه مضافة إلى معرفة تارة وإلى نكرة تارة أخرى، وهى الواقعة شرطا أو استفهاما. نحو أيهم يقم أقم معه، وأيهم يقوم؟ وأى رجل يقم أقم معه، وأى رجل يقوم؟

الرابع من أقسام أى: أن تكون وصلة[٢] لنداء ما فيه (أل):

نحو يا أيها الرجل، وقوله تعالى: (يأيها المزمل)، وقوله

---

[١] انظر شرح التصريح ١/٩٢، حاشية الصبان ١/١٠٤

[٢] المغنى ١/٧٣ والهمع ٣/٥٢ وابن الشجرى ٢/٢٩٩

تعالى: (يأيها الكافرون).

ومعنى كونها وصلة لنداء ما فيه أل أنه لا يجوز الجمع بين (أل) وياء النداء". إلا مع لفظ الجلالة، والعلم المحكى عن جملة نحو (الرجل قائم)مسمى به، تقول: يا الله، ويا الرجل قائم لأن حرف النداء، وأل: أداتان للتعريف، وهم يكرهون أداتين لمعنى واحد. فإذا أرادوا نداء ما فيه (أل) أتوا قبله بـ (أى) فأدخلوا عليها حرف النداء، لتكون هى المنادى ظاهرا، والمقترن بأل صفة[١]. وأتوا بعد "أى" بـ (ها) للتنبيه عوضا عما فاتها من الإضافة.

وأشار سيبويه إلى ذلك الموضع في كتابه فقال[٢]: وذلك قولك: يا أيها الرجل. فأى ههنا فيما زعم الخليل كقولك يا هذا، والرجل وصف له، كما يكون وصفا لهذا، وإنما صار وصفه لا يكون فيه إلا الرفع لأنك لا تستطيع أن تقول: يا أى، ولا يا أيها وتسكت؛ لأنه مبهم يلزمه التفسير فصار هو والرجل بمنزلة اسم واحد، كأنك قلت يا رجل".

---

[١] متى كان المنادى (أيا) وجب وصفه بمرفوع معرف بالأداة. كما أشار ابن مالك إلى ذلك بقوله: وأيها مصحوب أل بعد صفة يلزم بالرفع لدى ذى المعرفة

[٢] الكتاب ١٨٨/٢

وللنحويين في نداء ما فيه "أل" أقوال:

١- إجازة نداء ما فيه أل، وهو مذهب الكوفيين[١]

٢- منع نداء ما فيه أل ما عدا اسم الله، والعلم المحكى، وهو مذهب البصريين.

٣- أجاز المبرد ووافقه ابن مالك نداء الاسم الموصول: يا الذى قام أقبل[٢].

وذهب الأخفش[٣] أن (أيا) لا تكون وصلة لنداء ما فيه أل في هذه المواضع بل هى موصولة حذف صدر صلتها، وهو العائد، والمعنى: "يا من هو الرجل، ورد ابن هشام ذلك فقال: ليس لنا عائد يجب حذفه، ولا موصول التزم كون صلته جملة اسمية".

الخامس من أقسام أى:

أى الموصولة، وهى من الموصول المشترك: من، وما، وأى، وأل، وذو، وذا. فأى بمنزلة الذى، إلا أنها تفيد تبعيض ما أضيفت إليه، ولذلك لزمتها الإضافة. ألا ترى أنك إذا قلت لأضربن الذى في الدار، لم يكن في اللفظ دلالة على أنه واحد من جماعة

---

(١) حاشية الصبان ١٤٥/٣

(٢) الهمع ٤٧/٣-٤٨

(٣) المغنى ٧٣/١ والهمع ٥٢/٣

كما تفيد (أى) ذلك[1]. وأى الموصولة تحتاج إلى وصلها بكلام بعدها يتمها كاحتياج الذى ومن وما الموصولات.

وقال ابن الشجرى[2]: "ومما خالفت فيه (أى) أخواتها الموصولات حسن حذف المبتدأ من صلتها حتى كثر ذلك في الاستعمال تقول: "أكرم أيهم أفضل، ولا يحسن أكرم من أفضل حتى تقول: من هو أفضل".

وتأتى أى الموصولة على أربعة أحوال:

١- أن تضاف لفظا، ويذكر صدر صلتها، نحو: يعجبنى أيهم هو قائم.

٢- ألا تضاف لفظا، ولا يذكر صدر صلتها، نحو: يعجبنى أىٌّ قائم.

٣- أن يذكر الصدر، ولا تضاف نحو: يعجبنى أى هو قائم.

وفى هذه الأحوال الثلاثة تعرب (أى) الموصولة؛ لأن شبهها بالحرف في الافتقار عورض بما يختص بالاسم، وهو إضافتها لفظا أو تقديرا، فرجعت إلى الأصل في الأسماء وهو الإعراب، ولذا

---

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٤٥/٣

(٢) الأمالى ٢٩٨/٢

أعربت الشرطية والاستفهامية دائما[١].

والنوع الرابع من أى الموصولة هو أن تضاف لفظا، ويحذف صدر صلتها[٢]، نحو يعجبنى أيهم قائم، ونحو قوله تعالى: (ثم لننزعن من كل شيعة أيُّهم أشد)[٣]. وهذا النوع اختلف عليه النحاة، فقد بناها سيبويه وبعض البصريين، وخالفه في ذلك الخليل ويونس والكوفيون، لأنهم يرون أن (أيا) الموصولة معربة دائما كالشرطية والاستفهامية.

وسوف أذكر وجه الخلاف بينهم، وتعليل كل فريق لرأيه، فسيبويه يعلل لرأيه بقوله[٤]: "وأرى قولهم أضرب أيُّهم أفضل" على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في خمسة عشر، وبمنزلة الفتحة فى (الآن)، ففعلوا ذلك بأيهم حين جاء مجيئا لم تجىء أخرت

---

[١] انظر حاشية الخضرى على ابن عقيل ٧٩/١

[٢] بين الرضى صلة أى الموصولة فقال "صلتها إما اسمية أو فعلية، والفعلية لا يحذف منها شىء فلا تبنى (أى) معها، والاسمية قد يحذف صدرها أعنى المبتدأ بشرط أن يكون ضميرا راجعا إلى أى فلا يحذف المبتدأ في نحو: اضرب أيهم غلامه قائم، وأيهم زيد غلامه، ولم يحذف أحد جزئى الفعلية؛ لأن التصاق الجزئين فيها أشد" شرح الكافية ٥٧/٢

[٣] سورة مريم الآية ٦٩

[٤] الكتاب ٤/٢

عليه إلا قليلا. فلما كانت أخواته مفارقة له لا تستعمل كما يستعمل خالفوا بإعرابها إذا استعملوه على غير ما استعملت عليه أخواته:

ويقصد سيبويه بذلك أن "أى" الموصولة بنيت لأنها خالفت نظائرها حيث لم توصل بجملة. فسبب البناء عنده هو المخالفة، فعندما حذف صدر الصلة صارت الصلة غير جملة، وباقى أخواتها الموصولة توصل بجملة.

وقد بين السهيلى ذلك فقال[١]: "وذهب سيبويه إلى أنها اسم مبنى في موضع المفعول، وبنى لمخالفته نظائره حيث لم يوصل بجملة، والتقدير عنده: أيهم هو أشد"

والسهيلى يرد على سيبويه في ذلك الرأى ويقول[٢]: ولم خص أى بهذا دون سائر الأسماء أن يحذف من صلته، ثم يبنى للحذف، وذلك الحذف لا يجعله متضمنا لمعنى الحرف، ولا مضارعا له، وهذه علة البناء، وقد عدمت في "أى".

ويشرح ابن يعيش علة البناء في هذه الصورة فقال[٣]. وإنما

---

[١] نتائج الفكر ١٩٨

[٢] نتائج الفكر ١٩٨

[٣] شرح المفصل ١٤٥/٣

بنيت لأن القياس فيها أن تكون مبنية على حد نظيريها، وهما مـــن، وما؛ لأنها إذا كانت استفهاما فقد تضمنت معنى همزة الاســـتفهام، وإذا كانت جزاء فقد تضمنت معنى حرف الجزاء، وهـــو إن، وإذا كانت خبرا بمعنى الذى فهى كبعض الاسم كما قلنا، وإنما أعربـــت، لتمكنها بلزوم الإضافة لها حملا لها على نقيضها ونظيرهـــا وهـــو بعض وكل، فلما حذف العائد[١] المرفوع الذى لا يحسن حذفه مـــع الذى. دخلها نقص بإزالتها عن ترتيبها فعادت إلى أصلها، ومقتضى القياس فيها وهو البناء" وقال ابن يعيش: "وإنما بنيت علـــى الضـــم تشبيها بقبل وبعد ويا زيد، لأنه يكون معربا في حال "ومبنيـــا فـــي حال".

وعلل آخرون بناء (أى) في هذه الصورة، وهى أن تضـــاف ويحذف صدر صلتها بقولهم: "قدنزل ما أضيفت إليه منزلة الصـــدر

---

[١] قال الرضى: فإذا حذف المبتدأ صار مبنيا كأخواته الموصولة، وذلك أن شيئا إذا فارقه أخواته لعارض فهو شديد النزوع إليها، فبأدنى سبب يرجع إليها" شـــرح الكافية ٥٧/٢. وذكر ابن الشجرى ذلك فقال: وإنما حكـــم ســـيبويه ببنائـــها إذا انقضت صلتها، وخص بذلك حال النقص الذى دخلها. كأنها لما حـــذف المبتـــدأ العائد من صلتها ضعفت فرجعت إلى البناء الذى استحقه الـــذى ومـــن، ومـــا، وبقوله قال المازنى وجماعة من البصريين" انظر الأمالى ٢٩٧/٢.

المحذوف، وهو ضمير الرفع كأنها مقطوعة عن الإضافة، فإن ذكر المضاف إليه حسن حذف صدر الصلة، وحيث نزل المضاف إليه منزلة الصدر بقيت (أى) كأنها غير مضاف لا لفظا ولا تقديرا. فبنيت (أى في هذه الحالة لكونها صارت بمنزلة المقطوعة عن الإضافة، فسلم شبه الحرف فيها من المعارض بخلاف بقية أقسامها[١].

ونلحظ هنا أن (أى) الموصولة قد اجتمع فيها معرفان، لأن الموصول معرف بصلته. فتكون أى الموصولة معرفة من ناحيتين: الصلة والإضافة. ولعل السبب في ذلك يعود إلى أن (أى) مبهمة من ناحيتين: إبهام الجنس وإبهام الشخص. فاحتاجت (أى) إلى معرفين لزوال هذين الإبهامين فإذا قلت: يعجبنى أى الرجال فقد علمت أن جنس ما وقعت عليه (أى) هو جنس الرجال، وبقي الشخص المبهم. فإذا قلت: يعجبنى أى الرجال قام. فقد زال إبهام الشخص. ففى الإضافة تعيين نوعها، وفى الصلة تعيين نفسها[٢].

أما الكوفيون وجماعة من البصريين وهم الخليل ويونس والأخفش والزجاج فهم يرون أن (أيا) الموصولة معربة دائما

---

[١] حاشية الصبان ٢٥٥/١، شرح التصريح ١٣٦/١، حاشية الخضرى ٧٩/١

[٢] انظر حاشية الصبان ١٦٧/١، حاشية يس على التصريح ١٣٥/١

كالشرطية، والاستفهامية، سواء أضيفت أم لم تضف، ذكر صـــدر صلتها أو حذف، وينصبون (أيا) إذا وقع عليــها فعــل، ولا فــرق عندهم بين لأضربن أيهم أفضل، وبين لأضربن أيهم هــو أفضـــل، ولا يضمون أيهم إلا في موضع الرفع. وأما رأيهم في قوله تعــالى: (ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد).

فإنهم يقرءون بالنصب حكاه هارون القارئ عنهم وقرأ بــها أيضا، وحكى ذلك سيبويه عنهم فقال[1]: "وحدثنا هــارون أن ناســا وهم الكوفيون يقرءونها أيهم أشد" وهى جيدة، نصبوها كما جروهــا حين قالوا: (امرر على أيهم أفضل).

وتأول الكوفيون الضم في هذه الآية على وجوه:

أحدها: أنه معرب، وأنه رفع بأنه مبتــدأ، وأشــد: الخــبر. ويكون (أى) استفهاما وهو رأى الكسائى والفراء.

ثانيا: أيهم "استفهام" أيضا، ورفع بأنه مبتدأ، وأشد: الخـــبر، والجملة في محل نصب على المفعول به لقوله (ننزعن)، لأنه معلق عن العمل، لأن النزع بمعنى التبيين، فهو قريب من العلم.

---

[1] الكتاب ٢/٣٩٩

ثالثا: أن يكون استفهاما، ورفع على الحكاية. والمعنـــى ثـــم لننزعن من كل شيعة الذى يقال فيهم: أيهم أشد. وهو رأى الخليـــل. ونقله عنه سيبويه حين قال[١]: وزعم الخليل أنه أيهم إنما رفع فـــى اضرب أيهم أفضل على أنه حكاية كأنه قال: اضرب الذى يقال لـــه أيهم أفضل، وقال الرمانى[٢]: وهذا وجه حسن؛ لأن في ننزع دليـــلا على معنى القول، لأنهم ينزعون: بالقول.

ورد عليه سيبويه في ذلك فقال: "وتفسير الخليل رحمـــه الله بعيد".

رابعها: ذهب يونس[٣] إلى أنه من تعليق الفعل عن العمـــل؛ لأن التعليق عنده غير مختص بأفعال القلوب.

خامسها: يرى الأخفش[٤] أن (من) في الآية زائدة، كما هـــو مذهبه في زيادة (من) في الموجب. وكل شيعة: مفعول (نـــنزعن). وأيهم أشد جملة مستأنفة لا تعلق لها بالفعل، وهـــذا رأى الكســـائى أيضا.

---

[١] الكتاب ٣٩٩/٢ وأنظر أمالى ابن الحاجب ٥٥/١

[٢] معانى الحروف ١٦١

[٣] المغنى ٧٢/١

[٤] شرح الكافية للرضى ٥٨/٢

ما يقول رأى الكوفيين في إعراب "أى" الموصولة:

١- أن كل مفرد مبنى إذا أضيف أعرب، نحو قبل وبعد، لأن الإضافة من خصائص الأسماء، فهى معارضة لشبه الحروف، وقد وجدنا أن (أى) إذا قطعت عن الإضافة فهى معربة بالإجماع، فكيف تبنى إذا أضيفت. وكان الزجاج يقول: "سيبويه يسلم أنها تعرب إذا أفردت، فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت"[١]

٢- ما حكاه الجرمى فقال[٢]: "خرجت من البصرة حتى صرت إلى مكة فلم أسمع[٣] أحدا يقول: لأضربن أيهم قائم بالضم. أى كلهم ينصب.

٣- ذكر النحاس أنه ما علم أحدا إلا وقد خطأ سيبويه في ذلك. وذكر الزجاج أنه ما علم أن سيبويه قد أخطأ في كتابه إلا في موضعين هذا أحدهما[٤].

---

(١) شرح الرضى ٧٥/٢

(٢) المغنى ٧٢/١.

(٣) قال ابن يعيش "هذه الحكاية لا تمنع أن يكون غيره سمع خلاف ما رواه، ويكون ما سمع لغة لبعض العرب" شرح المفصل ١٤٦/٣

(٤) شرح التصريح ١٣٦/١، حاشية الصبان ١٤٦/٣

٤- قراءة[١] طلحة بن مصرف، ومعاذ بن مسلم الـــهراء أســتاذ الفراء، وهارون[٢]: أيهم أشد. بنصب (أى) على المفعول به.

٥- قول سيبويه نفسه[٣]: "وسألت الخليل عن قولهم: اضرب أيــهم أفضل، فقال القياس النصب، كما تقول: اضرب الذى أفضل.

٦- ما جاء في شرح التصريح[٤]: "وقد تعرب حينئذ إذا أضيفــت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا".

٧- قول ابن مالك[٥]: "وإعرابها حينئذ قوى، لأنها فـــي الشــرط والاستفهام تعرب قولا واحدا فكذا الموصولة".

٨- ما جاء من أن السهيلى يرجح رأى الخليل[٦] وقال: "ولم خص سيبويه (أى) بهذا دون سائر الأسماء، وعلة البناء معدومة في (أى). وبعد، فقد ذكرت الاختلاف بين الفريقين، ودليل كليهما، وما يرجح رأى الكوفيين في إعراب (أى) الموصولـــة، وإن

---

(١) معانى الحروف للرمانى ١٦٠ حاشية الصبان ٢٥٥/١ البحر المحيــط ٢٠٩/٦ شرح التصريح ١٣٦/١

(٢) هارون هو ابن موسى القارىء. إنباه الرواة ٣٦١/٣، وانظر ٢٠٨/٦، والكشاف ٢١٩/٢ والقرطبى ١٣٣/١١.

(٣) الكتاب ٣٩٩/٢

(٤) ١٣٦/١

(٥) الهمع ٩١/١

(٦) نتائج الفكر ١٩٩

كنت أرى رأى من يعربها كسائر أنواع أى وهى الشرطية والاستفهامية، والتى تقع صفة أو حالا، وأذهب إلى ما ذهب إليه الخليل وهو أنه أعربها على الحكاية في الآية الكريمة، واستحسن هذا الرأى الرمانى والسهيلى، وهو يخرجنا من بناء (أى) الموصولة دون أنواع "أى" الأخرى، أو رأى من يقول إن (ننزعن) معلق عن العمل، لأن النزع بمعنى التبين، وهو قريب من العلم، أو نعربها لأننا نلاحظ حقيقتها وهى أنها مضافة لفظا، ومن بناها يراها كأنها منقطعة عن الإضافة، لأن المضاف إليه نزل منزلة صدر الصلة المحذوف، فكأنها غير مضافة، وعدم التقدير أولى، ولو حذف المضاف إليه أعربت أيضا، لقيام التنوين مقامه كما في كل، فكيف تبنى إذا أضيفت.

(العامل فى (أى) الموصولة):

اشترط الكوفيون في العامل في أى الموصولة كونه[1] مستقبلا متقدما على أى، أما شرط الاستقبال، فلأن (أى) موضوعة للدلالة على الإبهام، وذلك يناسبه المضارع المستقبل، الذى لا يدرى ما فيه. أما الماضى والحال فمعلومان، وأما تقديم العامل، فللفرق

---

(١) شرح التصريح ١٣٦/١

بينها وبين (أى) الشرطية والاستفهامية، لأنـه لا يعمـل فيـها إلا متأخر لصدارتها.

ولذلك عندما سئل الكسائى في حلقة يونـس: لـم لا يجـوز أعجبنى أيهم قام؟ فقال: أى كذا خلقت، فصار مثلا.

وقال ابن السراج[١] موجها كلام الكسائى بـالمنع أن (أيـا) وضعت على العموم والإبهام. فإذا قلت يعجبنى أيهم يقوم. فكـأنك قلت يعجبنى الشخص الذى يقع منه القيام كائنا من كان، ولو قلـت أعجبنى أيهم قام لم يقع إلا على الشخص الذى قام فأخرجها ذلـك عما وضعت له من العموم". وذكر ابن الباذش[٢] التوجيه نفسه. أمـا البصريون[٣] فلا يلزم عندهم تقديم العامل، ولا استقباله.

تأنيث (أى)

هل تؤنث (أى) حين إضافتها إلى مؤنث، يقول سـيبويه[٤]: "وسألت الخليل عن قولهم: أيتهن فلانة، وأيهن فلانـة. فقـال: إذا قلت: (أى) فهو بمنزلة (كـل)، لأن (كـلا) مذكـر يقـع للمذكـر

---

[١] حاشية الصبان ١/١٦٧، وشرح التصريح ١/١٣٦

[٢] حاشية يس على التصريح ١/١٣٦

[٣] الهمع ١/٨٤، حاشية الخضرى ١/٧٩

[٤] الكتاب ١٠/١/٤٠١

والمؤنث، وهو أيضا بمنزلة بعض".

وقال الرضى[١]: "وتجريدها من التاء مضافة إلى المؤنث أفصح من إلحاق التاء. قال تعالى: (بأى أرض تموت)، وقرىء في الشواذ: بتأنيث (أى) في هذه الآية).

وفى تفسير القرطبى[٢]: "قرأ أبى بن كعب (بأية أرض) والباقون بأى أرض" وقال الفراء في معانيه[٣]: "وقوله (بأى أرض) وبأية أرض. فمن قال: (بأى أرض)" اجتزأ بتأنيث الأرض من أن يظهر في (أى) تأنيثا آخر، ومن أنث قال: قد اجتزؤا بأى دون ما أضيف إليه فلابد من التأنيث".

---

[١] شرح الرضى للكافية ٢٦٨/١

[٢] القرطبى ٨٣/١٤

[٣] معانى القرآن ٣٣٠/٢، وأنظر الكشاف ٢١٨/٣

دراسة نصية

من كتب التراث

من كتاب

شرح الأشمونى على

ألفية ابن مالك

هناك نشأ من دخول نواسخ الابتداء عليه وهى لا تدخل عليه هنا قاله فى شرح التسهيل. الرابع أنه يجوز ذكر التمييز قبله وبعده نحو حبذا رجلا زيد، وحبذا زيد رجلا. قال فى شرح التسهيل وكلاهما سهل يسير واستعماله كثير الا أن تقديم التمييز أولى وأكثر وذلك بخلاف المخصوص بنعم فان تأخير التمييز عنه نادر كاسبق. والله أعلم

﴿ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ ﴾

هو اسم لدخول علامات الأسماء عليه. وهو ممتنع من الصرف للزوم الوصفية ووزن الفعل، ولا ينصرف عن صيغة أفعل إلا أن الهمزة حذفت فى الأكثر من خير وشر لكثرة الاستعمال. وقد يعامل معاملتهما فى ذلك أحب كقوله :

* وَحَبُّ شَيْءٍ الى الْإِنْسَانِ مَامُنِعَا * وقد يستعمل خير وشر على الأصل كقراءة بعضهم «من الكذاب الأشرّ» ونحو :

* بِلَالُ خَيْرُ النَّاسِ وَابْنُ الْأَخْيَرِ *

(صُغْ مِنْ) كل (مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ) اسما موازنا (أَفْعَلَ لِلتَّفْضِيلِ)قياسا مطردا نحو هو أضرب وأعلم وأفضل كما يقال ما أضربه وأعلمه وأفضله (وَأْبَ) هنا (اللَّذْ أُبِي) هناك لكونه لم يستكمل الشروط المذكورة ثمة وشذ بناؤه من وصف لافعل له كهو أقمن به أى أحق، وألص من شظاظ. هكذا قال الناظم وابن السراج. لكن حكى ابن

فانها تعمل فيه نحو نعم رجلا كان زيد (قوله نشأ من دخول نواسخ الابتداء) أى لانها لاتدخل الا على المبتدا (قوله يجوز ذكر التمييز الخ) مثل التمييز الحال كما فى التسهيل نحو حبذا مبذولا المال وحبذا المال مبذولا اذا قصد الحال دون التمييز (قوله الا أن تقديم التمييز أولى) أى لأكثريته فقوله وأكثر عطف علة على معلوم ولعدم الفصل بين التمييز ومميزه ومن هنا يعلم أن المراد بايلاء المخصوص لذا ايقاعه بعده وان لم يتصل به فالمقصود نفى تقدمه على حبذا لا نفى الفصل بينه وبين ذا. والفرق بين هذا وباب نعم أن الضمير أحوج للتمييز من الاشارة فجعل تاليا للضمير ذكره سم. وقوله نادر أى شاذ.

﴿ أفعل التفضيل ﴾

قيل أولى منه التعبير باسم التفضيل ليشمل خيرا وشرا لأنهما ليسا على زنة أفعل وأولى منها التعبير باسم الزيادة ليشمل نحو أجهل وأبخل مما يدل على زيادة النقص لا على الفضل. و يدفع الاول بأن قوله أفعل أى لفظا أو تقديرا وخير وشر من الثانى ويدفع الثانى بأن المراد بالفضل الزيادة مطلقا فى كمال أو نقص (قوله للزوم الوصفية ووزن الفعل) اعترضه البعض بأنه كان أولى حذف لزوم لأن المقتضى لمنع الصرف الوصفية ووزن الفعل ولا دخل للزوم فى اقتضاء منع الصرف، ولك دفعه بأن إضافة لزوم الى الوصفية من إضافة الصفة الى الموصوف أى للوصفية اللازمة أى الأصلية لان الوصفية العارضة لاتمنع الصرف كما يأتى فى قول المصنف * وألغين عارض الوصفيه * الخ فاعرفه (قوله ولا ينصرف) أى لفظا وتقديرا وقوله الا أن الهمزة الخ أى فخير وشر انصرفا عن صيغة أفعل لفظا لا تقديرا. فقول البعض أى لفظا وتقديرا فيه مافيه (قوله حذفت فى الاكثر من خير وشر) أى فى التفضيل أما فى التعجب فالغالب ما أخيره وما أشره وندر ماخيره وماشره. دمامينى (قوله لكثرة الاستعمال) أى فهما شاذان قياسا لا استعمالا وفيهما شذوذ من جهة أخرى وهى كونهما لافعل لهما (قوله فى ذلك) أى فى حذف الهمزة لا فى كثرة الاستعمال كما يؤخذ من تعبيره بقد (قوله من الكذاب الأشرّ) بفتح الشين وتشديد الراء (قوله ونحو بلال خير الناس وابن الأخير) شطر بيت من الرجز بدليل قول القارضى نحو قول الشاعر بلال الخ و بلال بمنع الصرف للضرورة (قوله من كل مصوغ منه) أخذ الكلية من مقام البيان لا من النكرة لأنها فى سياق الاثبات لاتدل على العموم ومنه نائب فاعل مصوغ (قوله نحو هو أضرب) عدد الأمثلة اشارة الى أنه لافرق فى الصوغ منه بين مفتوح العين ومكسورها ومضمومها (قوله لكونه الخ) علة لأب أو أبى وقوله ثمة أنسب بالثانى خلافا للبعض (قوله وألص من شظاظ) بكسر الشين المعجمة وظاءين

تأكيدا للاولى . والشاهد فى وحب دينا حيث جاء حب للمدح مفتوحة الحاء مع غيرذا . والتقدير حبت عبادته . وذكر ضميرها لتأولها بالدين . وكان الاصل ضم حائه ، وفتحت هنا وهى لغة . ور با ودينا منصوبان على التمييز

القطاع لصض بالفتح اذا استتر. ومنه اللص بتثليث اللام. وحكى غيره لصصه إذا أخذه بخفية. ومما زاد على ثلاثة كهذا الكلام أخصر من غيره، وفي أفعل المذاهب الثلاثة. وسمع هو أعطاهم للدراهم وأولاهم للمعروف وهذا المكان أقفر من غيره ومن فعل المفعول كهو أزهى من ديك، وأشغل من ذات النحيين، وأعنى بحاجتك. وفيه ما تقدم عن التسهيل في فعلى التعجب (وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وُصِلْ * لِمَانِعٍ) من أشد وما جرى مجراه (بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلْ) عند مانع صوغه من الفعل، لكن أشد ونحوه في التعجب فعل وهنا اسم وينصب هنا مصدر الفعل المتوصل اليه تمييزا فتقول زيد أشد استخراجا

معجمتين اسم رجل من ضبة كان لصا. زكريا (قوله ومما زاد) أى وشذ بناؤه مما زاد (قوله كهذا الكلام أخصر من غيره) أى لصوغه من اختصر. وفيه شذوذ من جهة أخرى وهى صوغه من المبنى للمجهول (قوله وفي أفعل) أى وفي بناء أفعل التفضيل من أفعل المذاهب الثلاثة المتقدمة في التعجب: الجواز مطلقا والمنع مطلقا والجواز ان كانت الهمزة لغير النقل والمنع ان كانت للنقل (قوله وسمع الخ) المثالان الأولان شاذان على القول بالمنع مطلقا وعلى القول بالتفصيل قياسيان على القول بالجواز مطلقا والمثال الثالث شاذ على القول بالمنع مطلقا قياسى على غيره والقفر مكان لا نبات فيه ولا ماء (قوله كهو أزهى من ديك) حكى ابن دريد بناء فعله للفاعل ولا شذوذ عليه اه تصريح الا أن يقال المتبادر صوغ أزهى من المبنى للمفعول لكثرته وندور المبنى للفاعل كما تقدم نظير ذلك في التعجب عن التصريح. قال زكريا وخص الديك بالذكر لأنه ينظر الى حسن ألوانه و يعجب بنفسه (قوله وأشغل من ذات النحيين) انما كان مصوغا من المبنى للمفعول لأن المراد أنها أكثر مشغولية لأنها أكثر شغلا لغيرها وان كان يصاغ من المبنى للفاعل اذا ناسب المقام ومن مجىء فعله مبنيا للفاعل «شغلتنا أموالنا وأهلونا» فما ذكره ابن الناظم من أن شغل مما لزم البناء للمفعول غير مسلم. والنحيين تثنية نحى بكسر النون وسكون الحاء المهملة زق السمن. وذات النحيين امرأة من تيم الله بن ثعلبة كانت تبيع السمن في الجاهلية فأتى خوات بن جبير الأنصارى قبل اسلامه فساومها فحلت نحيا فقال لها أمسكيه حتى أنظر الى غيره ثم حل الآخر وقال لها أمسكيه فلما شغل يديها حاورها حتى قضى منها ما أراد وهرب ثم أسلم وشهد بدرا رضى الله تعالى عنه (قوله وأعنى بحاجتك) سمع فيه عنى كرضى بالبناء للفاعل ولا شذوذ عليه الا أن يقال ما مر (قوله وفيه ما تقدم عن التسهيل) أى من أنه قد يبنى فعلا التعجب من فعل المفعول ان أمن اللبس وعليه فيبنى منه أفعل التفضيل ان أمن اللبس (قوله وما به الخ) يستثنى من ذلك فاقد الصوغ للفاعل وفاقد الاثبات فان أشد يأتى هناك ولا يأتى هنا لأن المؤول بالمصدر معرفة والتمييز واجب التنكير كما نبه عليه الموضح والظاهر أنه لا استثناء عند من يجوز تعريف التمييز من الكوفيين على أنه كما قال سم يتأتى التوصل بنحو أشد الى التفضيل من المبنى للمفعول الذى لا لبس فيه بالمبنى للفاعل لصحة الاتيان بالمصدر الصريح حينئذ على أنه مصدر المبنى للمفعول وان كان بصورة مصدر المبنى للفاعل ومن فاقد الاثبات اذا أضيف العدم أو الانتفاء الى المصدر الصريح كما مر في التعجب. واعلم أن في قول المصنف وما به الخ تقديم نائب الفاعل على الفعل وهو جائز في الضرورة كتقديم الفاعل بل أولى كما أسلفناه في باب الفاعل بل لا يبعد عندى جواز تقديم نائب الفاعل اختيارا اذا كان ظرفا أو مجرورا لعدم علة منع التقديم وهى التباس الجملة الفعلية بالاسمية كما قدمناه في باب نائب الفاعل ومثل ذلك يقال في نحو قوله في باب التصغير:

* وما به لمنتهى الجمع وصل * الخ فكن على بصيرة (قوله به الى التفضيل صل) قال الدمامينى ههنا بحث وهو أن أفعل التفضيل يقتضى اشتراك المفضل والمفضل عليه في أصل الحدث وزيادة المفضل على المفضل عليه فيه فيلزم في كل صورة توصل فيها بأشد أن تكون الشدة موجودة في الطرفين وزائدة في طرف المفضل وهذا قيد يتخلف باعتبار القصد فانك قد تقصد اشتراك زيد وعمرو في الاستخراج مثلا لا في شدته وأن استخراج زيد شديد بالنسبة الى استخراج عمرو لا أشد فكيف يتأتى التوصل في مثل ذلك بأشد مع دلالته على خلاف المقصود اه (قوله لكن أشد الخ) دفع بالاستدراك توهم تساوى المتوصل بين بعد أشد هنا وفي التعجب وان لم توهمه عبارة المصنف (قوله و ينصب هنا الخ) أخذه من قول المصنف في باب التمييز:

* والفاعل المعنى انصبن بأفعلا * الخ و بهذا يندفع ما يقال الاحالة على باب التعجب توهم جواز نصب المصدر هنا وجره بالباء

من عمرو، وأقوى بياضا، وأفجع موتا (وَأَفْعَلَ التَّفْضِيلِ صِلْهُ أَبَدَا * تَقْدِيراً أَوْ لَفْظاً بِمِنْ إِنْ جُرِّدَا) من أل والاضافة جارة للمفضول. وقد اجتمعا في أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا أي منك. أما المضاف والمقرون بأل فيمتنع وصلهما بمن. ﴿تنبيهات﴾: الأول اختلف في معنى من هذه، فذهب المبرد ومن وافقه الى أنها لابتداء الغاية واليه ذهب سيبويه، لكن أشار الى أنها تفيد مع ذلك معنى التبعيض فقال في هو أفضل من زيد: فضله على بعض ولم يعم. وذهب في شرح التسهيل الى أنها بمعنى المجاوزة وكأن القائل زيد أفضل من عمرو قال جاوز زيد عمرا في الفضل: قال ولو كان الابتداء مقصودا لجاز أن يقع بعدها الى قال: ويبطل كونها للتبعيض أمران: أحدهما عدم صلاحية بعض موضعها والآخر كون المجرور بها عاما نحو الله أعظم من كل عظيم، والظاهر كما قاله المرادي ما ذهب اليه المبرد، وما رد به الناظم ليس بلازم لأن الانتهاء قد يترك الاخبار به لكونه لا يعلم أو لكونه لا يقصد الاخبار به ويكون ذلك أبلغ في التفضيل إذ لا يقف السامع على محل الانتهاء. الثاني أكثر ما تحذف من ومجرورها اذا كان أفعل خبرا كالآية، ويقل اذا كان حالا كقوله:

وأن نصبه على المفعول به وكلاهما غير صحيح قاله الشاطبي (قوله وأفجع موتا) فيه أن هذا المثال ليس مما نحن فيه لأن المقصود الاخبار بالزيادة في الفجعة لا في الموت فهو على الأصل (قوله صله أبدا) أي ان أبقى على أصله من افادة الزيادة على معين فان عرى عنها لم يجب وصله بمن لا لفظا ولا تقديرا كما ستعرفه (قوله تقديرا) أي بأن تحذف مع مجرورها للعلم به وأكثر ما يكون ذلك اذا كان خبرا وقد يذكر مع العلم نحو «قل ما عند الله خير من اللهو ومن التجارة» قاله الدماميني (قوله فيمتنع وصلهما بمن) أي التي الكلام فيها وهي الجارة للمفضول ووجه الامتناع ان الوصل في المجرد انما وجب ليعلم المفضول، وهو مع الاضافة مذكور صريحا ومع أل في حكم المذكور لان أل اشارة الى معين تقدم ذكره لفظا أو حكما وتعيينه يشعر بالمفضول، فعلى هذا لا تكون أل في أفعل التفضيل الا للعهد لئلا يعرى عن ذكر المفضول أفاده شارح الجامع (قوله اختلف في معنى من هذه) أي على ثلاثة أقوال: قول المبرد، وقول سيبويه، وقول المصنف في شرح التسهيل (قوله لابتداء الغاية) أي المسافة في ارتفاع نحو خير منه أو انحطاط نحو شر منه (قوله واليه ذهب سيبويه) الضمير يرجع الى أنها لابتداء الغاية لا بقيد كونه فقط كما يقول المبرد بدليل ما بعد (قوله معنى التبعيض) يؤخذ من قول سيبويه في هو أفضل من زيد فضله على بعض ولم يعم أن المراد بالتبعيض كون مجرورها بعضا لا التبعيض المتقدم في حروف الجر، وحينئذ لا ينهض الوجه الاول من وجهي ابطال التبعيض الآتيين (قوله الى أنها بمعنى المجاوزة) أي مجاوزة الفاضل المفضول بمعنى زيادته عليه في الوصف والمراد أنها تفيد ذلك مع بقية التركيب فسقط الاعتراض بأنها لو كانت للمجاوزة لصح أن تقع موقعها عن على أن صحة وقوع المرادف موقع مرادفه اذا لم يمنع مانع وهنا منع مانع وهو الاستعمال لأن اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر الا من وهذا الجواب الثاني ذكره المصرح والشمني وهو أولى لأن التزام كون المفيد للمجاوزة جملة التركيب مع كونه قابلا للمنع يؤدي الى عدم حسن تقابل الأقوال الثلاثة فالأولى أن المفيد لها من و بقية التركيب قرينة على ارادة المجاوزة من من فتدبر (قوله كون المجرور بها عاما) أي انه قد يكون عاما (قوله من كل عظيم) أوضح منه في العموم من كل شيء (قوله والظاهر ما ذهب اليه المبرد) أي من كونها لابتداء الغاية فقط ووجه ظهوره أن من لا تحمل على غير الابتداء الا اذا منع منه مانع لانه أشهر معانيها وهنا لا مانع منه فلا حاجة الى اخراجها عنه (قوله ليس بلازم) أي في جميع مواقع استعمال من الابتدائية (قوله لأن الانتهاء قد يترك الخ) منه يعلم أن المراد بكون المجرور هو المفضل عليه أنه الذي قصد بيان التفضيل عليه والا فالمفضل عليه في الواقع قد يكون أكثر من ذلك. وكذا يقال في معنى كون المضاف اليه هو المفضل عليه أفاده سم (قوله ويكون ذلك) أي ترك الاخبار بالانتهاء سواء كان تركه لعدم علمه أو لعدم قصد الاخبار به فقول البعض إن قوله ويكون ذلك الخ راجع للثاني فقط كما هو الظاهر غير ظاهر (قوله كالآية) هي قوله تعالى: أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا. ولعل التمثيل

٥٩٣ * دَنَوْتِ وَقَدْ خِلْنَاكِ كَالْبَدْرِ أَجْمَلَا *

أى دنوت أجمل من البدر ، أو صفة كقوله :

٥٩٤ تَرَوَّحِي أَجْدَرُ أَنْ تَقِيلِي * غَداً بِجَنْبَيْ بَارِدٍ ظَلِيلِ

أى تروحى وأتى مكانا أجدر من غيره بأن تقيلى فيه. الثالث قوله صله يقتضى أنه لا يفصل بين أفعل وبين من، وليس على اطلاقه بل يجوز الفصل بينهما بمعمول أفعل وقد فصل بينهما بلو وما اتصل بها كقوله :

٥٩٥ وَلَفُوكِ أَطْيَبُ لَوْ بَذَلْتِ لَنَا * مِنْ مَاءِ مَوْهَبَةٍ عَلَى خَمْرِ

ولا يجوز بغير ذلك . الرابع اذا بنى أفعل التفضيل مما يتعدى بمن جاز الجمع بينها وبين من الداخلة على المفضول مقدمة أو مؤخرة نحو زيد أقرب من عمرو من كل خير، وأقرب من كل خير من عمرو . الخامس قد تقدم أن المضاف والمقرون بأل يمتنع اقترانهما بمن المذكورة . فأما قوله :

من الآية قوله تعالى «وأعز نفرا» (قوله أى تروحى وأتى مكانا الخ) هذا التقدير انما يناسب ما قاله بعضهم من أن الخطاب للناقة وتروحى بمعنى سيرى فى الرواح أى العشى ولا يناسب ما قاله آخرون وصوبه العينى من أن الخطاب لصغار النخيل. وتروحى من تروح النبت إذا طال. وأجدر على تقدير وخذى مكانا أجدر. وقوله بأن تقيلى فيه أى تمكثى فيه وقت الظهيرة. وعلى أن الخطاب لصغار النخيل تكون القيلولة كناية عن نموها وزهوتها كما فى العينى، بجنبى بارد ظليل أى فى مكان بارد ذى ظل (قوله وليس على اطلاقه) أى بل فى مفهومه تفصيل فلا يعترض (قوله بمعمول أفعل) كقوله تعالى «النبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم» (قوله بلو وما اتصل بها) مثل ذلك الفصل بالنداء وممن صرح بجوازه الدمامينى والسيوطى (قوله لو بذلت لنا) لو للتمنى أو شرطية حذف جوابها أى لأحسنت الينا مثلا. والموهبة نقرة يستنقع فيها الماء ليبرد. وقوله على خمر صفة ماء أى حاصل على خمر (قوله ولا يجوز بغير ذلك) يرد عليه النداء لما عرفت (قوله وأقرب من كل خير من عمرو) لا يقال هذا من صور الفصل بمعمول أفعل ففى كلامه تكرار لأنا نقول ذكره هنا ليس من حيث الفصل بل من حيث تقديم من المعدية على من الجارة للمفضول فلا تكرار (قوله بمن المذكورة) أى الداخلة على المفضل عليه أما غيرها فلا يمتنع الجمع بينها وبين أل أو الاضافة كقوله :

---

(٥٩٣) تمامه : * فَظَلَّ فُؤَادِي فِي هَوَاكِ مُضَلَّلَا *

هو من الطويل والخطاب للمؤنث. والشاهد فى اجملا فانه افعل تفضيل حذفت منه من لكونه حالا. والتقدير دنوت أجمل من البدر والحال أنا قد خلناك أى ظنناك كالبدر. والكاف وكالبدر مفعولان لخلناك. ومضللا خبر ظل

(٥٩٤) قاله أحيحة بن الجلاح من أبيات مرجزة. وتروحى خطاب للفسيل فى قوله: تأبرى يا خيرة الفسيل، من تروح النبت اذا طال . وقد قالت جماعة من الشراح حتى الافاضل الذين تصدوا لشرح مثل الكشاف ونحوه ان الخطاب للناقة معناه اسيرى على السير وقت الرواح ولقد وهموا وهما فاحشا. والذى حملهم على ذلك عدم وقوفهم على السوابق واللواحق وغرهم لفظ التروح وظنوا انه لا يستعمل الا بمعنى الرواح وقت العشى. والشاهد فى اجدر فانه افعل التفضيل استعمل بغير ذكر من لكونه صفة لمحذوف تقديره طولى يا فسيل بفتح الفاء وكسر السين المهملة وهى صغار النخل وخذى مكانا اجدر من غيره. قوله ان تقيلى أى بأن تقيلى فيه حذف كلة فى فصار تقيليه ثم حذفت الهاء فصار تقيلى من القيلولة وهو النوم فى الظهيرة ولكن كنى به عن نموها وزهوتها بكونها فى جنبى بارد ظليل أى مكان بارد ذى ظل ويجوز أن يكون الاصل بارد وظليل فحذف حرف العطف للضرورة و يكون المراد من البارد الماء ومن الظليل المكان الذى فيه الظل

(٥٩٥) هو من الكامل. الواو للعطف ان تقدمه شىء واللام للتأكيد وفوك مبتدا وأطيب خبره وفيه الشاهد حيث فصل بينه وبين من التى هى صلته بكلمة لو والاصل عدم الفصل. وموهبة بفتح الميم وسكون الواو وفتح الهاء والباء الموحدة وهى نقرة يستنقع فيها الماء، والجمع مواهب. و يروى على شهد موضع على خمر

٥٩٦ نَحْنُ بِغَرْسِ الْوَدِيِّ أَعْلَمُنَا * مِنَّا بِرَكْضِ الْجِيَادِ فِي السُّدَفِ
- وقوله :
٥٩٧ * وَلَسْتَ بِالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى *

فمؤولان (وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ) أفعل التفضيل (أَوْ جُرِّدَا) من أل والاضافة (أُلْزِمَ تَذْكِيراً وَأَنْ يُوَحَّدَا) فتقول زيد أفضل رجل وأفضل من عمرو، وهند أفضل امرأة وأفضل من دعد، والزيدان أفضل رجلين وأفضل من بكر، والزيدون أفضل رجال وأفضل من خالد، والهندان أفضل امرأتين وأفضل من دعد، والهندات أفضل نسوة وأفضل من دعد . ولا تجوز المطابقة. ومن ثم قيل فى أخر انه معدول عن آخر.

فهم الأقربون من كل خير * وهم الأبعدون من كلّ ذم

وكقولك زيد أقرب الناس منى (قوله الودى) بفتح الواو وكسر الدال المهملة وتشديد الياء جمع ودية وهى النخلة الصغيرة. والجياد جمع جواد وهو الذكر أو الأنثى من الخيل. والسدف بفتح السين والدال المهملتين والفاء الصبح (قوله ولست) بتاء الخطاب كما قاله العينى وحصى تمييز أى عددا وتمام البيت * وانما العزة للكاثر * أى للفائق فى الكثرة من كثره بالتخفيف إذا غلبه فى الكثرة فقول البعض تبعا العينى أى الكثير فيه مساهلة (قوله فمؤولان) مما أول به الأول الفاء المضاف اليه أو جعل منا متعلقا بمحذوف بدل من أعلمنا أى أعلم منا. ومنع ابن جنى الاضافة وجعل نا مرفوعا مؤكدا للضمير فى أعلم نائبا عن نحن. ومما أول به الثانى جعل أل زائدة أو جعل منهم متعلقا بمحذوف (قوله ألزم تذكيرا وأن يوحدا) لأن المجرد أشبه بأفعل فى التعجب وهو لا يتصل به علامة تثنية ولا جمع ولا تأنيث والمضاف للنكرة بمنزلة المجرد فى التنكير (قوله زيد أفضل رجل) أصله زيد أفضل من كل رجل فحذف من كل اختصارا وأضيف أفعل الى رجل، وجاز كونه مفردا مع كون أفعل بعض مايضاف اليه فالأصل أن يكون جمعا لفهم المعنى وعدم التباس المراد. ووجب تنكير لان القاعدة أن كل مفرد وقع موقع الجمع لايكون الا نكرة فان جئت بأل رجعت الى الجمع وان جمعت أدخلت أل فان عطفت على المضاف الى النكرة مضافا الى ضميرها قلت هذا أفضل رجل وأعقله وهذه أكرم امرأة وأعقله بتذكير الضمير وافراده فى المفرد وضده والمذكر وضده على التوهم كانك قلت من أول الكلام، فان أضفت أفعل الى معرفة ثنيت وجمعت وأنثت وهو القياس. وأجاز سيبويه الافراد تمسكا بقوله :

ومية أحسن الثقلين جيدا * وسالفة وأحسنه قذالا

أى أحسن من ذكر نقله شيخنا عن يس وأقره هو والبعض. وظاهره وجوب تذكير الضمير وافراده فى نحو هذه أكرم امرأة وأعقله، وهذان أكرم رجلين وأعقله، وهكذا والوجه عندى جواز المطابقة ان لم تكن واجبة أو أولى فتأمل (قوله ومن ثم) أى من أجل لزوم المجرد التذكير والافراد قيل فى أخر جمع أخرى مؤنث آخر إنه معدول عن آخر الذى هو المستحق لأن يستعمل لانه على وزن أفعل التفضيل و بمعناه فى الأصل لأن معناه الأصلى أشد تأخرا وان صار بمعنى مغاير

(٥٩٦) قاله سعد القرقرة وهو اصح مما قاله ابن عصفور انه قيس بن الخطيم الانصارى. من المنسرح ونحن مبتدا وأعلمنا خبره. وفيه الشاهد حيث جمع فيه بين الاضافة ومن. وأجيب بأن تقديره اعلم منا والمضاف اليه فى نية المطروح. والودى بفتح الواو وكسر الدال وتشديد الياء جمع ودية وهى النخلة الصغيرة. والجياد جمع جواد وهو الذكر والانثى من الخيل. والسدف بفتح السين المهملة والدال وفى آخره فاء الصبح واقباله

(٥٩٧) تمامه : * وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَاثِرِ *
قاله الاعشى ميمون من الرجز التاء للخطاب والباء زائدة . والشاهد فى بالأكثر منهم حيث جمع فيه بين الألف واللام وكلمة من وذلك ممتنع. لايقال زيد الافضل من عمرو. وأجيب بأن من لبيان الجنس أى من بينهم أو التقدير بالأكثر بأكثر منهم والمحذوف بدل من المذكور، أو أل زائدة، أو من بمعنى فى أى فيهم. وحصى تميز أى عددا. والكاثر بمعنى الكثير

وفى قول ابن هانئ :

٥٩٨ * كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعِهَا *

انه لحن . ﴿تنبيه﴾ : يجب فى هـذا النوع مطابقة المضاف اليه الموصوف كما رأيت. وأما ولا تكونوا أول كافر به فتقديره أول فريق كافر به (وَتِلْوُ أَلْ طِبْقٌ) لما قبله من مبتدإ أو موصوف نحو زيد الأفضل، وهند الفضلى، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفضلون، والهندان الفضليان، والهندات الفضليات أو الفضل. وكذلك مررت بزيد الأفضل وبهند الفضلى الى آخره. ولا يؤتى معه بمن كما سبق (وَمَا لِمَعْرِفَهْ * أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ) منقولين (عَنْ ذِي مَعْرِفَهْ) هما المطابقة وعدمها (هَذَا إِذَا نَوَيْتَ) بأفعل (مَعْنَى مِنْ) أى التفضيل على ما أضيف اليه وحده. فتقول على المطابقة: الزيدان

(قوله وفى قول ابن هانئ) هو أبو نواس الحسن بن هانئ (قوله من فقاقعها) هى النفاخات التى تعلو الماء أو الخمرة. قال يس والمحفوظ فى البيت من فواقعها بالواو (قوله انه لحن) أى حيث أنث صغرى وكبرى والواجب التذكير وسيأتى تصحيحه فى كلام الشارح (قوله يجب فى هذا النوع) قال البعض أورد عليه قوله تعالى «ثم رددناه أسفل سافلين» اهـ أقول فى البيضاوى وحاشيته للشيخ زاده ما ملخصه إن أسفل إما صفة أمكنة محذوفة أى الى أمكنة أسفل سافلين وهى النار أو أزمنة محذوفة أى الى أزمنة أسفل سافلين وهى أرذل العمر أو حال أى رددناه أى صرفناه عن أحسن الصور حال كونه أسفل سافلين وهم أصحاب النار وعلى الوجه الثانى يكون الاستثناء بعد منقطعا وعلى الاول والأخير متصلا والمستثنى منه الضمير المنصوب فى قوله «ثم رددناه» لأنه فى معنى الجمع لرجوعه الى الانسان المراد منه الجنس اهـ أى والجمع بالياء والنون على الأولين لتغليب العاقل . إذا علمت ذلك علمت أن الايراد مدفوع وأن الاقتصار عليه قصور وتقصير على أن المنقول عن الشاطبى أنه ذكر أن محل وجوب مطابقة المضاف اليه للموصوف اذا كان المضاف اليه جامدا أما اذا كان مشتقا كما فى الآية فلا. والله أعلم. ويجب أيضا كونه من جنسه فلا يقال زيد أفضل امرأة لأن أفعل بعض ما يضاف اليه (قوله الموصوف) أراد به هنا ما يشمل الموصوف معنى فقط كالمبتدا فهو أعم من الموصوف فى قوله بعد من مبتدا أو موصوف (قوله فتقديره أول فريق كافر به) أى وفريق جمع فى المعنى فحصلت المطابقة باعتبار المعنى وأفرد كافر باعتبار افراد فريق فى اللفظ (قوله طبق) أى مطابق لان اقترانه بأل أضعف شبهه بأفعل فى التعجب (قوله والزيدون الأفضلون) أى أو الأفاضل ولو زاده كما فعل فى نظيره لكان أحسن (قوله ذو وجهين) فالمطابقة لمشابهته المحلى بأل فى الخلو عن لفظ من وعدم المطابقة لمشابهته المجرد لنية معنى من (قوله هذا اذا نويت الخ) ظاهر صنيعه أن قصد التفضيل على المضاف اليه وحده تارة وعلى كل ما سواه تارة أخرى وعدم قصد التفضيل رأسا تارة أخرى يختص بالمضاف الى معرفة والذى سينقله الشارح فى التنبيه الآتى عن المصنف فى شرح التسهيل صريح فى أن المجرد بدون من قد يعرى عن معنى التفضيل رأسا وأن فيه حينئذ وجهين لزوم الافراد والتذكير وهو المشهور والمطابقة ولا يبعد أن يقاس على ذلك ما إذا عرى المضاف الى النكرة عن معنى التفضيل أو قصد به التفضيل على المضاف اليه وغيره نحو الأشج والناقص أعدلا بنى مروان ونحو محمد ﷺ أفضل قرشى (١) فتدبر (قوله معنى من) أى المعنى الحاصل معها لان التفضيل ليس نفس معناها وانما هو مستفاد

---

(٥٩٨) تمامه : * حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ *
قاله أبو على الحسن بن هانئ المعروف بأبى نواس الحكمى من البسيط والفقاقع بفتح الفاء والقاف وبعد الألف قاف مكسورة وفى آخره عين مهملة وهى النفاخات التى ترفع فوق الماء. والحصباء الحصا. الشاهد فى صغرى وكبرى فانه قد قيل انه لحن لان اسم التفضيل اذا كان مجردا من أل والاضافة يجب أن يكون مفردا مذكرا دائما فتأنيثه لحن واعتذر عنه بأن أفعل العارى اذا تجرد عن معنى التفضيل جاز جمعه فاذا جاز جمعه جاز تأنيثه

---

(١) قوله أفضل قرشى، هكذا بالأصل والموافق لما يأتى قريبا فى الشرح أفضل قريش اهـ

أفضلا القوم ، والزيدون أفضلو القوم وأفاضل القوم، وهند فضلى النساء، والهندان فضليا النساء، والهندات فضل النساء وفضليات النساء. ومنه «وكذلك جعلنا فى كل قرية أكابر مجرميها» وعلى عدم المطابقة الزيدان أفضل القوم، والزيدون أفضل القوم وهكذا الى آخره. ومنه «ولتجدنهم أحرص الناس» وهذا هو الغالب، وابن السراج يوجبه فان قدر أكابر مفعولا ثانيا ومجرميها مفعولا أول لزمه المطابقة فى المجرد. وقد اجتمع الاستعمالان فى قوله ﷺ: «ألا أخبركم بأحبكم الىّ وأقربكم منى منازل يوم القيامة؟ أحاسنكم أخلاقا» (وإنْ * لَمْ تَنْوِ) بأفعل معنى من بأن لم تنو به الفاضلة أصلا أو تنويها لاعلى المضاف اليه وحده بل عليه وعلى كل ماسواه (فَهْوَ طِبْقُ مَا بِهِ قُرِنْ) وجها واحدا كقولهم: الناقص والأشج أعدلا بنى مروان، أى عادلاهم، ونحو محمد ﷺ أفضل قريش، أى أفضل الناس من بين قريش. واضافة هذين النوعين لمجرد التخصيص ولذلك جازت اضافة أفعل فيهما الى ماليس هو بعضه، بخلاف المنوى فيه معنى من فانه لا يكون الا بعض ما أضيف اليه، فلذلك يجوز: يوسف أحسن اخوته ان قصد الأحسن من بينهم، أو قصد حسنهم، ويمتنع ان قصد أحسن منهم

من أفعل كما علم مما قدمه الشارح (قوله ومنه) أى من القول الجارى على المطابقة قوله تعالى «وكذلك جعلنا» الخ قال البعض فأكابر مفعول أول جعلنا مضاف الى مجرميها وفى كل قرية المفعول الثانى اهـ ولا يخفى ما يلزم عليه من ضعف المعنى. والأولى عندى على الاضافة تفسير الجعل بالتمكين كما فى البيضاوى. ويحتمل أن فى كل قرية ظرف لغو متعلق بجعلنا وأكابر مفعول ثان ومجرميها مفعول أول، أو فى كل قرية الثانى ومجرميها بدل وعلى هذين الوجهين جعلنا بمعنى صيرنا ولا اضافة ولا يرد ماسيذكره الشارح من أنه يلزم عليه المطابقة فى المجرد وهى ممتنعة لأن الاضافة منوية أى أكابرها فتأمل (قوله ومنه) أى من القول الجارى على عدم المطابقة قوله تعالى «ولتجدنهم أحرص الناس على حياة» فأحرص مفعول ثان لتجدن ولو طابق لقال أحرصى (قوله وهذا) أى عدم المطابقة (قوله فان قدر) أى ابن السراج دفعا لما يقال كيف يوجب عدم المطابقة وقد وردت فى أكابر مجرميها (قوله المطابقة فى المجرد) أى وهى ممتنعة كما مر فى النظم . فان قال الاضافة منوية كما مر وقع فيما فر منه (قوله وقد اجتمع الاستعمالان فى قوله الخ) أى حيث أفرد أحب وأقرب وجمع حسن وجعل الزمخشرى أحسن من قسم ماقصد فيه الزيادة المطلقة فلذا جمع بخلاف أحب وأقرب فانهما من قسم ماقصد فيه التفضيل على المضاف اليه وحده فلذا أفرد وقوله أحاسنكم أخلاقا استئناف بيانى (قوله أو تنويها) بالنصب عطفا على لم تنو وفى بعض النسخ أو تنوها بحذف الياء ولا وجه له (قوله فهو طبق مابه قرن) من مبتدأ وموصوف تشبيها بالمحلى بأل فى الخلو من لفظ من ومعناها (قوله وجها واحدا) لايقال هذا ينافيه ماسينقله الشارح عن شرح التسهيل من أن المشهور فى أفعل العارى عن معنى التفضيل التزام الافراد والتذكير لما ستعرفه من أن مافى شرح التسهيل فى المجرد من أل والاضافة دون من (قوله كقولهم الخ) فيه مع ماقبله لف ونشر مرتب (قوله الناقص والأشج أعدلا بنى مروان) أى عادلاهم لأنه لم يشاركهما أحد من بنى مروان فى العدل. والناقص هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان سمى بذلك لنقصه أرزاق الجند. والأشج عمر بن عبد العزيز بن مروان سمى بذلك لشجة أصابته بضرب الدابة (قوله من بين قريش) أى حال كونه من بينهم أى من وسطهم وخيارهم (قوله لمجرد التخصيص) أى تخصيص الموصوف بأنه من القوم الفلانى مثلا لالبيان المفضل عليه سم (قوله الى ما) أى مضاف اليه ليس هو أى أفعل بعضه أى المضاف اليه الواقع عليه ما و [illegible] غير ماهى له أبرز الضمير (قوله إلا بعض ماأضيف اليه) أى مشمولا لما أضيف اليه بحسب المعنى الوضعى و [illegible] . المراد منه فى المقام اذ المراد من المضاف اليه غير الموصوف مما يشاركه فى المعنى الوضعى فلا يلزم تفضيل الشىء على نفسه قاله سم وفى كلام الدمامينى أن الحصر الذى ذكره الشارح مذهب البصريين دون الكوفيين (قوله فلذلك) أى لكون المنوى فيه معنى من لا يكون الا بعض ماأضيف اليه ومالم ينو فيه معنى من لعدم نية المفاضلة أصلا أو نيتها لاعلى المضاف اليه وحده بل على كل ماسواه لايجب فيه ذلك (قوله ان قصد الأحسن من بينهم أو قصد حسنهم) لأن أفعل على هذين الوجهين ليس على معنى من فلا يجب كونه بعض

{ تنبيه } : يرد أفعل التفضيل عاريا عن معنى التفضيل

ماأضيف اليه وقوله. ويمتنع ان قصد أحسن منهم أى لكون المنوى فيه معنى من يجب أن يكون بعض ماأضيف اليه وأفعل هنا ليس بعض ماأضيف [illegible] افة الشيء الى نفسه فى اخوته فلو قيل يوسف أحسن الاخوة صح لتحقق الشرط لأن يوسف أحد الاخوة (قوله يرد أفعل التفضيل الخ) أعاده مع علمه مماقدمه توطئة لذكر الخلاف فيه وذكر أمثلة له [illegible] وعبارة التسهيل واستعماله أى استعمال أفعل التفضيل عاريا من الاضافة والألف واللام دون من مجردا عن معنى التفضيل مؤولا باسم فاعل نحو «هو أعلم بكم» أى عالم أو صفة مشبهة نحو «وهو أهون عليه» أى هين مطرد عند أبى العباس المبرد لكثرة الوارد منه والأصح قصره على السماع ولزومه الافراد والتذكير فيما ورد كذلك أكثر من المطابقة اهـ مع ايضاح من الدمامينى ومنها يؤخذ أن محل الخلاف وجواز المطابقة وتركها هو المجرد من أل والاضافة فلاينافى مامر وحينئذ كان المناسب للشارح ترك التمثيل بقوله فشركما الخ لأنه مضاف وأن محل وروده كذلك اذا لم يقترن بمن فالمقترن بمن لايصح تجريده عن معنى التفضيل أصلا لاقياسا ولا سماعا لأن من هذه هى الجارة للمفضول . قاله الدمامينى ولا يرد عليه قولهم فى التهكم أنت أعلم من الحمار ولاقولهم العسل أحلى من الخل لحصول المشاركة التقديرية. وصرح فى التسهيل بأن محل عدم تجرد أفعل المقرون بمن فى غير التهكم وأن المفضل عليه فى التهكم يرد بدون مشاركة المفضل تحقيقا وتقديرا نحو أنت أعلم من الحمار والأوجه ماقدمناه من تقدير المشاركة فى التهكم أيضا . وقال الدمامينى أيضا وههنا تنبيهان : الأول قال فى الكشاف من وجيز كلامهم الصيف أحر من الشتاء أى الصيف أبلغ فى حره من الشتاء فى برده هذا نصه وعلى هذا يؤول قولهم العسل أحلى من الخل ونحوه. وتحرير هذا الموضع أن يقال لأفعل أربع حالات : احداها وهى الحالة الأصلية أن يدل على ثلاثة أمور : أحدها اتصاف من هو له بالحدث الذى اشتق منه وبهذا الأمر كان وصفا . والثانى مشاركة مصحوبه له فى تلك الصفة . والثالث تمييز موصوفه على مصحوبه فيها وبكل من هذين الأمرين فارق غيره من الصفات. الحالة الثانية أن يخلع عنه ماامتاز به عن الصفات ويتجرد للمعنى الوصفى . الحالة الثالثة أن تبقى عليه أموره الثلاثة ولكن يخلع عنه قيد الأمر الثانى ويخلفه قيد آخر وذلك أن الأمر الثانى هو الاشتراك كان مقيدا بتلك الصفة فصار مقيدا بالزيادة ، ألاترى أن المعنى فى المثال أن للعسل حلاوة وأن تلك الحلاوة زائدة وأن زيادتها أكثر من زيادة حموضة الخل . الحالة الرابعة أن يخلع عنه الامر الثانى وقيد الامر الثالث وهو كون الزيادة على مصحوبه فتكون دلالته على الاتصاف بالحدث وزيادة مطلقة كما فى يوسف أحسن إخوته اهـ وقد تمنع دعواه خلع الأمر الثانى عنه فى الحالة الرابعة . ثم قال: التنبيه الثانى من كلامهم المشهور زيد أعقل من أن يكذب وظاهره مشكل إذ قضيته تفضيل زيد فى العقل على الكذب ولامعنى له وقد وجهه فى المغنى بتوجيهين : أحدهما أن يكون الكلام على تأويل أن والفعل بالمصدر وتأويل المصدر بالوصف كما قيل فى قوله تعالى «وما كان هذا القرآن أن يفترى» أن التقدير ما كان افتراء بمعنى ما كان مفترى وفى قوله تعالى «ثم يعودون لما قالوا» أن التقدير يعودون للقول بمعنى يعودون للمقول فيهن لفظ الظهار كما هو الوافق لقول [illegible] كما قاله هو العود الى المرأة لاالعود إلى القول نفسه كما يقوله أهل الظاهر لكن يضعف هذا الوجه أن التفضيل [illegible] . الثانى أن أفعل ضمن معنى أبعد فمعنى المثال زيد أبعد الناس من الكذب [illegible] على غيره فمن هذه ليست الجارة للمفضول بل متعلقة بأفعل لتضمنه معنى أبعد والمفضول متروك أبدا فى مثل ذلك لقصد [illegible] وهذا الثانى وان أقره فيه أيضا نظر من جهة أن الفعل الذى يسبك هو ومابعده فى المثال بالمصدر مستند إلى ضمير [illegible] عند السبك أن يضاف المصدر الى هذا الضمير كما تقول فى أعجبنى ماصنعت المعنى أعجبنى صنعك واذا فعل ذلك فى المثال [illegible] زيد أبعد الناس من كذبه فيلزم مشاركة الناس له فى البعد من كذب نفسه وزيادته عليهم فى ذلك البعد. وهذا عن مظان التوجيه بمعزل. وقال الرضى ليس المقصود فى نحو قولهم أنا أكبر من الشعر وأنت أعظم من أن تقول كذا تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بعدهما عن الشعر والقول. وأفعل التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول فمن فى مثله ليست تفضيلية بل هى مثلها فى قولك أنا بعيد منه تعلقت بأفعل التفضيل بمعنى متباعد بلا تفضيل اهـ باختصار . وحاصل كلام الرضى أن أفعل التفضيل

نحو « ربكم أعلم بكم - وهو أهون عليه » وقوله :

٥٩٩ وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ ❊ بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ وقوله :

٦٠٠ إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا ❊ بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ وقوله :

❊ فَشَرُّكُمَا لِخَيْرِكُمَا الْفِدَاءُ ❊

. قاسه المبرد. وقال في التسهيل : والأصح قصره على السماع وحكى ابن الأنبارى عن أبي عبيدة القول بورود أفعل التفضيل مؤولا بما لا تفضيل فيه قال : ولم يسلم له النحويون هذا الاختيار، وقالوا لا يخلو أفعل التفضيل من التفضيل، وتأولوا ما استدل به. قال في شرح التسهيل. والذى سمع منه فالمشهور فيه التزام الافراد والتذكير. وقد يجمع اذا كان ... جما كقوله :

٦٠١ إِذَا غَابَ عَنْكُمْ أَسْوَدُ الْعَيْنِ كُنْتُمُ ❊ كِرَامًا وَأَنْتُمْ مَا أَقَامَ أَلَائِمُ

فهذا كرمستعمل في بعض مدلوله دون بعض وورد(١) عليه أيضا أن فيه نسبة نحو قول كذا والكذب الى المخاطب وقد يدفع هذا نظير الدمامينى في الثانى بأن نسبة ذلك اليه لتوهمه فيه لا تلبسه به فافهم (قوله نحو ربكم أعلم بكم الخ) انما أول في هذين الموضعين بما ذكر لأنه لا مشارك لله سبحانه وتعالى في علمه ولا تتفاوت المقدورات بالنسبة الى قدرته اهـ دمامينى (قوله وان مدت الأيدى الخ) الشاهد في بأعجلهم وأعجل فانهما بمعنى العجل لا في أجشع لأنه كأعور وأجهر كما يؤخذ من قول العينى الأجشع الحريص على الأكل. لكن قول القاموس الجشع محركة أشد الحرص وقد جشع كفرح فهو جشع صريح في أن الوصف منه جشع بفتح فكسر فيكون أجشع أفعل تفضيل (قوله سمك السماء) أى رفعها فهو سمك ومصدره سمك ويستعمل لازما بمعنى ارتفع ومصدره سموك والمراد بالبيت الكعبة وسيأتى وجه آخر والدعائم جمع دعامة بالكسر وهى الاسطوانة (قوله فشركما الخ) قبله ❊ أتهجوه ولست له بكفء ❊ قاله حسان يخاطب به من هجا النبى صلى الله عليه وسلم (قوله وحكى ابن الانبارى الخ) اشارة الى قول ثالث أن أفعل التفضيل لا يجرد عن معنى التفضيل لا سماعا ولا قياسا (قوله وتأولوا ما استدل به) أما ربكم أعلم بكم فلا مانع من جعله للتفضيل باعتبار بعض الوجوه أى أعلم بكم من غيره العالم ببعض أحوالكم فالمشاركة في مطلق علم. وأما وهو أهون عليه فيجعل التفضيل فيه باعتبار الاعتقاد الحاصل لكثير من قياس الغائب على الشاهد أو باعتبار عادة الحوادث لا نفس الأمر. وأما بأعجلهم وأعجل فلا مانع من جعلهما للتفضيل. وأما أعز وأطول فقال السعد المراد بالبيت بيت المجد والشرف وقوله أعز وأطول أى من دعائم كل بيت وعلى هذا هما للتفضيل ❊ وأما فشركما لخيركما الفداء ❊ فشر وخير فيه ليسا أفعل تفضيل بل اسمان كالسهل والصعب لأنهما يردان كذلك. هذا ما ظهر فجعل البعض تأويل ما استدل به بجعل التفضيل فيه باعتبار الاعتقاد لا نفس الأمر انما يصح في بعض ما استدل به لا في كله فتدبر (قوله اذا غاب) أى عدم. وأسود العين اسم جبل ومعنى البيت أنتم لئام أبدا لأن هذا الجبل لا يغيب

---

(٥٩٩) ذكر مستة في شواهد ماولا وان المشبهات بليس . والشاهد هنا في بأعجلهم فان وزنه افعل ولكنه لغير التفصيل هنا اذ المعنى لم ... الحريص على الأكل

(٦٠٠) قاله الفرزدق من قصيدة من ... فهما يتعدى ولا يتعدى نحو سمك الشيء ارتفع فمصدر الاول سمك والثانى سموك. وأراد بالبيت الكعبة شرفها الله تعالى. و ... بالكسر الاسطوانة والشاهد في أعز وأطول حيث لم يقصد بهما تفضيل بل هما بمعنى عزيزة وطويلة .

(٦٠١) قاله ... دق من الطويل. وأسود العين جبل . ... في النداء من قال انه اسم رجل ومنهم الركنى. يقول أنتم لئام أبدا لأن الجبل لا يغيب. وما أقام أى أسود العين اى مدة اقامته. وكنى به عن عدم ازالة البحث لؤمكم كالا يزول أسود العين عن موضعه.

(١) (قوله وورد) لا ورود له لما قالوه في الفرق بين المصدر الصريح وأن والفعل من أن الأول يفيد الحصول بالفعل دون الثانى.

قال واذا صح جمه لتجرده من معنى التفضيل جاز أن يؤنث فيكون قول ابن هانئ:

* كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعِهَا *

صحيحا اه (وَإِنْ تَكُنْ [illegible] مِنْ) الجارة (مُسْتَفْهِمًا * [illegible] ن ومجروره [illegible] بَدًا مُقَدَّ[illegible]

على أفعل التفضيل لا [illegible] دم كما فعل المصنف، إذ [illegible] الفصل بين العا[illegible] [illegible] بأجنبي و[illegible]

قائل به (كَمِثْلِ مِمَّنْ [illegible]) ومن أيهم أنت أفضل، ومن [illegible] كثر، ومن غلام أيهم أنت أفضل [illegible]

الاستفهام له الصدر (وَلَدَ[illegible] * إِخْبَارٍ) أي وعند عدم الاس[illegible] التَّقْدِيمُ نَزْرًا وُجِ[illegible]

٦٠٢ فَقَالَتْ لَنَا أَهْلًا وَسَهْلًا وَزَوَّدَتْ * [illegible] النَّ[illegible] مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ — وقوله:

وَلَا [illegible] فِيهَا غَيْرَ أَنَّ سَرِيعَهَا * [illegible] ف [illegible] لا شيء مِنْهُ[illegible] — وقوله

٦٠٤ [illegible] مَا ظَعِينَةً * فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّعِينَةِ أَمْلَحُ

(قوله وان تكن بتاومن الخ) بق[illegible] [illegible] أن يقال ان أريد الاستفها عن الفضل عليه وجب التقديم فتقول أمن زيد أنت أفضل فقد ذكر في علم المعاني ان المسئول [illegible] التقدم ليكون المسئول عنه قد وليها وان أريد الاستفهام عن المفضل وجب التأخير فتقول أأنت أفضل من زيد [illegible] وفاء بالقاعدة المذكورة سم (قوله لاعلى عملة الكلام الخ) وانما فعل الشارح مثل مافعله المصنف مجاراة لمثال المصنف لايقال اذا لم يقدم على الجملة خرج الاستفهام عن الصدارة لأنا نقول صدارته الواجبة له انما هي بالنسبة لما عمل فيه فقط وهو أفعل (قوله الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي) لان المبتدأ ليس من معمولات الخبر وقد يقال المختار جواز تقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدإ والخبر في السعة اذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا فليكن مافعله المصنف مثله إلا أن يفرق بقوة الخبر الفعلي بخلاف الخبر الذي هو أفعل تفضيل فتأمل (قوله التقديم نزرا وجدا) وفي التوضيح أنه ضرورة عند الجمهور (قوله أهلا وسهلا) أي أتيتم أهلا ومكانا سهلا وقوله جنى النحل أي شبيهه بدليل مابعده والاستشهاد بالبيت مبني على أن منه متعلق بأطيب. قال زكريا ويجوز تعلقه بزودت وحينئذ لاشاهد فيه (قوله ولا عيب فيها) أي في النساء المذكورة فيما قبله. وقوله غير أن الخ من تأكيد المدح بما يشبه الذم والقطوف بفتح القاف وفي آخره فاء المتقارب الخطا (قوله ظعينة) هي في الاصل الهودج كانت فيه امرأة أولم تكن

والشاهد في ألأم فانه جمع ألأم. وانما يجمع افعل اذا جرد عن معنى التفضيل وكان عاريا عن أل ومن مؤولا باسم الفاعل كالآية وله تعالى «هو أعلم بكم» أي عليم بكم وكذلك الأم بمعنى اللئيم

(٦٠٢) قاله الفرزدق من أبيات من الطويل. الفاء للعطف على ماتقدمه. وأهلا وسهلا منصوبان على تقدير أتيت أهلا فاستأنس، وأتيت مكانا سهلا. والواو في وزودت للحال أو بمعنى بل وهكذا روى أيضا. والشاهد في منه أطيب حيث قدم المجرور بمن على افعل التفضيل والحال أنه غير الاستفهام وهو قليل، و يروى أوما زودت هو أطيب فلا شاهد فيه

(٦٠٣) قاله ذو الرمة غيلان من قصيدة من الطويل. الواو للعطف. ولا لنفي الجنس وخبره محذوف. اي لاعيب حاصل فيها أي في النساء المذكورة فيما قبله، وغير نصب على الاستثناء. والقطوف بفتح القاف وفي آخره فاء وهو [illegible]

وقد وقع هذا البيت هكذا في نسخة ابن الناظم، وليس كذلك في ديوان ذي الرمه، بل فيه هكذا. غيران سريعها قطوف. والمعنى عليه. وهذا من تأكيد المدح بما يشبه الذم. والشاهد في منهن أكسل حيث قدم المجرور بمن على أفعل التفضيل وهو أكسل المرفوع على الخبرية

(٦٠٤) قاله جرير من الطويل. وسايرت من المسايرة. واسماء اسم امرأة فاعله. وظعينة مفعوله وهي الهودج كانت فيه امرأة أولم تكن. ومراده من في الهودج واملح افعل التفضيل من ملح الشيء بالضم ملحا وملوحة وملاحة أي حسن فهو مليح وملاح بالضم. والشاهد فيه حيث قدمت من مع مجرورها عليه وهو في غير الاستفهام قليل شاذ

(وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ) أى أفعل التفضيل يرفع الضمير المستتر فى كل لغة، ولا يرفع اسما ظاهرا ولا ضميرا بارزا الا قليلا. حكى سيبويه: مررت برجل أكرم منه أبوه، وذلك لأنه ضعيف الشبه باسم الفاعل من قبل انه فى حال تجريده لايؤنث ولا يثنى ولا يجمع، وهذا اذا لم يعاقب فعلا أى لم يحسن أن يقع موقعه فعل بمعناه (وَمَتَى * عَاقَبَ فِعْلاً فَكَثِيراً) رفعه الظاهر (ثَبَتَا) وذلك اذا سبقه نفى وكان مرفوعه أجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين، نحو مارأيت رجلا أحسن

ثم سميت المرأة مادامت فى الهودج ظعينة. واملح من الملاحة وهى الحسن (قوله ورفعه الظاهر) المراد به المصرح به فيشمل الضمير البارز المنفصل ولهذا أدرجه الشارح فى حيز تفسير كلام المصنف وان أفرده فيه بالذكر (قوله برفع الضمير المستتر) أى لأن العمل فيه ضعيف لايظهر أثره لفظا فلا يحتاج الى قوة العامل سم (قوله إلا قليلا) أى شاذا (قوله لانه ضعيف الشبه باسم الفاعل) أى مع عدم مايجبر الضعف من صحة وقوع فعل بمعناه موقعه فلا يرد أن الضعف موجود حتى فى مسئلة الكحل (قوله فى حال تجريده) مثلها حال اضافته الى نكرة وخص حالة التجريد بالذكر لأنها الأصل فيه كما سيأتى يعنى فلما ضعف بعدم قبول العلامات فى بعض أحواله انحطت رتبته فى جميعها فلم يعمل فى الاسم الظاهر الا بالشروط الآتية (قوله لايؤنث الخ) بهذا فارق الصفة المشبهة فانها تؤنث وتثنى وتجمع فلهذا عملت فى الظاهر كثيرا وان لم يكن لها فعل بمعناها وهو الثبوت (قوله اذا لم يعاقب فعلا) جارى فيه الناظم والا فالأحسن اسناد المعاقبة الى الفعل كما يشير اليه قول الشارح أى لم يحسن الخ فعلم أن قوله أى لم يحسن الخ تفسير باللازم فتفطن (قوله اذا سبقه نفى الخ) زاد غيره قيدا وهو أن يكون أفعل صفة لاسم جنس ليكون معتمدا عليه ولم يكف النفى كما فى اسم الفاعل لأنه لم يقو قوته ولهذا لاينصب المفعول به بخلاف اسم الفاعل وانما اشترط سبق النفى ليكون أفعل التفضيل بمعنى الفعل فيعمل عمله وذلك لأن النفى اذا دخل على أفعل توجه الى قيده وهو الزيادة فيزيلها فيبقى أصل حسن كحل عين رجل مقيسا الى حسن كحل عين زيد اما بأن يساويه أو يكون دونه ومقام المدح يأبى المساواة فيرجع المعنى الى أن حسن الكحل فى عين رجل دون حسنه فى عين زيد أفاده الجامى، وأورد عليه أنه لو كان زوال الزيادة بالنفى مجوزا لعمل اسم التفضيل فى ظاهر لجاز العمل فى نحو مارأيت رجلا أحسن منه أبوه. وأجيب بالفرق بينه وبين مثال الكحل بأن اسم التفضيل فى مثال الكحل خالف الأصل وهو تغاير المفضل والمفضل عليه ذاتا لاتحادهما فيه ذاتا فحصل فى معناه التفضيلى ضعف يقتضى أنه اذا زال بالنفى لم يبق لأفعل قوة اقتضاء حكمه وهو امتناع عمله فى الظاهر بخلاف نحو مارأيت رجلا أحسن منه أبوه فانه لاضعف فى معناه التفضيلى لاختلاف المفضل والمفضل عليه ذاتا فله قوة اقتضاء حكمه وقيل انما اشترط تقدم النفى ليقوى طلب الموصوف الصفة المقتضى ذلك لقوتها فى العمل وذلك لأن طلب النكرة للمخصص فى الاثبات دون طلبها له فى النفى لأنه فى الاثبات لزيادة الفائدة وفى النفى لصون الكلام عن كونه كذبا فانك إذا قلت مارأيت رجلا كان صدق الكلام موقوفا على تخصيص الرجل بأمر يمكن أنه لم يحصل لمن رأيته من الرجال بخلاف رأيت رجلا وفى هذا أيضا ماتقدم ايرادا وجوابا (قوله وكان مرفوعه أجنبيا) أى غير ملابس لضمير الموصوف بخلاف نحو مارأيت رجلا أحسن منه أبوه فالمراد نفى كونه سببيا بهذا المعنى فلا ينافى اشتراط ابن الحاجب كونه سببيا بمعنى أن للموصوف به تعلقا ما كما فى المثال قاله سم واعترض البعض على الشارح بأن هذا القيد مستغنى عنه بقوله مفضلا على نفسه باعتبارين لما علمت من أن المفضل والمفضل عليه فى نحو مارأيت رجلا أحسن منه أبوه يختلفان بالذات وفيه أن الاعتراض باغناء المتأخر عن المتقدم غير ناهض (قوله مفضلا على نفسه باعتبارين) كان ينبغى أن يقول باعتبار آخر لأن التفضيل أى الزيادة انما هو باعتبار واحد لا باعتبارين كما لايخفى إلا أن يجعل فيه اكتفاء والأصل ومفضولا فمعنى المثال أن الكحل باعتبار كونه فى عين زيد أحسن من نفسه باعتبار كونه فى عين غيره من الرجال وخرج به نحو مارأيت رجلا أحسن كحل عينه من كحل عين زيد لاختلاف المفضل والمفضل عليه ذاتا لأنه اعتبر فيه فردان من أفراد الكحل وأوقع التفاضيل بينهما بخلاف المثال المشهور فانه اعتبر فيه ماهية الكحل مقيدة بقيد تارة ومقيدة بآخر تارة أخرى. والظاهر الذى يرمز اليه صنيع الشارح أن هذه الشروط شروط لعمل أفعل التفضيل مطلقا فى الظاهر لا لعمل أفعل من فقط

فى عينه الكحل كحسنه فى عين زيد، فانه يجوز أن يقال: مارأيت رجلا يحسن فى عينه الكحل كحسنه فى عين زيد، لأن أفعل التفضيل انما قصر عن رفع الظاهر لأنه ليس له فعل بمعناه. وفى هذا المثال يصح أن يقع موقعه فعل بمعناه كما رأيت. وأيضا فلو لم يجعل المرفوع فاعلا لوجب كونه مبتدأ فيلزم الفصل بين أفعل ومن بأجنبى، والأصل أن يقع هذا الظاهر بين ضميرين: أولهما للموصوف وثانيهما للظاهر كما رأيت. و[illegible] حذف الضمير الثانى و[illegible] خل من اما على الاسم الظاهر أو على محله أو على ذى المحل فتقول من كحل عين زيد، [illegible] د، أو من زيد فتحذف مضافا أو مضافين وقد لا يؤتى بعد المرفوع بشئ نحو مارأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل. وقالوا [illegible] د أحسن به الجميل من زيد، والأصل ما أحد أحسن به الجميل من حسن الجميل بزيد، ثم أضيف الجميل الى زيد لملابسته اياه ثم حذف المضاف الأول ثم الثانى. ومثله قوله عليه الصلاة والسلام

كما بينه البعض فانظره (قوله فى عينه) حال من الكحل مقدم عليه أو ظرف لغو متعلق بأحسن وفى عين زيد حال من الضمير المجرور بمن (قوله فانه يجوز أن يقال الخ) تعليل لمحذوف أى وانما كان هذا المثال مما عاقب فيه أفعل الفعل لانه يجوز الخ (قوله لأن أفعل التفضيل الخ) علة لقول المصنف ومتى عاقب فعلا فكثيرا ثبتا (قوله لانه ليس له فعل بمعناه) أى فى الزيادة ليعمل عمله ولا يرد عليه أن أفعال الغلبة بمعناه نحو كاثرنى فكثرته أى غلبته فى الكثرة وزدت عليه فيها لعدم اطراد الغلبة فى كل مادة كما قاله سم نعم يرد عليه أن الصفة المشبهة ليس لها فعل بمعناها فى الثبوت مع عملها فى الظاهر وأن أفعل التفضيل المجرد عن معنى التفضيل بمعنى الفعل لعدم دلالته على الزيادة مع أنه لا يعمل فى الظاهر على مايقتضيه اطلاقهم وتعليلهم بما قدمه الشارح فى قوله وذلك لانه ضعيف الشبه الخ فلا يتم المطلوب بمجرد هذا التعليل بل مع ضميمة التعليل الذى قدمه الشارح فتنبه (قوله يصح أن يقع الخ) أى بمعونة المقام (قوله لوجب كونه مبتدأ) أى مخبرا عنه باسم التفضيل (قوله فيلزم الفصل) أى ولو تقديرا كما فى مارأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل فان تقديره مارأيت عينا كعين زيد أحسن فيها الكحل منه فى غيرها فلو لم يجعل الكحل فاعلا بل جعل مبتدأ لزم الفصل بأجنبى تقديرا فلا يقال لزوم الفصل بأجنبى غير مطرد لعدمه فى نحو هذا المثال أفاده سم والأجنبى هنا المبتدأ والمراد بالأجنبى هنا ماليس من معمولات ذلك العامل لا مالا تعلق له به بوجه ما ولم يجعل الكحل مبتدأ مؤخرا عن من فلا يلزم الفصل بأجنبى بأن يقال مارأيت رجلا أحسن فى عينه منه فى عين زيد الكحل فرارا من التزام مخالفة الأصل وهو تقديم مرجع الضمير عليه بلا ضرورة ولا مقدما على الوصف بأن يقال مارأيت رجلا الكحل أحسن فى عينه منه فى عين زيد فرارا من التزام تقديم غير الأهم وهو الوصف بلا ضرورة والتزام مخالفة الأصل وهو النعت بالمفرد بلا ضرورة (قوله فتقول من كحل عين زيد) قد يقال اذا قيل ذلك لم يكن المرفوع مفضلا على نفسه بل على غيره بالذات أما على أن أل فى الكحل عوض عن ضمير الرجل فالتغاير بالذات ظاهر وأما على أنها للجنس فلأن الماهية الكلية مغايرة بالذات لفردها الجزئى الا أن يختار الثانى و يقال لما كان الفرد مندرجا تحت الماهية الكلية كان كأنها نفسه والتغاير اعتبارى عامرة (قوله فتحذف مضافا) أى اذا دخلت من على المحل. وهو العين أو مضافين أى اذا دخلت من على ذى المحل وهو زيد (قوله وقد لا يؤتى بعد المرفوع بشىء) أى اختيارا وذلك اذا تقدم محل الفضل على أفعل كما فى مثال الشارح وكذا اذا تقدم صاحب محل الفضل على أفعل فيما يظهر كما فى مارأيت كزيد أحسن فى عينه الكحل فاقتصار البعض على الأول قصور ورأى بصرية على الظاهر والكاف اسمية وأحسن حال من مجرور الكاف على ماقاله البعض و يلزم عليه مجىء الحال من المضاف اليه بدون شرطه أو كعين وأحسن صفتان لعينا محذوفة و يصح غير ذلك (قوله وقالوا الخ) أى فأدخلوا من فى اللفظ على غير المحمول عليه وهو ملابسه كما بينه الشارح فهو كقولك مارأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل من عين زيد لكن مدخول من فى هذا التركيب محل الفضل عليه حقيقة وفى ما أحد أحسن به الجميل من زيد ملابس الفضل عليه لا محله حقيقة ولهذا ذكره الشارح هنا ولم يكتف بقوله سابقا وقد يحذف الضمير الثانى الخ فافهم (قوله من حسن الجميل بزيد) كان عليه إسقاط حسن لأن المفاضلة بين الجميل ونفسه باعتبارين. لا يقال الداعى الى ذكره تعلق بزيد به لأنا نقول على حذفه يكون بزيد حالا من مجرور من كما فى نظائره ولا حاجة الى مانقله شيخنا والبعض عن اللقانى وأقراه من التكلف. ومثل ذلك يقال فى الحديث ومثال

«مامن أيام أحب الى الله فيها الصوم» من أيام العشر. والأصل من محبة الصوم فى أيام العشر، ثم من محبة صوم أيام العشر، ثم من صوم أيام العشر، ثم من أيام العشر. وقول الناظم (كَلَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقِ * أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصِّدِّيقِ) والأصل من ولاية الفضل بالصديق فقس به ماذكر. ﴿تنبيهات﴾: الأول انما امتنع نحو رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد، ونحو مارأيت رجلا أحسن منه أبوه، وان كان أفعل فيهما يصح وقوع الفعل موقعه لأن المعتبر فى اطراد رفع أفعل التفضيل الظاهر جواز أن يقع موقعه الفعل الذى بنى منه مفيدا فائدته وهو فى هذين المثالين ليس كذلك، ألا ترى أنك لو قلت: رأيت رجلا يحسن فى عينه الكحل كحسنه فى عين زيد، أو يحسن فى عينه الكحل كحلا فى عين زيد بمعنى يفوقه فى الحسن فاتت الدلالة على التفضيل فى الأول وعلى الغريزة فى الثانى. وكذا القول فى مارأيت رجلا يحسن أبوه كحسنه اذا أتيت فى موضع أحسن بمضارع حسن حيث تفوت الدلالة على التفضيل، أو قلت مارأيت رجلا يحسنه أبوه فأتيت موضع أحسن بمضارع حسنه اذا فاقه فى الحسن حيث تغير الفعل الذى بنى منه أحسن ففاتت الدلالة على الغريزة المستفادة من أفعل التفضيل. ولو رمت أن توقع الفعل موقع أحسن على غير هذين الوجهين لم تستطع. الثانى قال فى شرح التسهيل لم يرد هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر بأفعل الا بعد نفى ولا بأس باستعماله بعد نهى أو استفهام فيه معنى النفى كقوله: لا يكن غيرك أحب اليه الخير منه اليك، وهل فى الناس رجل أحق به الحمد منه بمحسن لا يمن. الثالث قال فى شرح الكافية: أجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به، فان وجد مايوهم جواز ذلك جعل

الناظم الآتى (قوله مامن أيام أحب الخ) أفعل التفضيل فيه مصوغ من فعل للمفعول ففيه شذوذ من هذه الجهة الا على قول من يجعل الصوغ منه مقيسا عند أمن اللبس وكذا من جهة صوغه من زائد على الثلاثى ان كان من أحب الرباعى فان كان من حب الثلاثى فلا شذوذ فيه الا من الجهة الأولى وبهذا يعلم مافى كلام البعض من المؤاخذة (قوله أولى) فيه شذوذ من جهة أنه لافعل له لأنه بمعنى أحق ولم يستعمل من هذه المادة فعل بهذا المعنى لأن الفعل المستعمل منها ولى بمعنى تولى أو تبع وبهذا يعلم حسن قوله ومتى عاقب فعلا ولم يقل فعله ولا الفعل لئلا يخرج مثل هذا أفاده شيخنا نقلا عن يس قال البعض وينازعه قول الشارح الآتى لأن المعتبر فى اطراد الخ اه أى حيث قيد الفعل بالذى بنى منه أفعل ويندفع بأن القيد مبنى على الغالب فتدبر (قوله انما امتنع نحو الخ) المانع فى المثال الاول عدم سبق النفى وفى الثانى عدم كون المرفوع أجنبيا (قوله مفيدا فائدته) أى فائدة أفعل من الدلالة على التفضيل وعلى الغريزة كما يؤخذ مما بعده (قوله ألا ترى أنك لو قلت الخ) هذا متعلق بالمثال الاول وقوله وكذا القول الخ متعلق بالمثال الثانى (قوله كحلا) مفعول يحسن لتضمنه معنى يفوق (قوله وعلى الغريزة فى الثانى) لأن يحسن فيه مضارع حسنه اذا فاقه فى الحسن فهو متعد وأفعال الغرائز لازمة (قوله حيث تفوت الدلالة على التفضيل) أورد عليه سم أن المثال المشهور يصدق لغة بصورتين نقص حسن كحل عين الرجل عن حسن كحل عين زيد وتساويهما والمراد بحسب المقام الأولى لا الثانية كما تقدم ومثله مارأيت رجلا أحسن منه أبوه لصدقه بنقص حسن الأب ومساواته واذا عبر بالفعل فيهما صدق التركيب لغة بالأولى وكذا بزيادة حسن كحل عين الرجل وحسن الأب على بعد والمقام يعين الأولى فالتركيبان مستويان فى المعنى سواء عبر فيهما بأفعل أو بالفعل فالحكم بفوات الدلالة على التفضيل فى أحدهما دون الآخر تحكم (قوله على غير هذين الوجهين) يعنى بهما كونه مضارع حسن اللازم وكونه مضارع حسنه أى فاقه فى الحسن (قوله منه) أى الحمد وقوله بمحسن حال من مجرور من أى حالة كونه ملابسا لمن ذكر (قوله أجمعوا الخ) ينافيه قوله بعد وأجاز بعضهم الخ الا أن يقال لم يعتد المصنف بمخالفة هذا المجيز فحكى الاجماع أو يقال الاجماع فى غير المتجرد عن معنى التفضيل كما يؤخذ من تعليل المجيز وكما فى شرح الدمامينى على المغنى فتدبر (قوله لا ينصب المفعول به) أى بل يصل اليه بواسطة اللام نحو هو أوعى للعلم فان كان مما يتعدى لاثنين نصب الآخر بفعل مقدر نحو أكسى للفقراء الثياب أى يكسوهم الثياب قاله الدمامينى. قال المصرح وكذا

نصبه بفعل مقدر يفسره أفعل، نحو «الله أعلم حيث يجعل رسالته» فحيث هنا معمول :

نصب بفعل مقدر يدل عليه أعلم. ومنه قوله : * وَأَضْرَبُ مِنَّا بِالسُّيُوفِ القَوَانِسَا *

وأجاز بعضهم أن يكون أفعل هو العامل لتجرده عن معنى التفضيل اهـ ﴿ خاتمة ﴾ في تعدية أفعل التفضيل بحروف الجر. قال في شرح الكافية وجملة القول في ذلك أن أفعل التفضيل اذا كان من متعد بنفسه دال على حب او بغض عدى باللام الى ماهو مفعول في المعنى وبالى الى ماهو فاعل في المعنى، نحو المؤمن أحب لله من نفسه، وهو أحب الى الله من غيره وان كان من متعد بنفسه [illegible] علم عدى بالباء نحو زيد أعرف [illegible] ى به، وان كان من متعد بنفسه غير ماتقدم عدى باللام نحو هو أطلب للثأر وأنفع للجار، وان كان من متعد بحر[illegible] عدى به لا بغيره، نحو هو أزهد في الدنيا وأسرع الى الخير وأبعد من الاثم وأحرص على الحمد وأجدر بالحلم وأحيد [illegible] لخنى. ولفعل التعجب من هذا الاستعمال ما لأفعل التفضيل، نحو ما أحب المؤمن لله وما أحبه الى الله، وما أعرفه [illegible] وأقطعه للعوائق وأغضه لطرفه وأزهده في الدنيا، وأسرعه الى الخير، وأحرصه عليه، وأجدره به اهـ وقد سبق بعض ذلك في بابه والله تعالى اعلم

﴿ النعت ﴾

(يَتْبَعُ فِي ٱلْإِعْرَابِ ٱلْأَسْمَاءَ ٱلْأُوَلْ * نَعْتٌ وَتَوْكِيدٌ

لا ينصب المفعول معه والمفعول المطلق والتمييز الا اذا كان فاعلا في المعنى نحو زيد أحسن الناس وجها و يجوز نصبه للباقي وقال بعضهم غلط من قال ان أفعل التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى « هو أهدى سبيلا » وليس تمييزا لأنه ليس فاعلا في المعنى (قوله فحيث هنا مفعول به لا مفعول فيه) اعترضه أبو حيان بأنه ضرب من التصرف وحيث لا تتصرف وفي المرادي على التسهيل ام تجيء حيث فاعلا ولا مفعولا به ولا مبتدأ اهـ وفي التسهيل أن تصرفها نادر قال الدماميني ولو قيل ان المراد يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يبعد وفيه إبقاء حيث على ماعهد لها من ظرفيتها . والمعنى أن الله تعالى لن يؤتيكم مثل ما آتى رسله لأنه يعلم مافيهم من الذكاء والطهارة والفضل والصلاحية للارسال ولستم كذلك. قال الشمني بل هو بعيد لما فيه من حذف المفعول والاسم الموصول وبعض صلته بلا دليل (قوله القوانسا) جمع قونس وهو أعلى البيضة وعظم ناتىء بين أذنى الفرس كما في القاموس (قوله لتجرده عن معنى التفضيل) رد بأنه وان أول بما لا تفضيل فيه لا يلزم كون تعديه كتعديه وخصوصيات الألفاظ لا تنكر وأجاب الدماميني بأن أصل المتوافقين معنى أن يتوافقا حكما (قوله وجملة القول) أى مجمله أى مجموعه فهو من الاجمال بمعنى الجمع ضد التفريق لا من الاجمال ضد التفصيل والبيان (قوله دال على حب أو بغض) أى على معناهما فيشمل ما كان من مادة الكراهة مثلا (قوله وهو أحب الى الله من غيره) أى يحب الله المؤمن أكثر من محبته للكافر قال البعض وظاهره أنه حينئذ مجرد عن معنى التفضيل إذ لا يحب الله تعالى الكافر أصلا اهـ وفيه أنه ينافيه ما اشتهر وقدمه هو أيضا من [illegible] القرآن بمن لا يتجرد عن معنى التفضيل والذى ينبغي عندي أنه غير مجرد عن ذلك بل فيه معنى التفضيل باعتبار محبة الله تعالى الكافر من حيث كونه مخلوقا له مثلا فتأمل (قوله وأحيد عن الخنى) بفتح الخاء المعجمة أى أميل عن الزنا (قوله وقد سبق بعض ذلك في بابه) فيه أنه ذكر جميع هذا التفصيل في أفعل التعجب في بابه لا بعضه فقط والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ النعت ﴾

و يقال له الوصف والصفة وقيل النعت خاص بما يتغير كقائم وضارب والوصف والصفة لا يختصان به بل يشملان نحو عالم وفاضل وعلى الثاني يقال صفات الله وأوصافه ولا يقال نعوته والذي في القاموس أن النعت والوصف مصدران بمعنى واحد وأن الصفة تطلق مصدرا بمعنى الوصف واسما لما قام بالذات كالعلم والسواد (قوله في الاعراب) يرد عليه نحو قام قام زيد ولا لا

وَعطفٌ وَبَدَلْ) وتسمى لأجل ذلك التوابع . فالتابع هو المشارك لما قبله فى اعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر . فخرج بالحاصل والمتجدد خبر المبتدا والمفعول الثانى وحال المنصوب. وبغير خبر حامض من قولك هذا حلو حامض.
﴿ تنبيهات ﴾ : الأول سيأتى أن التوكيد والبدل وعطف النسق تتبع غير الاسم وانما خص الأسماء بالذكر لكونها الأصل فى ذلك. الثانى فى قوله الأول اشارة الى منع تقديم التابع على متبوعه. وأجاز صاحب البديع تقديم الصفة

وعطف النسق اذا لم يكن للمعطوف عليه اعراب كالجملة المستأنفة والجواب أن المراد فى الاعراب وجودا أو عدما فيدخل ما ذكر وردأيضا يا زيد الفاضل و يا سعيد كرز بضم الفاضل وكرز إتباعا الضمة زيد وسعيد فان تبعية الفاضل وكرز لزيد وسعيد فى الضم ليست تبعية فى الاعراب والجواب أن المراد الاعراب ومايشبهه من حركة عارضة لغير الاعراب مع أنهما تابعان لزيد وسعيد فى اعراب غير ظاهر بل هو محلى فى المتبوع وتقديرى فى التابع منع من ظهوره حركة الاتباع فعلم أن ضمة التابع ليست ضمة اعراب لعدم الرافع ولا ضمة بناء لعدم مقتضيه هذا هو التحقيق. ثم المراد الاعراب لفظا أو تقديرا أو محلا فيدخل نحو جحر ضب خرب فخرب تابع لجحر ورفعه مقدر ونحو رحم الله سيبويه الذى كان ماهرا فى العربية فسيبويه والذى متوافقان فى الاعراب محلا ﴿ فائدة ﴾ الجواز يختص بالجر و بالنعت قليلا والتوكيد نادرا على ما فى التسهيل والمغنى. وقال الناظم فى العمدة يجوز فى العطف لكن بالواو خاصة وجعل منه وأرجلكم فى قراءة الجر وضعفه فى المغنى بأن العاطف يمنع التجاور وعلى منع عطف الجوار يكون جر الأرجل للعطف على الرءوس لا لتمسح بل لينبه بعطفها على الممسوح على طلب الاقتصاد فى غسلها الذى هو مظنة الاسراف لكونها من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها وجىء بالغاية دفعا لتوهم أنها تمسح لأن المسح لم تضرب له غاية فى الشرع كذا فى الكشاف و يلزم عليه اما استعمال المسح فى حقيقته بالنسبة الى الرءوس وفى مجازه وهو الغسل الشبيه بالمسح فى قلة الماء بالنسبة الى الأرجل وصاحب الكشاف ممن عنه واما جعل العطف من عطف الجمل بتقدير وامسحوا بأرجلكم فتكون الأرجل معطوفة على الرءوس على هذا باعتبار صورة اللفظ وفى هذا حذف الجار وابقاء عمله وهو ضعيف الا أن يقال قوة الدلالة عليه بسبق مثله تدفع الضعف. قال شيخنا السيد قال بعضهم الجر بالجوار مقيس عند سيبويه سماع عند الفراء اه وفى الدمامينى أن ابن جنى أنكره وجعل خرب صفة ضب بتقدير مضاف أى خرب جحره وان حركة الجوار حركة مناسبة لا حركة اعرابية وأن الحركة الاعرابية مقدرة بحسب ما يقتضيه عامل المتبوع وعبارة المغنى أنكر ابن جنى الجر على الجوار وجعل خرب صفة لضب والأصل خرب جحره ثم أنيب المضاف اليه عن المضاف فارتفع واستتر و يلزمه استتار الضمير مع جريان الصفة على غير ما هى له وهو لا يجوز عند البصريين وان أمن اللبس (قوله وعطف) أى بيان أو نسق (قوله الحاصل) أى فى هذا التركيب والمتجدد أى تركيب آخر (قوله غير خبر) حال من ضمير المشارك (قوله فخرج بالحاصل والتجدد) أى بمجموعهما ولو قال فخرج بقولنا والمتجدد لكان أحسن لأنه المخرج لخبر المبتدا أى غير الثانى من الخبر المتعدد كما يدل عليه ما بعده (قوله حامض الخ) مقتضاه أن حامض خبر بعد خبر وهو الموافق لما سبق أن نحو الرمان حلو حامض مما تعدد فيه الخبر لفظا ولا ينافيه قول بعضهم انه جزء خبر لأنه ناظر الى المعنى (قوله ان التوكيد) أى اللفظى أما المعنوى فمختص بالأسماء كالنعت وعطف البيان ولذلك كانت الأسماء أصلا فى ذلك (قوله لكونها الأصل فى ذلك) فيكون تقديمها على الفاعل فى عبارته للاهتمام لا للحصر (قوله الى منع تقديم ا[illegible] مثل التابع معموله فلا يجوز هذا طعامك رجل يأكل قال البعض لأن المعمول لا يحل الا حيث يحل عامله اه [illegible] بنحو زيدا لم أضرب. وجوز الكوفيون تقديم المعمول ووافقهم الزمخ[illegible] [illegible]لى « وقل لهم فى أنفسهم قو[illegible] [illegible] يجعل فى أنفسهم متعلقا ببليغا ﴿ فائدة ﴾ يجوز الفصل بين التابع والمتبوع بغير أجنبى محض كمعمول الوصف نحو « ذلك حشر علينا يسير » ومعمول الموصوف نحو يعجبنى ضربك زيدا الشديد وعامله نحو زيدا اضربت القائم ومفسر عامله نحو « ان امرؤ هلك ليس له ولد » ومعمول عامل الموصوف نحو « سبحان الله عما يصفون عالم الغيب » والمبتدأ الذى خبره فيه الموصوف نحو « أفى الله شك فاطر السموات والارض » والخبر نحو زيد قائم العاقل والقسم نحو زيد والله العاقل قائم وجواب القسم نحو « بلى وربى لتأتينكم عالم الغيب » والاعتراض نحو

على الموصوف اذا كان لاثنين او جماعة وقد تقدم احد الوصوفين، فتقول قام زيد العاقلان وعمرو. ومنه قوله :

٦٠٥ وَلَسْتُ مُقِرًّا لِلرِّجَالِ ظُلَامَةً * أَبَى ذَاكَ عَمِّى الْأَكْرَمَانِ وَخَالِيَا

واجاز الكوفيون تقديم المعطوف بشروط تذكر فى موضعها . الثالث اختلف فى العامل فى التابع فذهب الجمهور الى ان العامل فيه هو العامل فى المتبوع واختاره الناظم وهو ظاهر مذهب سيبويه . الرابع لم يتعرض هنا لبيان رتبة التابع . قال فى التسهيل : ويبدأ عند اجتماع التوابع بالنعت، ثم بعطف البيان، ثم بالتوكيد، ثم بالبدل، ثم بالنسق أى فيقال: جاء الرجل الفاضل أبو بكر نفسه اخوك وزيد . الخامس قدم فى التسهيل باب التوكيد على باب النعت، وكذا فعل

«وانه لقسم لو تعلمون عظيم» والاستثناء نحو ما جاءنى أحد الا زيدا خير منك ومن الفصل بين التأكيد والمؤكد «ولا يحزن ويرضين بما آتيتهن كلهن» و بين المعطوف والمعطوف عليه «وامسحوا برءوسكم» فصل به الأيدى والأرجل على قراءة نصب الأرجل و بين البدل والمبدل منه «قم الليل الا قليلا نصفه» بخلاف الأجنبى بالكلية من التابع والمتبوع فلا يقال مررت برجل على فرس عاقل أبيض وكذا لا يجوز فصل نعت المبهم ونحوه مما لا يستغنى عن الصفة من منعوته فلا يقال ضربت هذا زيدا الرجل ولا الشعرى طلعت العبور كذا فى الهمع. واعترض الأخير باستغناء الشعرى فى قوله تعالى «وأنه هو رب الشعرى» وماذكره من أن نصفه بدل من الليل هو أحد أوجه ذكرها البيضاوى وغيره والاستثناء عليه من نصفه والضمير فى منه وعليه للأقل من النصف كالثلث فيكون التخيير بين الأقل منه كالربع والأكثر منه كالنصف، ومنها أن الاستثناء من الليل ونصفه بدل من قليلا فيكون التخيير بين النصف والزائد عليه كالثلثين والناقص عنه كالثلث واعترضه الشهاب القرافى بأنه يقتضى تسمية النصف قليلا وهى غير معروفة فى استعمال اللغة واختار أن نصفه بدل من الليل الا قليلا وأن المراد بالليل الليالى بناء على استغراقية أل و بالقليل منها الليالى الأعذار كالمرض والسفر فأبدل نصفه من الليالى التى لا عذر فيها والمعنى قم الليالى التى لا عذر فيها نصفها أى نصف كل منها لكن ذكر الضمير المضاف اليه نصف لكون الليل مفردا مذكرا فى اللفظ وأن المراد بالقليل فى قوله أو انقص منه قليلا أو زد عليه أى قليلا هو السدس فخير صلى الله عليه وسلم بين قيام نصف الليل وثلثه وثلثيه (قوله اذا كان) أى الصفة والتذكير باعتبار المذكور أو النعت وفى بعض النسخ اذا كانت وهى ظاهرة (قوله ظلامة) قال البعض منصوب بنزع الخافض أى بظلامة اهـ ولا حاجة اليه بل الظاهر أنه مفعول به حقيقة أى ولست مبقيا ظلامة لأحد بل أزيلها قال العينى وتبعه غيره كشيخنا والبعض وذاك اشارة الى المذكور من الظلامة اهـ والأحسن ارجاع الاشارة الى اقرار الظلامة المفهوم من مقرا وفتح ياء المتكلم جائز اختيارا اجماعا فقول العينى حركت الياء للضرورة غير صحيح (قوله بشروط تذكر فى موضعها) أى عند قوله وحذف متبوع الخ (قوله اختلف فى العامل فى التابع) أى غير البدل بقرينة قوله فذهب الخ لأن مذهب الجمهور فى البدل كما فى الهمع أن عامله محذوف بدليل ظهوره جوازا مع الظاهر ووجوبا مع الضمير نحو مررت بزيد به فاعادة عامل الجر فى نحوه واجبة وبهذا يعلم ما فى كلام الاسقاطى من الخلل و زيف الدمامينى الدليل بجعل الجار والمجرور الثانى بدلا من الجار والمجرور الأول والعامل ما قبل الجار الأول وهو غير معاد . وأما مذهب غيرهم فهو أن العامل فى البدل هو العامل فى المبدل منه (قوله فذهب الجمهور) وقيل العامل فى النعت والبيان والتوكيد التبعية وقيل مقدر وفى النسق مقدر وقيل حرف العطف نيابة كذا فى الدمامينى والهمع قال الدمامينى فائدة الخلاف عدم جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل فيه هو الأول اهـ و يظهر أن الأمر كذلك على القول بأن العامل التبعية تأمل (قوله ثم عطف البيان) أى ثم يبدأ به بعدما عرفيا أى بالنسبة لما بعده وكذا يقال فيما بعده

(٦٠٥) هو من الطويل وصدره : * ولست مقرا للرجال ظلامة * وذاك اشارة الى ما ذكر من الظلامة. وعمى فاعل أبى أى امتنع وخاليا أصله وخالى حركت الياء للضرورة. والشاهد فى الأكرمان فانه صفة للعم والخال فقدمهما على أحد الموصوفين. ونحوه قام زيد العاقلان وعمرو فالجمهور على رده .

ابن السراج وأبو على والزمخشرى وهو حسن لأن التوكيد بمعنى الأول والنعت على خلاف معناه لأنه يتضمن حقيقة الأول وحالا من أحواله، والتوكيد يتضمن حقيقة الأول فقط. وقدم فى الكافية النعت كما هنا. وكذا فعل أبو الفتح والزجاجى والجزولى نظرا لما سبق فى التنبيه الرابع (فَالنَّعْتُ)فى عرف النحاة (تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقْ)أى مكمل التبوع (بِوَسْمِهِ) أى بوسم التبوع أى علامته (أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ) فالتابع جنس يشمل جميع التوابع المذكورة، ومتم ماسبق مخرج للبدل والنسق، وبوسمه أو وسم مابه اعتلق مخرج لعطف البيان والتوكيد لأنهما شاركا النعت فى اتمام ماسبق، لأن الثلاثة تكمل دلالته وترفع اشتراكه واحتماله، الا أن النعت يوصل إلى ذلك بدلالته على معنى فى المنعوت أو فى متعلقه، والتوكيد والبيان ليسا كذلك. والمراد بالمتم المفيد مايطلبه المتبوع بحسب المقام من توضيح نحو جاء فى زيد التاجر أو التاجر أبوه، أو تخصيص نحو جاء فى رجل تاجر أو تاجر أبوه، أو تعميم نحو يرزق الله عباده الطائعين والعاصين الساعية أقدامهم والساكنة أجسامهم، أو مدح نحو الحمد لله رب العالمين الجزيل عطاؤه، أو ذم نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها، أو ترحم نحو اللهم أنا عبدك المسكين المنكسر قلبه، أو توكيد نحو أمس الدابر المنقضى أمده لا يعود، أو ابهام نحو تصدقت بصدقة كثيرة أو قليلة نافع ثوابها أو شائع احتسابها، أو تفصيل نحو مررت برجلين عربى وعجمى كريم أبواهما لئيم أحدهما. ويسمى الأول من هذه الأمثلة نعتا حقيقيا والثانى سببيا (فَلْيُعْطَ) النعت مطلقا

الا قوله ثم بالنسق فلا يتأتى فيه البدء العرفى فيقدر له عامل يناسبه أى ثم يؤتى بالنسق ولك تقديره فى الكل (قوله لأن التوكيد بمعنى الأول) أى فهو كالجزء من النعت لدلالة النعت على الأول وزيادة والجزء مقدم على الكل وكون التوكيد بمعنى الأول ظاهر فى التوكيد اللفظى وفى المعنوى بالنفس والعين وأما بكل وأجمع ففيه نظر لزيادته لافادة الشمول فتأمل (قوله وحالا من أحواله) هذا فى النعت الحقيقى واقتصر عليه لكونه الأصل (قوله نظرا لما سبق الخ) أى من كونه يبدأ به عند اجتماع التوابع (قوله متم ماسبق) أى المقصود منه أصالة اتمام متبوعه أى ايضاحه أو تخصيصه كما سيأتى فلا يرد النعت لغير الايضاح والتخصيص كالمدح والذم والتأكيد لأن هذا أمر عارض ومنه النعت الكاشف اذا خوطب به العالم بحقيقة المنعوت وسيدفع الشارح الايراد بوجه آخر. وبحث فى التعريف بأنه غير مانع لشموله لقولهم ياهذا ذا الجمة مع أنه عطف بيان عند سيبويه كما سيأتى والمراد ماسبق ولو تقديرا ليشمل المنعوت المحذوف (قوله بوسمه) الباء سببية والوسم يطلق بمعنى العلامة وجرى على هذا الشارح وعليه يقدر مضاف أى بافهام وسمه. ويطلق بالمعنى المصدرى وهو الوسم بالسمة وهى العلامة ولا تقدير على هذا. ومعنى العبارة تابع مكمل لمتبوعه بسبب دلالته على معنى فى متبوعه أو فى سببى متبوعه والمراد الدلالة التضمنية فلا يرد علم من قولنا نعم زيد علمه لأن دلالة لفظ علم على المعنى الذى فى زيد مطابقية لا تضمنية (قوله مخرج للبدل والنسق) لأنهما لا يتمان متبوعهما لا بايضاح ولا تخصيص أى لم يقصد بهما ذلك أصالة فلا ينافى عروض الايضاح للبدل بل ولعطف النسق فى بعض الصور (قوله أو فى متعلقه) بكسر اللام أى ماتعلق به وهو السببى (قوله ليسا كذلك) لأن البيان عين الأول وكذا التوكيد اللفظى والمعنوى بالنفس والعين وأما بكل وأجمع ففيه ماتقدم (قوله من توضيح) المراد به رفع الاشتراك اللفظى فى المعارف وبالتخصيص تقليل الاشتراك المعنوى فى النكرات فالنعت فى الأول جار مجرى بيان المجمل وفى الثانى جار مجرى تقييد المطلق أفاده فى التصريح (قوله أو تعميم) مجىء النعت للتعميم ومابعده مجاز لأن أصل وضعه للتوضيح أو التخصيص كذا فى الند (قوله الرجيم) أى الراجم للناس بالوسوسة أو المرجوم بالشهب أو اللعنة وكون هذا النعت للذم لا ينافيه كونه تأكيدا لما فهم من لفظ الشيطان (قوله أو ابهام) ينبغى أن يزاد أو شك ويمثل له بمثال الابهام اذا لم يعرف المتكلم حقيقة الأمر وكان شاكا كما نبه عليه الدمامينى. ثم نقل عن ابن الخباز أن النعت يجىء لاعلام المخاطب بأن المتكلم عالم بحال المنعوت كقولك جاء قاضى بلدك الكريم الفقيه اذا كان المخاطب يعلم اتصاف القاضى بذلك ولم تقصد مجرد المدح بل قصدت اعلام مخاطبك بأنك عالم بحال الموصوف. وعن بعضهم أنه قد يكون النعت لافادة رفعة معناه نحو ﴿يحكم بها النبيون الذين

(فِى ٱلتَّعْرِيفِ وَٱلتَّنْكِيرِ مَا) أى الذى (لَمَا تَلَا) وهو المنعوت (كَٱمْرُرْ بِقَوْمٍ كُرَمَا) وبقوم كرماء آباؤهم، وبالقوم الكرماء، وبالقوم الكرماء آباؤهم. ﴿تنبيهات﴾: الأول ماذكره من وجوب التبعية فى التعريف والتنكير هو مذهب الجمهور. وأجاز الأخفش نعت النكرة إذا خصصت بالمعرفة، وجعل الأوليان صفة لآخران فى قوله تعالى «فآخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الأوليان» وأجاز بعضهم وصف المعرفة بالنكرة، وأجازه ابن الطراوة بشرط كون الوصف خاصا بذلك الموصوف كقوله:

٦٠٦ أَبِيتُ كَأَنِّى سَاوَرَتْنِى ضَئِيلَةٌ * مِنَ ٱلرُّقْشِ فِى أَنْيَابِهَا ٱلسُّمُّ نَاقِعُ

والصحيح مذهب الجمهور وما أوهم خلاف ذلك مؤول. الثانى استثنى الشارح من المعارف المعرف بلام الجنس قال فانه لقرب مسافته من النكرة يجوز نعته بالنكرة المخصوصة، ولذلك تسمع النحويين يقولون فى قوله:

٦٠٧ وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى ٱللَّئِيمِ يَسُبُّنِى * فَأَعِفُّ ثُمَّ أَقُولُ لَا يَعْنِينِى

أسلموا» أجرى هذا الوصف على النبيين لافادة عظم قدر الاسلام (قوله فى التعريف والتنكير) فى بمعنى من البيانية لما الأولى وقول شيخنا لما فى لما تلا سهو والواو بمعنى أو لأن الثابت للتالى أحدهما. وقوله تلا صلة أو صفة جرت على غير ماهى له ولم يبرز جريا على المذهب الكوفى (قوله بالمعرفة) متعلق بنعت (قوله وأجاز بعضهم وصف المعرفة بالنكرة) أى مطلقا بقرينة مقابلته بما بعده (قوله ساورتنى) أى واثبتنى بمعنى وثبت علىّ فالمفاعلة على غير بابها. ضئيلة بفتح الضاد المعجمة وكسر الهمزة وهى الحية الدقيقة التى أتى عليها سنون كثيرة فقل لحمها واشتد سمها. والرقش بضم الراء وسكون القاف آخره شين معجمة جمع رقشاء وهى الحية التى لها نقط سود وبيض ومن تبعيضية. وقول البعض للبيان غير ظاهر وناقع بالنون والقاف أى بالغ فى الاهلاك وفيه الشاهد حيث وصف به السم وهو معرفة لأنه لا يوصف به غير السم ولا يرد قولهم دم ناقع لأنه بمعنى طرى (قوله مؤول) أى بجعل التابع بدلا فالأوليان أى الأحقان بالشهادة لقرابتهما ومعرفتهما بدل من آخران وناقع بدل من السم. ويصح جعل الأوليان خبر محذوف أى هما الأوليان أو خبر آخران لتخصيصه بالصفة أو مبتدأ خبره آخران أو بدلا من الضمير فى يقومان وجعل ناقع خبرا ثانيا للسم (قوله المعرّف بلام الجنس) أى لام الحقيقة فى ضمن فرد غير معين وتسميها أهل المعانى لام العهد الذهنى لعهد الحقيقة فى الذهن (قوله لقرب مسافته من النكرة) أى لعدم تعين شىء من الأفراد فيهما (قوله بالنكرة المخصوصة) أى باضافة أو عمل كما

﴿شواهد النعت﴾

(٦٠٦) قاله النابغة الذبيانى وتمامه:

* مِنَ ٱلرُّقْشِ فِى أَنْيَابِهَا ٱلسُّمُّ نَاقِعُ *

من قصيدة من الطويل. ساورتنى أى واثبتنى. والضئيلة بفتح الضاد المعجمة وكسر الهمزة وفتح اللام الحية الدقيقة أتت عليها سنون كثيرة فقل لحمها واشتد سمها. والرقش بضم الراء وسكون القاف وفى آخره شين معجمة جمع رقشاء حية فيها نقط سواد وبياض. ومن للبيان. والسم [illegible] وفى أنيابها خبره وناقع [illegible] للسم. وفيه الشاهد حيث وقعت النكرة صفة للمعرفة. قال ابن الطراوة يجوز ذلك اذا كان الوصف خاصا لا يوصف به الا ذلك الموصوف. ومنع ذلك البصرية الا ما روى عن الأخفش ولا حجة فيه لأنه خبر ثان.

(٦٠٧) قاله رجل من بنى سلول من الكامل. الواو للقسم واللام للتأكيد وقد للتحقيق. واللئيم الدنىء الأصل الشحيح النفس. والشاهد فى يسبنى فانها جملة وقعت صفة للئيم مع انه معرف بأل، ومثل هذا لا يجوز ولكن لما كانت للجنس قربت مسافته من التنكير فجاز نعته حينئذ بالنكرة على انها يجوز أن يكون حالا. ويروى الشطر الثانى هكذا: فمضيت ثمت قلت لا يعنينى. أى لا يقصدنى من عنى عنيا اذا قصد.

أن يسبنى صفة لا حال، لأن المعنى ولقد أمر على لئيم من اللئام. ومنه قوله تعالى « وآية لهم الليل نسلخ منه النهار » وقولهم ما ينبغى للرجل مثلك أو خير منك أن يفعل كذا . الثالث لا يمتنع النعت فى النكرات بالأخص نحو رجل فصيح وغلام يافع، وأما فى المعارف فلا يكون النعت أخص عند البصريين بل مساويا أو أعم. وقال الشلوبين والفراء: ينعت الأعم بالأخص ، قال المصنف وهو الصحيح. وقال بعض المتأخرين: توصف كل معرفة بكل معرفة كما توصف كل نكرة بكل نكرة اه (وَهُوَ لَدَى ٱلتَّوْحِيدِ وَٱلتَّذْكِيرِ أَوْ سِوَاهُمَا) وهو التثنية والجمع والتأنيث (كَٱلْفِعْلِ فَٱقْفُ مَا قَفَوْا) أى يجرى النعت فى مطابقة المنعوت وعدمها مجرى الفعل الواقع موقعه، فان كان جاريا على الذى هو له رفع ضمير المنعوت وطابقه فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، تقول مررت برجلين حسنين وامرأة حسنة، كما تقول مررت برجلين حسنا ... وان كان جاريا على ما هو لشىء من سببيه فان لم يرفع السببى فهو كالجارى على ما هو له فى مطابقته للمنعوت لأنه مثله فى رفعه ضمير المنعوت نحو مررت بامرأة حسنة الوجه أو حسنة وجها، وبرجلين كريمى الأب أو كريمين أبا، وبرجال حسان الوجوه أو حسان وجوها، وان رفع السببى كان بحسبه فى التذكير والتأنيث كما هو فى الفعل، فيقال مررت برجال حسنة وجوههم وبامرأة حسن وجهها كما يقال حسنت وجوههم وحسن وجهها. ﴿تنبيهات﴾ : الأول يجوز فى الوصف المسند الى السببى المجموع الافراد

يؤخذ من التمثيل بقولهم ما ينبغى للرجل الخ وقول البعض أى بوصف أو اضافة كما يؤخذ من الأمثلة سهو منشؤه توهم أن مثلك صفة لخير وهو باطل بل هو ظرف لغو متعلق بخير والمراد النكرة المخصوصة وما فى حكمها وهو الجملة كما يؤخذ من التمثيل بالبيت والآية وقد يستفاد من تعبيره بالجواز أن الأحسن النعت بالمعرفة نظرا للفظ وهو كذلك (قوله لا حال) جوز جماعة الحالية نظرا لصورة التعريف ومارد به من أنه ليس المعنى أنه يمر عليه فى حال السب بل المراد أن ذلك دأبه يرد بأنا لا نسلم أنه ليس المعنى ما ذكر بل المراد أن ذلك دأبه لم لا يجوز أن يكون المعنى ما ذكر ولئن سلم فجعل الحال لازمة يفيد أن ذلك دأبه (قوله وآية لهم الليل) أى حقيقة الليل فى ضمن فرد ما من الليالى فلا ينافيه أن الواقع سلخ النهار من أفراد الليل فلا اعتراض (قوله بالاخص) أى الاقل شيوعا (قوله يافع) بالتحتية ثم الفاء أى مراهق (قوله فلا يكون النعت أخص) أى أعرف كما فى سم فنحو بالرجل أخيك التابع بدل لا نعت لئلا يفضل التابع ... وقد ... لغنا رده فى باب النكرة والمعرفة (قوله أو أعم) أى أقل تعريفا (قوله ينعت الأعم بالأخص) قال البعض أى فقط و... إذ يبعد كل البعد أن الفراء والشلوبين يوجبان وصف الأعم بالأخص مع منع غيرهما أيا ولا يجيزان الوصف ب... فى كون ما بعده مساويا ... كون سوقه لتأييد ... ثم رأيت ما يؤيد ما قلته بخط بعض الأفاضل (قوله توصف كل معرفة بكل معرفة) ... الاسم الا... لا يوصف الا بذى أل اجماعا وانما وصفوه باسم الجنس المعرف بأل لبيان حقيقة الذات المشار اليها إذ لا دلالة لاسم الاشارة على حقيقتها ... ألحق به الموصول لأنه مع صلته بمعنى ذى اللام ولأن الموصول الذى يقع صفة ذو لام وان كانت زائدة وكما يجوز فى تابع اسم ... نه نعتا من حيث دلالته على معنى فى متبوعه يجوز كونه عطف بيان من حيث ايضاحه له والأول مبنى على ما عليه ... محققون ... كون النعت مشتقا أو مؤولا به . والثانى مبنى على أنه لا يشترط فى البيان أن يكون أعرف من المبـ... الصحيح (قوله ... الخ) أى عند ملاحظة التوحيد الخ (قوله الواقع موقعه) أى الذى يقع فى محل النعت ... الأصل (قوله وطابقه فى ... الخ) أورد عليه نحو نطفة أمشاج و برمة أعشار وثوب أخلاق . وأجيب بأن ال... أشياء كل منها مسيخ ... برمة من أعشار هى قطعها . والثوب من قطع كل منها خلق كان كل من الثلاثة ... وصفه بالجمع. وقيل أعشار ... ذلك واحد لا جمع كذا فى الدماميني (قوله على ما هو الخ) أى على منعوت هو أى النعت أى معناه ثابت لشىء من سببيه أى هو سببيه أو بعض ... سببيه (قوله كان) أى النعت بحسبه أى السببى وقوله فى التذكير والتأنيث أى وأما فى الافراد وضديه فسيأتى فى التنبيه الأول والثالث. وقوله كما هو فى الفعل أى كحال هو أى الحال فى الفعل اذا وقع نعتا مثلا (قوله يجوز فى الوصف الخ) أى على اللغة الفصحى فظهر وجه اقتصاره

والتكسير فيقال مررت برجل كريم آباؤه و كرام آباؤه . الثانى قد يعامل الوصف الرافع ضمير المنعوت معاملة رافع السببى اذا كان معناه له، فيقال مررت برجل حسنة العين كما يقال حسنت عينه حكى ذلك الفراء وهو ضعيف، وذهب كثير منهم الجرمى الى منعه . الثالث أفهم قوله كالفعل جواز تثنية الوصف الرافع للسببى وجمعه الجمع المذكر السالم على لغة أكلونى البراغيث، فيقال مررت برجل كريمين أبواه، وجاءنى رجل حسنون غلمانه . الرابع ما ذكر من مطابقة النعت للمنعوت مشروط بأن لا يمنع منها مانع كما فى صبور وجريح وأفعل من اهـ (وَانْعَتْ بِمُشْتَقٍّ) والمراد به ما دل على حدث وصاحبه وذلك اسم الفاعل كضارب وقائم واسم المفعول كمضروب ومهان والصفة المشبهة (كَصَعْبٍ وَذَرِبْ) وأفعل التفضيل كأقوى وأكرم، ولا يرد اسم الزمان والمكان والآلة لأنها ليست مشتقة بالمعنى المذكور وهو اصطلاح (وَشِبْهِهِ) أى شبه المشتق والمراد به ما أقيم مقام المشتق فى المعنى من الجوامد (كَذَا) وفروعه من أسماء الاشارة غير المكانية (وَذِى) بمعنى صاحب والموصولة وفروعهما (وَالْمُنْتَسِبْ) تقول مررت بزيد هذا، وذى المال، وذو قام، والقريشى، فمعناها الحاضر وصاحب

على الافراد والتكثير و...ن التصحيح انما يجوز على لغة أكلونى البراغيث وسيصرح بهذا فى التنبيه الثالث ولم يتنبه البعض لهذا التحقيق فقال ما قال. واختلف فى الأفصح من الافراد والتكسير فالتكسير أفصح عند سيبويه والمبرد قال فى المغنى وهو الأصح وعكس الشلوبين وطائفة. وفصل آخرون فقالوا ان كان النعت تابعا لجمع فالتكسير أفصح وان كان لمفرد أو مثنى فالافراد أفصح كذا فى التصريح قال الدمامينى وانما يضعف نحو مررت برجل كرام آباؤه مع ضعف كريمين آباؤه لأن اسم الفاعل المشابه للفعل اذا كسر خرج عن موازنة الفعل ومناسبته لأن الفعل لا يكسر بخلافه اذا صحح اهـ ووجه أفصحية التكسير اذا تبع جمعا المشاكلة (قوله المجموع) فان كان السببى مثنى تعين الافراد على اللغة الفصحى ﴿ فائدة ﴾ يجوز مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين وان لزم استتار الضمير فى قاعدين مع جريان الصفة على غير من هى له لأنه يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الأوائل و...ع قائمين لا قاعد أبواه على اعمال الثانى للزوم ما ذكر فى الأوائل أفاده فى المغنى (قوله فقد يعامل الخ) فيه اشارة الى أنه قليل وتكثير المطابقة كاس (قوله اذا كان معناه) أى الوصف له أى السببى (قوله أفهم قوله كالفعل الخ) وأفهم أيضا جواز نحو برجل قائم اليوم أمه للفصل ونحو بامرأة حسن نعمتها لمجازية التأنيث وبه صرح بعضهم سم (قوله بأن لا يمنع منها مانع) ككون الوصف يستوى فيه المذكر والمفرد وأضدادهما وكونه أفعل تفضيل مجردا أو مضافا لمنكور (قوله وانعت بمشتق الخ) المتبادر منه أنه يشترط فى النعت كونه مشتقا أو مؤولا به وهو رأى الأكثرين وذهب جمع محققون كابن الحاجب الى عدم الاشتراط وأن الضابط دلالته على معنى فى متبوعه كالرجل الدال على الرجولية قاله الدمامينى (قوله وذلك اسم الفاعل) أراد به ما يشمل أمثلة المبالغة (قوله ومهان) كان عليه ان يأتى بالمزيد فى اسم الفاعل كما أتى به فى اسم المفعول وأن يأتى باللازم فى اسم المفعول كما أتى به فى اسم الفاعل ويمكن أن يجعل فى كلامه احتباك (قوله وذرب) بالذال المعجمة الحاد من كل شىء وبالمهملة المعتاد للأشياء الخبير بها (قوله ليست مشتقة بالمعنى المذكور) لأنها لا تدل على صاحب الحدث أى فاعله أو مفعوله بل هى مشتقة بالمعنى الأ... المصدر للدلالة على شىء منسوب للمصدر فمفتاح مثلا مأخوذ من الفتح للدلالة على آلة منسوبة للفتح ومرمى مأخوذ من الرمى للدلالة على مكان أو زمان منسوب للرمى (قوله وهو) أى المشتق بالمعنى المذكور اصطلاح أى لهم فى مثل هذا المقام فلا يرد كونها مشتقة باصطلاح آخر (قوله فى المعنى) أى من جهة دلالته على معناه (قوله غير المكانية) أما هى كمررت برجل هنا أو هناك أو ثم فمتعلقة بمحذوف صفة لرجل فهى ظروف لا صفات بل الصفات متعلقاتها (قوله والموصولة) انما يكون قول الناظم وذى شاملا للموصولة على لغة اعرابها أما على لغة البناء فلا لأنها بالواو لزوما على هذه اللغة لا بالياء ومثلها فى الوصف بها سائر الموصولات المبدوءة بهمزة الوصل بخلاف نحو من وما (قوله وذى المال) هل يجوز أن يقال برجل ذى مال أبوه على أن ذى رافع للأب نقل ابن جنى عن الأكثرين المنع وعلله بثلاثة أوجه ذكرها شيخنا فراجعه (قوله وذو قام) كذا فى

المال، والقائم، والمنسوب إلى قريش (وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ) بثلاثة شروط: شرط فى المنعوت وهو أن يكون (مُنَكَّرًا) إما لفظا ومعنى نحو « واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله » أو معنى لا لفظا وهو المعرف بأل الجنسية كقوله :

* وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى ٱللَّئِيمِ يَسُبُّنِي

وشرطان فى الجملة: أحدهما أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف إما ملفوظ كما تقدم أو مقدر كقوله تعالى « واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا » أى لا تجزى فيه أو بدل منه كقوله :

٦٠٨ كَأَنَّ حَفِيفَ ٱلنَّبْلِ مِنْ فَوْقِ عَجْسِهَا * عَوَازِبُ نَحْلٍ أَخْطَأَ ٱلْغَارَ مُطْنِفُ

أى أخطأ غارها، فأل بدل من الضمير والى هذا الشرط الاشارة بقوله (فَأَعْطَيْتَ مَا أَعْطَيْتَهُ [illegible]
خبرية أى محتملة للصدق والكذب واليه الاشارة بقوله (وَأَمْنَعْ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ) فلا يجوز مررت برجل

نسخ بالواو على لغة بناء ذو الموصولة لكنه لا يناسب ما جرى عليه الشارح من شمول ذى فى كلام المصنف للموصولة لأن شموله للموصولة انما يجىء على لغة الاعراب لأنها فى كلامه بالياء وفى نسخ وذى قام بالياء وهى المناسبة للشمول المذكور (قوله شرط فى المنعوت الخ) فيه شرط آخر وهو أن يكون مذكورا ان لم يكن بعض اسم متقدم مجرور بمن أو فى كما سيأتى اه تصريح. وأما أنا ابن جلا فضرورة (قوله أن يكون منكرا) أى لتأول الجملة بالنكرة فنحو جاء رجل قام أبوه أو أبوه قائم من كل وصف بجملة المجهول فيها اتصاف المسند اليه بالمسند فى تأويل جاء رجل قائم أبوه ونحو جاء رجل أبوه القائم أو أبو زيد من كل وصف بجملة المجهول فيها اتحاد ذاتيهما فى تأويل جاء رجل كائن ذات أبيه ذات القائم أو ذات زيد كذا فى الدماميني عن ابن الحاجب والرضى لا لكون الجمل نكرات وان جرى على ألسنتهم ووجهه بعضهم بما رده الرضى ثم قال والحق أن الجملة ليست معرفة ولا نكرة لأن التعريف والتنكير من عوارض مدلول الاسم والجملة من حيث هى جملة ليست اسما وانما جاز نعت النكرة بها دون المعرفة لتأولها بالنكرة كما مر (قوله على ضمير يربطها بالموصوف) اقتصر على الضمير لأن الرابط هنا لا يكون الا الضمير بخلاف الخبر والفرق أن المنعوت لا يستلزم النعت صناعة فضعف طلبه له فاحتيج لدليل قوى يدل على ارتباط الجملة به وأنها نعت له بخلاف المبتدإ فانه يستلزم الخبر فقوى طلبه له فاكتفى بأى دليل يدل على ارتباط الجملة به وأنها خبر عنه أفاده سم ورأيت بخط بعض الفضلاء أن الصحيح عدم تقييد الربط هنا أيضا بالضمير (قوله أى لا تجزى فيه) وهل حذف الجار والمجرور معا أو الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل ثم حذف منصوبا قولان : الأول عن سيبويه . والثانى عن الأخفش. تصريح (قوله أو بدل منه) معطوف على ضمير (قوله كأن حفيف النبل) بالحاء المهملة أى دوى ذهاب السهام ومن فوق حال من النبل وضمير عجسها للقوس . والعجس بتثليث العين المهملة فجيم فسين مهملة مقبض القوس . والعوازب بعين مهملة و بعد الألف زاى جمع عازبة من عزبت الابل اذا بعدت فى المرعى . ومطنف بضم الميم وكسر النون فاعل أخطأ والمطنف الذى يعلو الطنف كجبل وهو رأس الجبل وأعلاه وكأن المعنى أخطأ غارها منطفها أى العالى منها رأس الجبل الذى هو أى ذلك المنطف كدليلها الذى تتبعه فى السير وقيد بقوله أخطأ الخ لأن النحل اذا تاه عن محله عظم دويه (قوله فأعطيت ما أعطيته خبرا) أى من أصل الربط وان كان فى النعت بالضمير فقط وفى الخبر به و بغيره على ما تقدم (قوله أن تكون خبرية) أى لان النعت يوضح المنعوت أو يخصصه والجملة لا تصلح لذلك الا اذا كان مضمونها معلوما للسامع قبل ومضمون الجملة الانشائية غير معلوم قبل (قوله وامنع هنا) أى لا فى الخبر على المختار وكالنعت الحال فى المفهوم

---

(٦٠٨) قاله الشنفرى عمرو بن براق من الطويل. وحفيف النبل بالحاء المهملة دوى ذهابه. ومن فوق عجسها حال من النبل أى فوق مقبض القوس وهو مثلث العين. وعوازب نحل خبر كان جمع عازبة من عزبت الابل اذا بعدت فى المرعى لا تروح، والشاهد فى أخطأ الغار فان الألف واللام فيه أغنت عن الضمير العائد الى الموصوف تقديره أخطأ غارها. ومطنف فاعل أخطأ . والغار مفعوله والجملة صفة لنحل. وهو بضم الميم وكسر النون الذى يعلو الجبل .

أضربه أو لا تهنه، ولا بعيد بتكلف قاصداً إنشاء البيع (وَإِنْ أَتَتْ) الجملة الطلبية فى كلامهم (فَالْقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبِ) كقوله :

٦٠٩ ❊ جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ ❊

أى جاءوا بلبن مخلوط بالماء مقول فيه عند رؤيته هذا الكلام . ﴿ تنبيهان ﴾ : الأول ذكر فى البديع أن الوصف بالجملة الفعلية أقوى منه بالجملة الاسمية . الثانى فهم من قوله : ❊ فأعطيت ما أعطيته خبرا ❊ أنها لا تقترن بالواو بخلاف الحالية فلذلك لم يقل ما أعطيته حالا (وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا) وكان حقه أن لا ينعت به لجموده، ولكنهم فعلوا ذلك قصدا للمبالغة أو توسعا بحذف مضاف (فَالْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَا) تنبيها على ذلك فقالوا رجل عدل ورضا وزور، وامرأة عدل ورضا وزور، ورجلان عدل ورضا وزور، وكذا فى الجمع أى هو نفس العدل أو ذو عدل، وهو عند الكوفيين على التأويل بالمشتق أى عادل ومرضى وزائر . ﴿ تنبيهان ﴾ : الأول وقوع المصدر نعتا وان كان كثيرا لا يطرد كما لا يطرد، وقوعه حالا وان كان أكثر من وقوعه نعتا . الثانى أطلق المصدر

تفصيل (قوله جاءوا بمذق الخ) قبله : ❊ حتى إذا جن الظلام واختلط ❊ وصف به قوما أضافوه وأطالوا عليه ثم أتوه بلبن مخلوط بالماء حتى صار لونه فى العشية يشبه لون الذئب فى قلة البياض. والمذق بفتح الميم وسكون الذال المعجمة مصدر مذقت اللبن إذا خلطته بالماء، والمراد به هنا المذوق (قوله أن الوصف بالجملة الفعلية أقوى) أى لاشتمالها على الفعل المناسب للوصف فى الاشتقاق وأما الاسمية فقد تخلو عن المشتق بالكلية نحو جاء رجل أبوه زيد، هكذا ينبغى تقرير التوجيه ونقل شيخنا عن الدمامينى أن الماضى أكثر من المضارع (قوله لا تقترن بالواو) خلافا للزمخشرى كما فى الدمامينى (قوله تنبيها على ذلك) أى ما ذكر من قصد المبالغة والتوسع ولأن المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وانما كان منبها على قصد المبالغة لأن معنى قصد المبالغة جعل الموصوف نفس المعنى مجازا لكثرة وقوعه منه والمعنى شىء واحد مذكر على حذف المضاف لأن المصدر يكون كذلك أى مفردا مذكرا لو صرح بالمضاف نحو هند ذات عدل والزيدان ذوا عدل وهكذا (قوله وهو عند الكوفيين الخ) قد خالف كل من الفريقين مذهبه فى باب الحال فى أتيته ركضا فقال البصريون ان ركضا بمعنى راكضا والكوفيون أنه على تقدير مضاف. وقد يقال ان كلا ذكر فى كل من الموضعين ما هو بعض الجائز عنده (قوله على التأويل بالمشتق) أى الذى بمعنى الفاعل كثيرا كما فى عدل وزور، و بمعنى المفعول قليلا كما فى رضا قاله الدمامينى ﴿ فائدة ﴾ قيل من النعت بالمصدر على التأويل باسم المفعول أو تقدير المضاف قولهم مررت برجل ما شئت من رجل لأن ما مصدرية، ومثله قوله تعالى « فى أى صورة ما شاء ركبك » وارتضى فى المغنى أن ما شرطية حذف جوابها أى فهو كذلك ومجموع الجملتين نعت وأن ما فى الآية إما زائدة فالنعت جملة شاء وحدها بتقدير الرابط أى شاءها وفى متعلقة بركبك أو باستقرار محذوف حال من مفعوله أو بعدلك أى وضعك فى صورة أى صورة شاء وإما شرطية فالنعت مجموع الجملتين والرابط محذوف أى ما شاء تركيبك ركبك عليها وفى متعلقة بعدلك لا بركبك لأن الجواب لا يعمل فيما قبل أداة الشرط (قوله لا يطرد) أى بل يقتصر على ما سمع منه ولما لم يستفد من هذا التنبيه أن المسموع منه غير مقيس أتى بالتنبيه الثانى لافادة ذلك. ولعل فى المقام حذف وهو أنهم [illegible] الاطراد مع أن وقوع المصدر نعتا أو حالا اما على المبالغة أو على المجاز بالحذف ان قدر المضاف أو على المجاز المرسل الذى

---

(٦٠٩) عزى الى العجاج ولم يثبت. وقبله ❊ حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطْ ❊ ويروى حتى اذا كان الظلام يختلط يصف به قوما أضافوه وأطالوا عليه ثم أتوه بلبن مخلوط بالماء حتى ان لونه فى العشية يشبه لون الذئب. والمذق بفتح الميم وسكون الذال المعجمة وفى آخره قاف وهو اللبن الممزوج بالماء فيقل بياضه بكثرة الماء. والشاهد فى هل رأيت الذئب قط، وذلك لانها جملة انشائية، وظاهرها انها صفة لقوله مذق، وليس كذلك، اذ لا توصف النكرة بالجمل الانشائية، فيؤول بمذق مقول فيه عند رؤيته هل رأيت الذئب قط

وهو مقيد بأن لا يكون فى أوله ميم زائدة كزاد ومسير فانه لا ينعت به لا باطراد ولا بغيره (وَنَعْتُ غَيْرِ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفْ * فَعَاطِفاً فَرِّقْهُ لَا إِذَا ائْتَلَفْ) مثال المختلف مررت برجلين كريم وبخيل، ومثال المؤتلف مررت برجلين كريمين أو بخيلين. ويستثنى من الأول اسم الاشارة فلا يجوز تفريق نعته، فلا يقال مررت بهذين الطويل والقصير نص على ذلك سيبويه وغيره كالزيادى والزجاج والمبرد. قال الزيادى وقد يجوز ذلك على البدل أو عطف البيان . ﴿تنبيهات﴾: الأول قيل يندرج فى غير الواحد ماهو مفرد لفظا مجموع معنى كقوله :

٦١٠ فَوَافَيْنَاهُمُ مِنَّا بِجَمْعٍ * كَأُسْدِ الْغَابِ مُرْدَانٍ وَشِيبِ

علاقته التعلق ان أول المصدر باسم الفاعل أو اسم المفعول، وكل من الثلاثة مطرد كما صرح به علماء المعانى. اللهم الا أن يدعى اختلاف مذهبى النحاة وأهل المعانى، أو أن المطرد عند أهل المعانى وقوع المصدر على أحد الأوجه الثلاثة اذا كان غير نعت أو حال كأن يكون خبرا نحو زيد عدل فتدبر (قوله ونعت غير واحد) بالرفع مبتدأ ولا يجوز نصبه لأن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها فلا يفسر عاملا. والمراد بغير الواحد مادل على متعدد مثنى أو جمعا أو اسم جمع أو اسم جنس أو اسمين متعاطفين أو أسماء متعاطفة كذا فسر الدمامينى وأورد عليه أن نحو زيد وعمرو اذا اختلف نعته لا يجب فيه التفريق بالعطف بل يجوز فيه ذكر كل نعت بجانب منعوته نحو جاء زيد العاقل وعمرو الكريم. وما أجيب به من أن المراد بالتفريق مايشمل ايلاء كل نعت منعوته يرده قوله فعاطفا الآن يقال عاطفا فى الجملة وأيضا على مافسر به الدمامينى يرد على قوله لا اذا ائتلف نحو أعطيت زيدا أباه مما اتفق فيه المنعوتان اعرابا لا بسبب العطف فانه يمتنع جمعهما فى وصف واحد بل يفرد كل بوصف أو يجمعان فى نعت مقطوع لان التابع فى حكم المتبوع ولا يكون اسم واحد مفعولا أولا، وثانيا نص على ذلك الرضى فقول المصنف لا اذا ائتلف أى فلا يفرق بل يجمع محله مالم يمنع مانع أفاده سم وفى هذا الايراد نظر لأن المنعوت فى هذه الصورة ليس من غير الواحد بتفسير الدمامينى لعدم العطف فاعرفه ولو أريد بغير الواحد المثنى والمجموع لم يرد شىء من ذلك فتأمل (قوله اذا اختلف) أى لفظا ومعنى كالعاقل والكريم أو معنى لا لفظا كالضارب من الضرب بالعصا مثلا والضارب من الضرب فى الأرض أى السير فيها أو لفظا لا معنى كالذاهب والمنطلق (قوله فعاطفا فرقه) أى ففرق النعت حال كونك عاطفا بالواو فقط إجماعا إذ لو قيل مررت برجلين صالح فطالح أو ثم طالح لم يستفد الترتيب فى المرور بل فى [illegible] للرجلين والترتب فى هذا غير مراد أفاده الدمامينى. وأما قول ابن الحاجب الادغام أن تأتى بحرفين ساكن [illegible] يجوز العطف بغير الواو، حكى سيبويه مررت [illegible] راكب فذاهب و برجل راكب ثم ذاهب قاله زكريا أى لأن قصد الترتيب فى حصول الوصفين للرجل سائغ [illegible]ين) [illegible] تثنية ولا يجوز كريم وكريم بالتفريق، نعم يجوز مررت بانسانين صالح وصالحة اذ لم يتفقا الا بالتغليب فالنعت مختلف فى الحقيقة فجاز تفريقه نظرا لذلك وجمعه نظرا للاتحاد فى التغليب (قوله ويستثنى من الأول) اعترض بأنه لا استثناء لان نعت اسم الاشارة لا يكون مختلفا أصلا فهو خارج بقوله اذا اختلف (قوله فلا يجوز تفريق نعته) أى لوجوب مطابقته له لفظا قال الدمامينى اختص نعت اسم الاشارة بأمور : منها هذا . ومنها وجوب كونه ذا أل . ومنها امتناع فصله من موصوفه فلا يجوز مررت بهذا فى الدار الفاضل وان جاز مررت بالرجل فى الدار الكريم . ومنها امتناع قطعه، وأما كونه جنسا لا وصفـ[illegible] لا لازم (قوله فلا يقال مررت بهذين الطويل والقصير) أى على النعتية بقرينة ما يأتى (قوله قيل يندرج الخ) [illegible]اد بغير الواحد كما مر مادل على متعدد والنظر الذى ذكره الشارح مبنى

---

(٦١٠) قاله حسان رضى الله عنه من قصيدة من الكامل. يقال وافى فلان اذا أتى. والباء تتعلق به. ومنا فى محل الجر صفة للجمع. و[illegible] جمع أسد. والغاب جمع غابة وهى الأجمة. والشاهد فى مردان جمع أمرد وشيب جمع أشيب فرق فيه النعت . قاله ابن مالك. ورد عليه بأنه ليس من هذا الباب لانه قال: يفرق نعت غير الواحد بالعطف اذا اختلفت

وفيه نظر . الثانى قال فى الارتشاف: والاختيار فى مررت برجلين كريم وبخيل القطع . الثالث قال فى التسهيل: يغلب التذكير والعقل عند الشمول وجوبا وعند التفصيل اختيارا (وَنَعْتَ مَعْمُولَىْ) عاملين (وَحِيدَىْ مَعْنَى * وَعَمَلٍ أَتْبِعْ بِغَيْرِ اسْتِثْنَا) أى أتبع مطلقا نحو جاء زيد وأتى عمرو العاقلان، وهذا زيد وذاك خالد الكريمان، ورأيت زيدا وأبصرت عمرا الظريفين. وخصص بعضهم جواز الاتباع بالمرفوعين فاعلى فعلين أو خبرى مبتدأين ، فان اختلف العاملان فى المعنى والعمل أو فى أحدهما وجب القطع بالرفع على اضمار مبتدإ، أو بالنصب على اضمار فعل نحو جاء زيد ورأيت عمرا الفاضلان أوالفاضلين، ونحو جاء زيد ومضى بكر الكريمان أوالكريمين، ونحو هذا مؤلم زيد وموجع عمرا الظريفان أوالظريفين. ولا يجوز الاتباع فى ذلك لأن العمل الواحد لايمكن نسبته لعاملين من شأن كل واحد منهما

على أن المراد به المثنى والمجموع فقط وقدم خلافه عن الدمامينى وعليه فالنظر غير وارد (قوله والاختيار فى مررت برجلين كريم وبخيل القطع) قال شيخنا انظره مع ماسيأتى من وجوب اتباع النكرة بنعت اه ولا وجه للتوقف لان مايأتى فيما اذا اتحد النعوت وتعدد نعته (قوله عند الشمول) أى جمع النعوت فى لفظ واحد نحو مررت برجل وامرأة صالحين و برجل وامرأتين صالحين و برجل وأفراس سابقين و يمتنع صالحتين وصالحات وسابقات والتغليب بالعقل خاص بجمع المذكر (قوله وعند التفصيل اختيارا) مراده بالتفصيل التفريق.قال الدمامينى تقول على التغليب مررت بعبيد وأفراس سابقين وسابقين وعلى عدمه سابقين وسابقات اه أى أو سابقات وسابقين والظاهر أن مثله فى جواز التغليب وعدمه مااذا أوليت كل منعوت بنعته (قوله وحيدى معنى وعمل) أى متحدين فيهما سواء اتحدا لفظا أم لا فالأول نحو جاء زيد وجاء عمرو العاقلان وكثانى أمثلة الشارح، والثانى كبقية أمثلته فعلم مافى كلام البعض من المؤاخذة، واشترط بعضهم ثالثا وهو اتفاق المنعوتين تعريفا وتنكيرا فلا يجوز جاء رجل وجاء زيد العاقلان ولا عاقلان لما يلزم من نعت النكرة بالمعرفة أو العكس ورابعا وهو أن لايكون أحد المنعوتين اسم اشارة فلا يجوز جاء هذا وجاء زيد العاقلان لعدم جواز الفصل بين المبهم ونعته، فان أخر اسم الاشارة كجاء زيد وجاء هذا العاقلان جاز عند المصنف وزاد الشاطبى شرطا خامسا وهو أن لايكون أحد المنعوتين فى جملة خبرية والآخر فى جملة انشائية فلا يجوز نحو جاء زيد ومن عمرو العاقلان. وفيه أن العاملين فى المثال مختلفان معنى فاتحادهما معنى يغنى عن الشرط الخامس فى منع نحو هذا المثال . وقول البعض الا أن يقال فى المثال مانعان لاينهض وجها لزيادة الشرط الخامس، ثم منع الشاطبى الاتباع فى هذا المثال يوهم جواز القطع بل وجوبه.وفى الرضى منعه أيضا وعلله بأنه لايجوز أن تخلط من تعلم بمن لاتعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة، فالذى ينبغى أن يمثل بنحو بعت زيدا الجبة و بعتك الثوب الجديدين مقصودا باحدى الجملتين الاخبار و بالأخرى الانشاء، ونحو قام زيد وهل قام عمرو العاقلان (قوله أى أتبع مطلقا) أى سواء كان المتبوعان مرفوعى فعلين أو خبرى مبتدأين أو منصوبين وقد مثل الشارح لذلك أو مخفوضين كسقت النفع الى خالد وسيق لزيد الكاتبين وكررت بزيد و بعمرو الكاتبين. قال فى الهمع قال أبو حيان: ومقتضى مذهب سيبويه أنه لايجوز الاتباع لما انجر من جهتين كالحرف والاضافة نحو مررت بزيد وهذا غلام بكر الفاضلين، والحرفين المختلفين لفظا ومعنى نحو مررت بزيد ودخلت الى عمرو الظريفين، أو معنى فقط نحو مررت بزيد واستعنت بعمرو الفاضلين، والاضافتين المختلفتين معنى نحو هذه دار زيد وهذا أخو عمرو الفاضلين (قوله ورأيت زيدا) أى أبصرته ليتحد مع مابعده معنى (قوله وخصص بعضهم الخ) هذا هو الذى أشار الناظم الى رده بقوله بغير استثنا (قوله وجب القطع) قال سم فيه تأمل فانه يجوز إفراد كل بوصفه بجنبه اه وقد يقال مراده بوجوب القطع امتناع الاتباع حالة جمع النعتين لا مطلقا (قوله على اضمار فعل) أى كأمدح وأذم وأعنى وأذكر.قال الدمامينى قال المصنف فى شرح عمدته

والمنعوت هنا ليس مثنى ولا مجموعا، بل هو اسم مفرد وهو يجمع، فلا يطلق عليه انه غير الواحد، بل هو اسم مفرد وان كان مدلوله كثيرا، ولذلك صحت تثنيته فى قوله تعالى « يوم التقى الجمعان »

أن يستقل . (تنبيهان) : الأول إذا كان عامل المعمولين واحدا ففيه ثلاث صور: الأولى أن تتحد العمل والنسبة نحو قام زيد وعمرو العاقلان، وهذه يجوز فيها الاتباع والقطع فى أماكنه من غير إشكال. الثانية أن تختلف العمل وتختلف نسبة العامل الى المعمولين من جهة المعنى نحو ضرب زيد عمرا الكريمان، ويجب فى هذه القطع قطعا. الثالثة أن يختلف العمل وتتحد النسبة من جهة المعنى نحو خاصم زيد عمرا الكريمان؛ فالقطع فى هذه واجب عند البصريين وأجاز الفراء وابن سعدان الاتباع، والنقل عن الفراء أنه اذا أتبع غلب المرفوع فتقول خاصم زيد عمرا الكريمان، ونص ابن سعدان على جواز اتباع أى شئت لأن كلا منهما مخاصِم ومخاصَم، والصحيح مذهب البصريين: قيل بدليل أنه لا يجوز ضارب زيد هندا العاقلة برفع العاقلة نعتا لهند، لكن ذكر الناظم فى باب أبنية الفعل من شرح التسهيل أن الاسمين من نحو ضارب زيد عمرا ليس أحدهما أولى من الآخر بالرفع ولا بالنصب. قال ولو أتبع منصوبهما بمرفوع أو مرفوعهما بمنصوب لجاز، ومنه قول الراجز:

٦١١ قَدْ سَالَمَ الْحَيَّاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا * الْأُفْعُوَانَ وَالشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا

اذا كان المنعوت متعينا لم يقدر أعنى بل أذكر. اه والبحث فيه مجال فتأمل. (قوله أن يستقل) أى ينفرد عن الآخر بالمعنى أو العمل لاختلافهما معنى أو عملا بخلاف المتحدين معنى وعملا فانهما لاتحادهما ينزلان منزلة العامل الواحد فلا يلزم عمل عاملين فى معمول واحد (قوله والنسبة) أى نسبة العامل اليهما بأن تكون على جهة الفاعلية أو المفعولية مثلا (قوله يجوز فيها الاتباع والقطع) ويجوز أيضا افراد كل بوصفه كجاء زيد الظريف وعمرو الظريف كما قاله الرضى. قال الاسقاطى وهل يجوز تفريق النعتين مع تأخيرهما فى الشاطبى مايفيد المنع. اه ومقتضى القياس على ما يأتى عن الرضى فى الصورة الثانية الآتية فى كلام الشارح الجواز الا أن يفرق بين هذه والصورة الثانية بأن فى الصورة الثانية مايرد كل نعت الى منعوته اذا أخر النعت فيها وفرق وهو اختلاف اعراب النعت بخلاف هذه الصورة لعدم ذلك فيها. وقد يقال لاضرر فيه اذ لا يترتب عليه اختلاف المعنى فتأمل (قوله فى أماكنه) أى القطع وهى المواضع التى يتعين فيها المنعوت بدون النعت (قوله ويجب فى هذه القطع قطعا) المراد بوجوب القطع امتناع الاتباع مع جمع النعتين والا فيجوز افراد كل بنعت كما فى الرضى وفيه أيضا أنه يجوز تأخير النعتين مع افرادهما فتقول ضرب زيد عمرا الظريف الظريف لكن على أن الاول للثانى والثانى للأول لان اللازم عليه فصل أحدهما من منعوته وهو خير من فصلهما معا كما سبق مثل ذلك فى الحال. اه ولا يخفى أن غاية مايفيده هذا التعليل الأولوية دون الوجوب فان كان مراده الأولوية فذاك والا منعناه مع أنه قد يقال فصل أحدهما بمنزلة فصلهما لان فصل أحدهما بكلمتين وفصل كل منهما بكلمة فتأمل (قوله قيل بدليل أنه لا يجوز الخ) وجه التمريض أن هذا الدليل لا يبطل مذهب الخصم لجواز أن يقال المجوز ملاحظة المعنى فى الاتباع التغليب ولا تغليب هنا وأيضا عدم جواز ضارب الخ غير مجمع عليه فلا يبطل هذا الدليل مذهب الخصم. وقد [illegible] الشارح الى هذا بالاستدراك على الدليل بقوله لكن الخ (قوله قد سالم) من المسالمة وهى المصالحة. والأفعوان بضم الهمزة والعين المهملة ذكر الحيات والأنثى أفعى. والشجاع الحية وكذا الشجعم وميمه زائدة. والشاهد فى الأفعوان فانه

(٦١١) اختلف فى قائله: فقيل أبو حيان الفقعسى. وقيل مساور العبسى. وقيل العجاج. وقيل الدبيرى. وقال الصاغانى عبد بن عبس من قصيدة مرجزة . والشاهد فى رفع الحيات ونصب القدما، ثم نصب الافعوان وما بعده بفعل مضمر دل عليه سالم من المسالمة. وتوجيه آخر وهو أن يكون الحيات مفعوله، وكذلك القدما لان كل واحد منهما فاعل ومفعول فى المعنى، والتقدير سالمت القدم الحيات، وسالمت الحيات القدم. وقيل أصله القدمان حذفت النون. واستدلوا به على جواز حذف نون التثنية. والقدما مرفوع لانه فاعل سالم، والحيات منصوب به، والافعوان وما بعده بدل منهما، والشجاع الحية، وكذا الشجعم. والميم فيه زائدة

فتضلَّه الأفعوان وهو بدل من الحيات وهو مرفوع لفظا، لأن كل شيئين تسالما فهما فاعلان مفعولان. وهذا التوجيه أسهل من أن يكون التقدير قد سالم الحيات منه القدم، وسالمت القدم الأفعوان. الثاني قوله أتبع يوهم وجوب الاتباع وليس كذلك لأن القطع في ذلك منصوص على جوازه (وَإِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ) أى تبعت منعوتا (مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ) بأن كان لا يعرف إلا بذكر جميعها (أُتْبِعَتْ) كلها لتنزيلها منه حينئذ منزلة الشيء الواحد، وذلك كقولك مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب اذا كان هذا الموصوف يشاركه فى اسمه ثلاثة أحدهم تاجر كاتب والآخر تاجر فقيه والآخر فقيه كاتب (وَاقْطَعْ) الجميع (أَوْ أَتْبِعْ) الجميع أو اقطع البعض وأتبع البعض (إِنْ يَكُنْ) المنعوت (مُعَيَّنًا * بِدُونِهَا) كلها كما في قول خرنق:

٦١٢. لا يَبْعَدَنْ قومِى الذين هم * سمُّ العُداةِ وآفةُ الجُزُرِ

النازلون بكل معتركٍ * والطيبون معاقدُ الأُزُرِ

فيجوز رفع النازلين والطيبين على الاتباع لقومى، أو على القطع باضمار هم، ونصبهما باضمار أمدح أو أذكر، ورفع الأول ونصب الثانى على ما ذكرنا، وعكسه على القطع فيهما

تابع للحيات لكن نصب نظرا الى كونه مفعولا معنى (قوله أسهل) أى لسلامته من كثرة الحذف (قوله وسالمت القدم الخ) أى فيكون الأفعوان مفعولا فعل حذف للعلم به من التعبير بالمسالمة التى هى مفاعلة من الجانبين (قوله يوهم وجوب الاتباع) قال سم وأقره شيخنا والبعض قد يقال لاعبرة بهذا الايهام مع ذكر مسائل القطع فيما سيأتى اه وفيه أن المصنف انما ذكر القطع مع تعدد النعوت، وكلامه الآن غير مفروض فى التعدد فلا يندفع الايهام هنا بكلامه الآتى (قوله وان نعوت كثرت) مراده بالكثرة ما قابل الوحدة فيشمل النعتين واطلاقه شامل للجمل لكن سيأتى أن الواجب فى المنعوت النكرة اتباع نعت واحد (قوله مفتقرا لذكرهن) قال سم هل يشكل ما أفاده هذا من أن النعت قد يفتقر اليه وقد يستغنى عنه على ما أفاده التعريف من أنه أبدا متمم للمنعوت وذلك يتضمن الافتقار اليه أبدا لأن ما يتم بشيء يفتقر اليه فليتأمل اه ويظهر أنه لا اشكال لان المراد باتمامه المنعوت أن شأنه والمقصود الأصلى منه الايضاح فلا يضر عروض عدم ذلك فتأمل (قوله أتبعت كلها) أى وجوبا وأورد عليه أن القطع لا يزيد على ترك النعت بالكلية وهو جائز وأجيب بأن قطعه يعد الذكر يفوت الغرض من ذكره فبينهما تناف بخلاف الترك. وقد يقال الغرض من الذكر كالتوضيح والتخصيص حاصل عند القطع لان تلك النعوت المقطوعة فى المعنى متعلقة بالمنعوت والتركيب يفهم ذلك فالأولى فى الجواب أن يقال لما كان القطع مشعرا بالاستغناء منعوه عند الحاجة لما فيه من التنافى اذ الغرض الاحتياج وهو يدل على عدم الاحتياج (قوله واقطع الجميع الخ) لم يتعرض للقطع عند عدم تعدد النعت والصحيح جوازه خلافا للزجاج المشترط فى جواز القطع تعدد النعت، واعلم أن النعت اذا قطع خرج عن كونه نعتا كما ذكره ابن هشام (قوله أو اقطع البعض وأتبع البعض) قد يشملها كلام المصنف بأن يراد واقطع الجميع أو البعض لأن حذف المعمول يؤذن بالعموم قاله سم (قوله لا يبعدن قومى الخ) دعاء لقومها خرج مخرج النهى. ويبعد مضارع بعد من باب فرح أى لا يهلكن والعداة بضم العين جمع عاد. والأزر بضمتين جمع ازار ومعاقدها مواضع عقدها وكنى بالطيبين معاقد الأزر عن طهارتهم عن الفاحشة (قوله فيجوز رفع النازلين الخ) سكت عن النعت الأول وهو الموصول لخفاء اعرابه فيمتنع ان أتبعنا الجميع وكذا إن أتبعنا البعض وقطعت البعض بناء على الصحيح من أن القطع فى البعض والاتباع فى البعض مشروط بتقدم المتبع كما سيذكره الشارح ويقطع ان قطعت الجميع (قوله على ما ذكرنا) راجع لرفع الأول ونصب الثانى أى على الاتباع أو القطع باضمارهم فى الرفع وعلى القطع باضمار أمدح أو أذكر فى النصب (قوله على القطع فيهما) أى فى الرفع والنصب ولم يقل على ما ذكرنا كسابقه لان مما ذكره فيما قبله الرفع على الاتباع وهو

---

(٦١٢) من الكامل فيهما مستوفى فى شواهد الصفة المشبهة. والشاهد هنا فى قوله النازلين والطيبون حيث جاء الأول بالقطع والثانى بالاتباع. ويروى بالعكس ويرفع كلاهما باتباعهما. وينصب كلاهما بقطعهما

(أَوْ بَعْضَهَا اقْطَعْ مُعْلِنَا) أى اذا كان المنعوت مفتقرا الى بعض النعوت دون بعض وجب اتباع المفتقر اليه وجاز فيما سواه القطع والاتباع . هكذا فى شرح الكافية . (تنبيهات) الأول اذا قطع بعض النعوت دون بعض قدم المتبع على المقطوع ولا يعكس، وفيه خلاف. قال ابن أبى الربيع الصحيح المنع . وقال صاحب البسيط الصحيح الجواز ولو فرق بين الحالة الثانية وهى الاستغناء عن الجميع فيجوز والحالة الثالثة وهى الافتقار الى البعض دون البعض فلا يجوز لكان مذهبا . الثانى اذا كان المنعوت نكرة تعين فى الأول من نعوته الاتباع وجاز فى الباقى القطع كقوله :

٦١٣ وَيَأْوِى إلَى نِسْوَةٍ عُطَّلٍ * وَشُعْثًا مَرَاضِيعَ مِثْلَ السَّعَالِى

الثالث يستثنى من اطلاقه النعت المؤكد نحو الهين اثنين، والملتزم نحو الشعرى العبور، والجارى على مشار به نحو هذا العالم فلا يجوز القطع فى هذه (وَارْفَعْ أَوِ انْصِبْ إنْ قَطَعْتَ) النعت عن التبعية (مُضْمِرًا * مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَا) أى لا يجوز اظهارهما، وهذا اذا كان النعت لمجرد مدح أو ذم أو ترحم نحو الحمد لله الحميد بالرفع باضمار هو.

لا يأتى فى هذا بناء على الصحيح من امتناع الاتباع بعد القطع (قوله أو بعضها اقطع معلنا) مقتضى حل الشارح أن بعضها بالجر عطفا على الضمير فى لذ كرهن أو فى بدونها بناء على مذهب المصنف من جواز العطف على ضمير الخفض بغير اعادة الخافض أو على دونها ومفعول اقطع محذوف أى وان يكن المنعوت مفتقرا لذكر بعضها أو معينا بدون بعضها فاقطع ما سواه على الأول والأخير أو فاقطعه دون ما سواه على الثانى وعلى هذا يكون المتن مشتملا على مسئلتين مسئلة استغناء المنعوت عن جميع النعوت ومسئلة استغنائه عن بعضها وافتقاره الى بعضها الآخر. وجعل الشيخ خالد بعضها بالنصب مفعولا مقدما لاقطع على أن تقدير البيت واقطع جميع النعوت أو أتبع جميعها أو اقطع بعضها وأتبع بعضها ان يكن المنعوت معينا بدونها وعلى هذا فالمسئلة الثانية مسكوت عنها فى النظم مفهومة بالمقايسة (قوله قدم المتبع) هذا هو الراجح كما يشير اليه تقديمه (قوله وفيه) أى فى العكس المستفاد من يعكس (قوله ولو فرق الخ) وجهه أنه فى حالة الاستغناء عن الجميع يكون الاتباع بكلا اتباع بخلاف حالة الافتقار (قوله اذا كان المنعوت نكرة الخ) هل يجرى هذا فى المعرف بأل الجنسية نظرا الى أنه فى المعنى نكرة فيه نظر . سم (قوله تعين فى الأول الخ) فلو كان نعت النكرة واحدا نحو وجاء رجل كريم لم يجز قطعه الا فى الشعر كما فى الهمع ورأيت بخط بعض الفضلاء أن منع قطعه هو المشهور وأن سيبويه يجوزه. (قوله وجاز فى الباقى القطع) أى وان لم يتعين مسمى النكرة الا بالجميع لأن المقصود من نعتها التخصيص وقد حصل بتبعية الأول (قوله ويأوى) الضمير للصائد يغيب فى صيده الوحش عن نسائه ثم يأتى اليهن فيجدهن فى أسوإ حال، وعطل بضم العين وتشديد الطاء جمع عاطلة[1] وهى المرأة التى خلا جيدها من القلائد. وشعثا منصوب بفعل محذوف على الاختصاص أى وأخص شعثا ليبين أن هذا الضرب من النساء أسوأ حالا من الضرب الأول الذى هو العطل وهو جمع شعثاء وهى المغبرة الرأس أى التى لم تسرح شعر رأسها ولم تدهنه ولم تغسله. والمراضيع جمع مرضع والياء للاشباع أو جمع مرضاع فالياء قياسية والسعالى جمع سعلاة بكسر السين كما فى القاموس وهى أخبث الغيلان (قوله والملتزم) أى الذى التزمت العرب النعت به نحو الشعرى العبور والمراد أنه اذا وقع بعدها وصف كان نعتا الا أنه يلزم بعدها نعت فلا يرد قوله تعالى «وأنه هو رب الشعرى» نقله شيخنا السيد عن الدمامينى وهو أحسن مما قاله البعض. وسميت العبور لعبورها المجرة (قوله لن يظهرا) ألفه للتثنية كما عليه حل الشارح لأن ... نوعية وهى كالواو كما مر غير مرة فعلم ما فى كلام البعض وانما التزم حذف العامل ليكون حذفه الملتزم أمارة على قصد انشاء المدح

---

(٦١٣) قاله أبو أمية الهذلى من قصيدة من المتقارب. الضمير فى يأوى يرجع الى الصائد. وعطل بضم العين وبالطاء ... يقال عطلت المرأة اذا خلا جيدها من القلائد فهى عطل بضمتين، والمصدر عطل بفتحتين . والشاهد فى وشعثا ... بفعل مضمر على الاختصاص ليبين ان هذا الضرب من النساء أسوأ حالا من الضرب الأول الذى هو العطل ... تقديره أعنى شعثا بضم الشين المعجمة وسكون العين المهملة وفى آخره ثاء مثلثة جمع شعثاء وهى المغبرة الرأس. ... جمع مرضع والمدة لاشباع الكسرة، أو جمع مرضاع فالمدة قياسية. والسعالى جمع سعلاة وهى أخبث الغيلان

---

(١) قوله جمع عاطلة ، الصواب عاطل بلا تاء كما فى الصحاح والقاموس . اهـ

ونحو «وامرأته حمالة الحطب» بالنصب بإضمار أذم. أما إذا كان للتوضيح أو للتخصيص فإنه يجوز إظهارها ، فتقول مررت بزيد التاجر بالأوجه الثلاثة ، ولك أن تقول هو التاجر وأعني التاجر (وَمَا مِنَ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقِلْ) أي علم (يَجُوزُ حَذْفُهُ) ويكثر ذلك في المنعوت (وَفِي النَّعْتِ يَقِلّ) فالأول شرطه إما كون النعت صالحا لمباشرة العامل نحو «أن اعمل سابغات» أي دروعا سابغات ، أو كون المنعوت بعض اسم مخفوض بمن أو في كقولهم : منا ظعن ومنا أقام : أي منا فريق ظعن ومنا فريق أقام . وكقوله :

٦١٤ — لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تِيثَمِ * يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمِيسَمِ

أصله لو قلت ما في قومها أحد يفضلها لم تأثم ، فحذف الموصوف وهو أحد ، وكسر حرف المضارعة من تأثم وأبدل الهمزة ياء ، وقدم جواب لو فاصلا بين الخبر المقدم وهو الجار والمجرور ، والمبتدأ المؤخر وهو أحد المحذوف ، فإن لم يصلح ولم يكن المنعوت بعض ما قبله من مجرور بمن أو في امتنع ذلك أي إقامة الجملة وشبهها مقامه إلا في الضرورة كقوله :

٦١٥ — * لَكُمْ قِبْصَةٌ مِنْ بَيْنِ أَثْرَى وَأَقْتَرَا * وقوله :

أو الذم أو الترحم (قوله ونحو وامرأته الخ) كان عليه أن يزيد ونحو اللهم الطف بعبدك المسكين بالرفع والنصب لاستيفاء التمثيل وقوله بالنصب أي لحمالة (قوله أما إذا كان للتوضيح أو للتخصيص) أي أو للتعميم أو الإبهام أو التفصيل كما يدل عليه قول الموضح وإن كان لغير ذلك أي لغير المدح والذم والترحم جاز ذكره أي العامل (قوله فإنه يجوز إظهارها) أي لعدم قصد الإنشاء حينئذ (قوله فتقول مررت بزيد التاجر) مثال للنعت الموضح (قوله وأعني التاجر) قال البعض أي إن كان المنعوت غير متعين وإلا فبرأني كر اهـ ونقله شيخنا عن الدماميني وفيه نظر لأن مقتضاه جواز القطع مع عدم تعين المنعوت مع أن محل القطع إذا تعين المنعوت بدون النعت . وممن صرح به هذا البعض عند قول الشارح سابقا وهذه يجوز فيها الإتباع والقطع في أماكنه فتدبر (قوله وما من المنعوت والنعت الخ) يشمل حذفهما معا نحو «لا يموت فيها ولا يحيى» أي حياة نافعة إذ لا واسطة بين مطلق الحياة والموت (قوله علم) فما لم يعلم منهما لا يجوز حذفه إلا عند قصد الإبهام على السامع نحو رأيت طويلا أي شيئا طويلا نقله شيخنا عن الدماميني (قوله صالحا لمباشرة العامل) أي بأن يكون مفردا إن كان منعوته فاعلا أو مفعولا مثلا وجملة مشتملة على الرابط إن كان المنعوت خبرا مثلا نحو أنت يضرب زيدا بالياء التحتية أي أنت رجل يضرب زيدا (قوله أي دروعا) بدليل وألنا له الحديد (قوله ظعن) أي سافر (قوله لو قلت الخ) فيه حذف وتغيير وتقديم وتأخير كما أشار إليه الشارح بقوله أصله الخ ومتعلق تيثم محذوف أي في مقالتك والحسب ما يعده الإنسان من مفاخر آبائه والميسم بكسر الميم وفتح السين المهملة الجمال وأصله موسم قلبت الواو ياء لوقوعها إثر كسرة كميزان (قوله وكسر حرف المضارعة) أي على غير لغة الحجازيين تصريح (قوله والمبتدأ المؤخر) قال الشيخ خالد إنما قدر مؤخرا لأن النكرة المخبر عنها بظرف مختص يجب تقديم خبرها عليها اهـ . ووجه وجوب تقديم الخبر دفع توهم كونه صفة للنكرة لما قالوه من أن النكرة أحوج إلى الصفة منها إلى الخبر فاندفع اعتراض سم وأقره شيخنا والبعض بما حاصله أن النفي يكفي مسوغا للابتداء بالنكرة (قوله إلا في الضرورة) أي وإلا في قليل من النثر كما في قوله تعالى «ولقد جاءك من نبأ المرسلين» أي بناء على أن من [illegible] في الإيجاب ولا داخلة على معرفة قاله في التصريح ولا يلزم حذف الفاعل في غير المواضع المستثناة لأن حذفه الممنوع إذا لم يقم شيء مقامه في اللفظ ونعته هنا قائم مقامه في اللفظ وإن لم يصلح للفاعلية بنفسه قاله سم (قوله لكم قبصة الخ) الخطاب [illegible]

---

(٦١٤) قاله أبو الأسود الحماني يصف به امرأة من الرجز . الشاهد في ما في قومها إذ تقديره ما في قومها أحد يفضلها فحذف الموصوف الذي هو مبتدأ . ولم تيثم بكسر التاء لغة قوم أي لم تأثم . والميسم الجمال أصله موسم قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ، ومنه وسم الوجه أي حسنه

(٦١٥) قاله الكميت يمدح به بني أمية . وصدره : * لَكُمْ مَسْجِدُ اللهِ الْمَزُورَانِ وَالْحَصَى *

٦١٦ ❊ ترمى بكفى كان من أرمى البشر ❊ وقوله :

٦١٧ كأنك من جمال بنى أقيش ❊ يقعقع بين رجليه بشن

والثانى كقوله تعالى : « يأخذ كل سفينة غصبا » أى كل سفينة صالحة. وقوله :

٦١٨ ❊ فلم أعط شيئا ولم أمنع ❊

أى شيئا طائلا . وقوله :

أمية بعدهم. والقبصة بكسر القاف وسكون الموحدة وبالصاد المهملة العدد الكثير من الناس والشاهد فى قوله من بين أثرى أى من أثرى أى كثر ماله وأقتر أى افتقر فحذف النكرة الموصوفة وأقام الصفة مقامها بدون الشرط المتقدم للضرورة (قوله ترمى) بالتاء الفوقية لرجوع ضميره الى مؤنث وهى الكبداء فى قوله قبل :

مالك عندى غير سهم وحجر ❊ وغير كبداء شديدة الوتر

والكبداء بفتح الكاف وسكون الموحدة بعدها دال مهملة القوس الواسعة المقبض قاله الدمامينى والشمنى وغيرهما وقوله بكفى كان أى بكفى رجل كان (قوله كأنك من جمال الخ) أى كأنك جمل من جمال. وأقيش بضم الهمزة وفتح القاف وسكون التحتية آخره شين معجمة. ويقعقع بالبناء للمفعول أى يصوت نعت ثان للمنعوت المحذوف واليه يرجع الضمير فى رجليه وهو المحوج لتقدير المنعوت والشن بفتح الشين المعجمة وتشديد النون القربة اليابسة وهو أشد لنفور الابل ووجه الشبه سرعة الغضب وشدة النفور والبيت يشهد لاقامة الجملة واقامة شبهها (قوله والثانى) أى حذف النعت (قوله أى كل سفينة صالحة) بدليل أنه قرئ كذلك وأن تعيبها لايخرجها عن كونها سفينة فلا فائدة فيه حينئذ اهـ مغنى (قوله فلم أعط شيئا ولم أمنع) ببناء الفعلين للمجهول وصدره : ❊ وقد كنت فى الحرب ذا تدرأ ❊ بضم الفوقية وسكون الدال المهملة وفتح الراء آخره همزة أى عدة وقوة قال العينى والشاهد فى شيئا إذ أصله شيئا طائلا فحذف الصفة

من الطويل. أصله مسجدان لله فلما أضيف سقطت النون ، وأراد بهما مسجد مكة ومسجد المدينة شرفهما الله تعالى. وهو مبتدأ، ولكم مقدما خبره، والحصى عطف عليه، وقبصة مبتدأ بكسر القاف وسكون الباء الموحدة وبالصاد المهملة وهو العدد الكثير من الناس، ولكم مقدما خبره . والشاهد فى قوله من بين أثرى وأقترا أى من بين أثرى ومن اقترا من أثرى الرجل بالثاء المثلثة إذا كثر ماله، وأقتر اذا افتقر أى من بين مثر ومقتر. ومن اسم منكور فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه ولا يجوز أن تكون موصولة لانها لاتحذف. فافهم

(٦١٦) رجز لم يعلم راجزه. وأوله :

مالك عندى غير سهم وحجر ❊ وغير كبداء شديدة الوتر

الكبداء بفتح الكاف وسكون الباء الموحدة: قوس واسعة المقبض. ويروى جادت بكفى . والشاهد فيه حيث حذف الموصوف وأقيم الصفة مقامه اذ التقدير بكفى رجل كان من أرمى البشر، وهذا ضرورة

(٦١٧) قاله النابغة الذبيانى . الشاهد فى كأنك من اذ تقديره كأنك جمل من جمال بنى أقيش، فحذف الموصوف أقيش بضم الهمزة وفتح القاف وسكون الياء آخر الحروف وفى آخره شين معجمة وهم حى من عكل أو من أشجع من الجن وقيل حى من الجن . ولما كانت جمالهم وحشية مشهورة بالنفور حتى قيل ان ابلهم كانت من الجن خصهم بالذكر. يقعقع أى يصوت وهو صفة لذلك المحذوف. والشن بفتح الشين المعجمة: وتشديد النون القربة اليابسة وهى أشد لنفورها

(٦١٨) صدره : ❊ وقد كنت فى الحرب ذا تدرأ ❊

قاله العباس بن مرداس الصحابى رضى الله عنه . الواو للعطف وقد للتحقيق وذا تدرأ أى صاحب عدة وقوة على دفع الأعداء. والشاهد فى شيئا اذ أصله شيئا طائلا، فحذف الصفة ، ولولا هذا التقدير لتناقض مع قوله ولم أمنع. فافهم

٦١٩ وَرُبَّ أَسِيلَةِ الْخَدَّيْنِ بِكْرٍ * مُهَفْهَفَةٍ لَهَا فَرْعٌ وَجِيدُ

أي فرع فاحم وجيد طويل . ﴿ تنبيهات ﴾ : الأول قد يلى النعت لا أو اما فيجب تكررهما مقرونين بالواو نحو مررت برجل لا كريم ولا شجاع، ونحو ائتني برجل إما كريم وإما شجاع. الثاني يجوز عطف بعض النعوت المختلفة المعانى على بعض نحو مررت بزيد العالم والشجاع والكريم . الثالث اذا صلح النعت لمباشرة العامل جاز تقديمه مبدلا منه المنعوت نحو «الى صراط العزيز الحميد الله» . الرابع اذا نعت بمفرد وظرف وجملة قدم المفرد وأخرت الجملة غالبا نحو «وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه» وقد تقدم الجملة نحو «وهذا كتاب أنزلناه مبارك . فسوف يأتى الله بقوم» الآية اهـ ﴿خاتمة﴾ : من الأسماء ماينعت وينعت به كاسم الاشارة نحو مررت بزيد هذا وبهذا العالم، ونعته مصحوب أل خاصة، فان كان جامدا محضا نحو بهذا الرجل فهو عطف بيان على الأصح، ومنها مالا ينعت ولا ينعت به كالمضمر

ولولا هذا التقدير لتناقض مع قوله ولم أمنع وسبقه الى ذلك صاحب المغنى وناقشه الدمامينى بأن عدم الاعطاء لايناقض عدم المنع فتقدير الصفة لتحرى الصدق. قال الشمنى وقد يقال هو وان لم يناقضه عقلا يناقضه عرفا والأظهر فى تمثيل تقدير النعت لدفع التناقض قوله تعالى «وما نريهم من آية إلا هى أكبر من أختها» أى السابقة ووجه التناقض المدفوع بتقدير السابقة أن أفعل التفضيل يقتضى زيادة للفضل على المفضل عليه فلا يصح الزيدان كل منهما أفضل من الآخر لاقتضائه اثبات الزيادة لكل وتفيها عنه وقوله تعالى «وما نريهم من آية إلا هى أكبر من أختها» شامل لجميع الآيات المرئية لهم فيلزم أن يكون كل منها أكبر من غيرها فيكون أكبر وغير أكبر فافهم (قوله لها فرع وجيد) الفرع الشعر التام والجيد العنق (قوله أى فرع فاحم) أى أسود وجيد طويل الدليل على هذا الحذف أن البيت للمدح وهو لايحصل باثبات الفرع والجيد مطلقين بل باثباتهما موصوفين بصفتين محبوبتين (قوله مقرونين بالواو) أى فى المرة الثانية كما هو ظاهر (قوله عطف بعض النعوت الخ) أى بجميع حروف العطف الا أم وحتى كما صرح به الموضح فى الحواشى والأحسن فى الجمل العطف وفى المفردات تركه كما قاله أبو حيان (قوله المختلفة المعانى) أما متفقتها فلا لئلا يلزم عطف الشئ على نفسه وقال فى الهمع وانما يحسن العطف عند تباعد المعانى نحو هو الأول والآخر والظاهر والباطن بخلاف ما اذا تقاربت نحو هو الله الخالق البارئ المصور (قوله مبدلا منه المنعوت) قال البعض أى ان كان المنعوت معرفة أما اذا كان نكرة فينصب نعته المتقدم عليه حالا نحو * لمية موحشا طلل * اهـ . وأنت خبير بأن هذا ليس على اطلاقه فان من المنعوت النكرة ماهو كالمنعوت المعرفة فى اعراب نعته بحسب العوامل واعرابه هو بدلا أو عطف بيان نحو مررت بقائم رجل وقصدت بلد كريم رجل ثم رأيت فى الدمامينى مايؤيده حيث ذكر أن نصب نعت النكرة المتقدم عليها حالا غالب لاواجب على الأصح وأن محل نصبه حالا اذا قبل الحالية ليخرج النعت فى نحو جاءنى رجل أحمر ونحوه من الصفات التى اذا لم يمنع مانع من نصبه حالا ليخرج الوصف فى نحو المثالين المتقدمين (قوله أنزلناه مبارك) قال ابن عصفور [illegible] مبارك خبرا ثانيا (قوله مصحوب أل خاصة) شامل للموصول ذى أل كالذى والتى وان كانت أل فيه زائدة وانما خصوا نعته بمصحوب أل لأنه مبهم وابهامه لايرفع بمثله لانه أيضا مبهم ولا بالمضاف الى معرفة لأن تعريفه مكتسب من المضاف اليه فهو كالعارية كذا عللوا ويرد عليه الموصول غير ذى أل كمن وما فلماذا لم ينعت به اسم الاشارة (قوله كالمضمر) أما أنه لاينعت فلأن ضمير المتكلم والمخاطب أعرف المعارف فلاحاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وحمل على الوصف الموضح الوصف المادح أو الذ.

(٦١٩) قاله المرقش الأكبر . وصدره :

* وَرُبَّ أَسِيلَةِ الْخَدَّيْنِ بِكْرٍ *

من الوافر أى لينة الخدين طويلتهما، ومهفهفة بالجر صفة لبكر . والشاهد فى لها فرع وجيد، أصلهما فرع وافر وجيد طويل، فحذف الصفة منهما لدلالة لفظ كل منهما عليه. والفرع الشعر التام . والجيد العنق

مطلقا خلافا للكسائى فى نعت ذى الغيبة تمسكا بما سمع من نحو صلى الله عليه الرءوف الرحيم، وغيره يجعله بدلا. ومنها ما ينعت ولا ينعت به كالعلم. ومنها ما ينعت به ولا ينعت كأى نحو مررت بفارس أى فارس. ولا يقال جاءنى أى فارس. والله أعلم.

﴿ التوكيد ﴾

هو فى الأصل مصدر ويسمى به التابع المخصوص. ويقال أكد تأكيدا ووكد توكيدا. وهو بالواو أكثر. وهو على نوعين: لفظى وسيأتى، ومعنوى وهو التابع الرافع احتمال إرادة غير الظاهر. وله ألفاظ أشار اليها بقوله (بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الِاسْمَ أَكِّدَا * مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمُؤَكَّدَا) أى فى الافراد والتذكير وفروعهما فتقول جاء زيد نفسه أو عينه أو نفسه عينه فتجمع بينهما، والمراد حقيقته. وتقول جاءت هند نفسها أو عينها وهكذا. ويجوز جرهما بباء زائدة فتقول جاء زيد بنفسه وهند بعينها (وَاجْمَعْهُمَا) أى النفس والعين (بِأَفْعُلٍ إِنْ تَبِعَا * مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعَا)

[illegible] عما طردا للباب. وأورد عليه الشنوانى أن اسم الله تعالى أعرف المعارف فهو غنى عن الايضاح ومع ذلك ينعت للمدح. وأجيب [illegible] ينعت نظرا لأصله وهو الاله الذى هو اسم جنس أو الحاقا له بالأعم الأغلب اذ الأصل فى الاسم الظاهر أن ينعت وأما أنه لا ينعت به [illegible] ليس فى الضمير معنى الوصفية لأنه لا يدل الا على الذات لا على قيام معنى بها كذا قالوا ويرد على تعليل عدم النعت به ما اذا كان [illegible] يرجع الى مشتق لدلالته حينئذ على قيام معنى بذات لما قالوه من أن الضمير كرجعه دلالة اللهم الا أن يقال طردوا الباب فتأمل [illegible] فى الهمع وكالضمير فى أنه لا ينعت ولا ينعت به أسماء الشرط والاستفهام وكم الخبرية وما التعجبية والآن وقبل وبعد (قوله وغيره يجعله بدلا) أى بناء على أن البدل لا يشترط فيه الجمود (قوله كالعلم) انما نعت لازالة الاشتراك اللفظى ولم ينعت به لأنه ليس بمشتق ولا فى حكمه اذ هو موضوع لمجرد الذات نعم العلم المشتهر مسماه بصفة كحاتم يصح أن يؤول بوصف وينعت به ﴿ فائدة ﴾ يجوز نعت النعت عند سيبويه ومنه يازيد الطويل ذو الجمة ومنعه جماعة منهم ابن جنى قاله فى الارتشاف ﴿ فائدة : ثانية ﴾ النعت بعد المركب الاضافى للمضاف لأنه المقصود بالحكم وانما جىء بالمضاف اليه لغرض التخصيص فلا يكون له الا بدليل ما لم يكن المضاف لفظ كل فالنعت للمضاف اليه لا له لأن المضاف انما جىء به لقصد التعميم ولذلك ضعف قوله :

وكل أخ مفارقه أخوه * لعمر أبيك الا الفرقدان

أفاده فى المغنى

﴿ التوكيد ﴾

(قوله ويسمى به الخ) الأنسب بمقام النقل أن يقول ثم سمى به الخ (قوله وهو بالواو أكثر) وهى الأصل والهمزة بدل (قوله الرافع احتمال الخ) اما أن يكون المراد بالرفع الابعاد واما أن يراد بالاحتمال الاحتمال القوى فوافق كلامه قول ابن هشام الظاهر أنه يبعد إرادة المجاز ولا يرفعها بالكلية لأن رفعها بالكلية ينافى الاتيان بالألفاظ متعددة ولو صار بالأول نصا لم يؤكد ثانيا وانما اقتصر الشارح على رفع الاحتمال المذكور لأن رفع توهم السهو والغلط انما يكون بالتأكيد اللفظى كما نقله سم عن السعد والسيد وخرج بقوله الرافع الخ ما عدا التوكيد حتى البدل فانه وان رفع الاحتمال فى نحو مررت بقومك كبيرهم وصغيرهم أولهم وآخرهم الا أن ذلك عارض نشأ من خصوص المادة قاله شيخنا (قوله [illegible] أو بالعين) أى بهاتين المادتين بقطع النظر عن افرادهما وغيره وليس المراد بالنفس أو بالعين مفردين حتى [illegible] أن النفس والعين يبقيان على افرادهما وان أكد بهما مثنى أو مجموع مع أنه ليس كذلك كما يصرح به قوله [illegible] [واجمعهـ]ـما الخ فاندفع ما أطال به البعض عن البهوتى . واعلم أن فى البيت إجمالا يبينه البيت بعده على أنه يمكن بقطع [النظر عـ]ـن قول الشارح أى فى الافراد والتذكير وفروعهما أن يحمل الاسم فى النظم على المفرد ولا يضيع على هذا قوله: مع ضمير طابق المؤكدا * وان زعمه البعض لأن المراد بالمطابقة على هذا المطابقة فى التذكير والتأنيث فقط [illegible] وأو فى النظم لمنع الخلو (قوله فتجمع بينهما) أى بلا عطف كما سيأتى والظاهر أن تقديم النفس على العين لازم وقيل حسن كذا فى المرادى (قوله بباء زائدة) ومحل المجرور اعراب المتبوع (قوله واجمعهما) الأمر مستعمل فى الوجوب بالنسبة الى الجمع وفى الأولوية بالنسبة الى المثنى (قوله بأفعل) أى جمعا ملابسا لأفعل أو على أفعل

فتقول قام الزيدان أوالهندان أنفسهما أوأعينهما. وقام الزيدون أنفسهم أوأعينهم. والهندات أنفسهن أوأعينهن. ولا يجوز أن يؤكد بهما مجموعين على نفوس وعيون ولا على أعيان، فعبارته هنا أحسن من قوله فى التسهيل جمع قلة فان عينا تجمع جمع قلة على أعيان ولا يؤكد به . ﴿ تنبيه ﴾ : ماأفهمه كلامه من منع مجىء النفس والعين مؤكدا بهماغير الواحد وهو المثنى والمجموع غير مجموعين على أفعل هو كذلك فى المجموع، وأما المثنى فقال الشارح بعد ذكره ان الجمع فيه هو المختار ويجوز فيه أيضا الافراد والتثنية. قال أبو حيان: ووهم فى ذلك اذ لم يقل أحد من النحويين به. وفيما قاله أبو حيان نظر فقد قال ابن إياز فى شرح الفصول ولو قلت نفساهما لجاز فصرح بجواز التثنية. وقد صرح النحاة بأن كل مثنى فى المعنى مضاف الى متضمنه يجوز فيه الجمع والافراد والتثنية والمختار الجمع نحو «فقد صغت قلوبكما» ويترجح الافراد على التثنية عند الناظم وعند غيره بالعكس وكلاهما مسموع كقوله :

٦٢٠   * حَمَامَةَ بَطْنِ الْوَادِيَيْنِ تَرَنَّمِي *   وكقوله :

٦٢١   وَمَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْنِ مَرْتَيْنْ * ظَهْرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التُّرْسَيْنْ

اهـ (وَكُلًّا اذْكُرْ فِى) التوكيد المسوق لقصد (الشُّمُولِ) والاحاطة بأبعاض المتبوع (وَكِلَا) و(كِلْتَا) و(جَمِيعًا)

(قوله ولا على أعيان) لو قال ولا بالعين مجموعا على أعيان لكان مستقيما (قوله ولا يؤكد به) أى المختار والا ففى الدماميني عن شرح العمدة للمصنف والمفصل للزمخشرى والكفاية لابن الخباز جواز التوكيد بأعيان (قوله وقد صرح النحاة الخ) لما لم يكن كلام ابن اياز رادا على أبى حيان بالنظر الى الافراد أتى بهذا الرد الثانى لانه يرد عليه بالنظر الى الافراد والتثنية ولأبى حيان أن يقول ماصرح به النحاة لايظهر الرد به لان النفس والعين لم يضافا الى المتضمن بل الى ماهو بمعناه لان المراد بهما الذات (قوله الى متضمنه) بصيغة اسم الفاعل أى ماالشتمل على المضاف (قوله والمختار الجمع) أما على التثنية فلأن المتضايفين كالشىء الواحد فكرهوا الجمع بين تثنيتهما وأما على الافراد فلأن الاثنين جمع فى المعنى (قوله حمامة الخ) تمامه * سقاك من الغر الغوادى مطيرها * والغر جمع غراء وهى البيضاء وهو صفة لمحذوف أى من السحب الغر الخ والغوادى جمع غادية وهى السحابة الممطرة صباحا والمطير بفتح الميم كثير المطر (قوله ومهمهين الخ) المهمه المكان القفر، والقذف بفتح القاف والذال المعجمة آخره فاء البعيد والمرت بفتح الميم وسكون الراء آخره فوقية المكان الذى لانبات فيه وظهراهما مبتدأ ومثل خبر والجملة صفة ثالثة قاله العينى. والمراد بظهريهما ماارتفع منهما وقوله مثل ظهور الترسين أى فى الصلابة (قوله وكلا اذكر الخ) اعلم أن كلا وشبهها فى إفادة شمول

﴿ شواهد التأكيد ﴾

(٦٢٠) تمامه : * سَقَاكِ مِنَ الْغُرِّ الْغَوَادِى مَطِيرُهَا *

قاله الشماخ من قصيدة من الطويل أى ياحمامة ترنمى أى رجعى صوتك . والشاهد فى بطن الواديين حيث أفرد البطن والقياس بطنى الواديين، بل الأحسن بطون الواديين. ومطيرها فاعل سقاك. يقال ليلة مطيرة اذا كانت كثيرة المطر. والغر بالضم جمع غراء وهى البيضاء . والغوادى جمع غادية بالغين المعجمة وهى السحابة التى تنشأ صباحا

(٦٢١) قاله خطام المجاشعى ، قاله سيبويه . وقال أبو على لهميان بن قحافة . وقبله :

وَمَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْنِ مَرْتَيْنْ

من مشطور السريع . الواو واو رب. والمهمه القفر. وقذفين بفتح القاف والذال المعجمة وفى آخره فاء تثنية قذف وهو البعيد وهو صفة مهمهين. ويروى فدفدين والفدفد الأرض المستوية. ومرتين تثنية مرت بفتح الميم وسكون الراء وفى آخره تاء مثناة من فوق وهو المكان الذى لانبات فيه. وظهراهما مبتدأ. ومثل ظهور الترسين خبره. والجملة أيضا صفة مهمهين . والشاهد فى جمع الظهور بعد مثنى، والتثنية أصل، والافراد جائز، والجمع راجح. وجواب رب هو قوله :

قَطَعْتُهُ بِالسَّمْتِ لَا بِالسَّمْتَيْنْ

فلا يؤكد بهن الا ماله أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه لرفع احتمال تقدير بعض مضاف (الى متبوعهن) نحو جاء الجيش كله أو جميعه، والقبيلة كلها أو جميعها، والرجال كلهم أو جميعهم، والهندات كلهن أو جميعهن، والزيدان كلاهما والهندان كلتاهما، لجواز أن يكون الأصل، جاء بعض الجيش، أو القبيلة أو الرجال، أو الهندات، أو أحد الزيدين، أو إحدى الهندين. ولا يجوز جاءني زيد كله ولا جميعه. وكذا لا يجوز اختصم الزيدان كلاهما ولا الهندان كلتاهما لامتناع التقدير المذكور. وأشار بقوله (بِالضَّمِيرِ مُوصَلَا) الى أنه لابد من اتصال ضمير المتبوع بهذه الألفاظ ليحصل الربط بين التابع ومتبوعه كما رأيت. ولا يجوز حذف الضمير استغناء بنية الاضافة خلافا للفراء والزمخشري. ولا حجة في «خلق لكم ما في الأرض جميعا» ولا قراءة بعضهم «إنا كلا فيها» على أن المعنى جميعه وكلنا، بل جميعا حال، وكلا بدل من اسم ان أو حال من الضمير المرفوع في فيها. وذكر في التسهيل أنه قد يستغنى عن الاضافة الى الضمير بالاضافة الى مثل الظاهر المؤكد بكل، وجعل منه قول كثير:

٦٢٢   • يَاأَشْبَهَ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ بِالْقَمَرِ •

كل فردان كانت داخلة في حيز النفي بأن أخرت عن أداته لفظا نحو * ما كل ما يتمنى المرء يدركه * وما جاء كل القوم، وما جاء القوم كلهم، ولم آخذ كل الدراهم، ولم آخذ الدراهم كلها، أو رتبة نحو كل الدراهم لم آخذ، والدراهم كلها لم آخذ توجه النفي الى الشمول خاصة وأفاد سلب العموم. والا بأن قدمت على أداته لفظا ورتبة توجه النفي الى كل فرد وأفاد عموم السلب كقوله عليه الصلاة والسلام كل ذلك لم يكن، وكالنفي النهي قال التفتازاني والحق أن الشق الأول أكثري لا كلي بدليل «والله لا يحب كل مختال فخور» «والله لا يحب كل كفار أثيم ولا تطع كل حلاف مهين» (قوله يصح وقوع بعضها موقعه) أي في نسبة الحكم اليه سواء كان على وجه ارادة البعض من لفظ الكل مجازا مرسلا أو اسنادا ما للبعض الى الكل مجازا عقليا أو تقدير المضاف، فقوله لرفع احتمال تقدير بعض الخ فيه قصور ولعله انما اقتصر عليه لانه أقرب الاحتمالات الثلاثة فاذا اندفع هو اندفع أخواه بالأولى ودخل في قول الشارح الا ماله أجزاء الخ نحو زيد كله حسن، وعين البقرة الوحشية كلها سواد، لان المؤكد وان كان غير متجزئ له أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه (قوله تقدير بعض) أي أو ما في معناه كأحد واحدى بدليل قوله بعد أو أحد الزيدين الخ (قوله والزيدان كلاهما الخ) فائدة لا يتحد توكيد متعاطفين ما لم يتحد عاملهما معنى فلا يقال مات زيد وعاش عمرو كلاهما، فان اتحدا معنى جاز وان اختلفا لفظا جزم به الناظم تبعا للأخفش نحو انطلق زيد وذهب عمرو كلاهما. قال أبو حيان ويحتاج ذلك الى سماع. سيوطي بهم (قوله لجواز أن يكون الأصل الخ) فيه ما في التعليل الأول ولو قال لجواز أن يكون المعنى الخ لوفى بالاحتمالات الثلاثة (قوله وكذا لا يجوز اختصم الزيدان كلاهما الخ) هذا مذهب الأخفش والفراء وهشام وأبي علي، وذهب الجمهور الى الجواز كما قاله الدماميني ووافق الناظم في تسهيله الجمهور (قوله لامتناع التقدير المذكور) أي فلا فائدة في التأكيد حينئذ (قوله بالضمير موصلا) حال من الألفاظ المتقدمة بتأويلها بالمذكور وبالضمير متعلق به (قوله ولا يجوز حذف الضمير) والكلام مفروض فيما اذا جرت على المؤكد فلا يرد نحو كل في فلك يسبحون (قوله على أن المعنى الخ) راجع للمنفي بالمبم (قوله بل جميعا حال) بمعنى مجتمعا ان قيل الحالية تقتضي وقوع الخلق على ما في الأرض حالة الاجتماع وليس كذلك. أجيب بأن خلق بمعنى قدر خلق ذلك في علمه (قوله وكلا بدل من اسم ان) وابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز اذا أفاد الاحاطة نحو قمتم ثلاثتكم وبدل الكل لا يحتاج الى ضمير (قوله أو حال من الضمير الخ) قال في المغني فيه ضعفان: تقدمه على عامله الظرفي وتنكير كل بقطعه عن الاضافة لفظا ومعنى لأن الحال واجبة التنكير (قوله بالاضافة الى مثل الظاهر) أي لحصول الربط به كما تقدم في الموصول (قوله وجعل منه الخ) جعل أبو حيان كل الناس نعتا

---

(٦٢٢) قاله كثير عزة. وصدره:

* كَمْ قَدْ ذَكَرْتُكِ لَوْ أُجْزَى بِذِكْرِكُمُ *

... البسيط. وكم خبرية مبتدأ. وقد ذكرتك خبره. والشاهد في كل الناس حيث أضيف فيه كل الى اسم ظاهر لا ...

(وَٱسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كَكُلِّ) فى الدلالة على الشمول اسما موازنا (فَاعِلَهْ * مِنْ عَمَّ فِي التَّوْكِيدِ) فقالوا جاء الجيش عامته، والقبيلة عامتها، والزيدون عامتهم، والهندات عامتهن. وعد هذا اللفظ (مِثْلَ ٱلنَّافِلَهْ) أى الزائد على ماذكره النحويون فى هذا الباب، فان أكثرهم أغفله، لكن ذكره سيبويه وهو من أجلهم فلا يكون حينئذ نافلة على ماذكروه، فلعله انما أراد أن التاء فيه مثلها فى النافلة أى تصلح مع المؤنث والمذكر فتقول: اشتريت العبد عامته كما قال تعالى «ويعقوب نافلة». ﴿تنبيه﴾: خالف فى عامة المبرد وقال انما هى بمعنى أكثرهم (وَبَعْدَ كُلِّ أَكَّدُوا بِأَجْمَعَا * جَمْعَاءَ أَجْمَعِينَ ثُمَّ جُمَعَا) فقالوا جاء الجيش كله أجمع، والقبيلة كلها جمعاء، والزيدون كلهم أجمعون، والهندات كلهن جمع (وَدُونَ كُلٍّ قَدْ يَجِيءُ أَجْمَعُ * جَمْعَاءُ أَجْمَعُونَ ثُمَّ جُمَعُ) المذكورات نحو «لأغوينهم أجمعين ــ لموعدهم أجمعين» وهو قليل بالنسبة لما سبق، وقد يتبع أجمع وأخواته بأكتع وكتعاء وأكتعين وكتع، وقد يتبع أكتع وأخواته بأبصع وبصعاء وأبصعين وبصع، فيقال جاء الجيش كله أجمع أكتع أبصع، والقبيلة كلها جمعاء كتعاء بصعاء، والقوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون، والهندات كلهن جمع كتع بصع. وزاد الكوفيون بعد أبصع وأخواته أبتع وبتعاء وأبتعين وبتع. قال الشارح ولا يجوز أن يتعدى هذا الترتيب. وشذ قول بعضهم أجمع أبصع. وأشذ منه قول الآخر: جمع بتع. وربما أكد بأكتع وأكتعين غير مسبوقين بأجمع وأجمعين. ومنه قول الراجز:

٦٢٣ يَالَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعَا * تَحْمِلُنِي ٱلذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا
إِذَا بَكَيْتُ قَبَّلَتْنِي أَرْبَعَا * إِذًا ظَلِلْتُ ٱلدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا

أى الكاملين فى الحسن والفضل. همع (قوله واستعملوا أيضا) أى كما استعملوا غير عامة وقوله من عم أى مشتقا من مصدره وقوله فى التوكيد متعلق باستعملوا أو يغنى عنه قوله ككل (قوله فاعله من عم) لم يقل عامة مع أنه أخصر لأن فيه اجتماع ساكنين وهو لا يجوز فى النظم (قوله مثل النافلة) حال من فاعله وقول الشارح وعد هذا اللفظ مثل النافلة حل معنى ولم يجعله زائدا بل مثل الزائد نظرا لكون البعض قد ذكره، وحينئذ لا يرد الاستدراك الذى ذكره الشارح لانه لم يجعله نافلة بل مثلها أفاده سم (قوله ويعقوب نافلة) حال من يعقوب أى حالة كونه نافلة على ما طلبه ابراهيم من ولد صالح وهو اسحق حيث قال رب هب لى من الصالحين فوهب له اسحق وولد لاسحق يعقوب (قوله بمعنى أكثرهم) أى فتكون بدل بعض من كل (قوله المذكورات) دفع به ما يوهمه تعبير المصنف بالظاهر فى موضع الضمير من مغايرة الألفاظ المذكورة فى البيت الثانى للألفاظ المذكورة فى البيت الاول (قوله بالنسبة لما سبق) أى من وقوع المذكورات بعد كل أما بالنسبة لنفسه فكثير (قوله ولا يجوز أن يتعدى هذا الترتيب) أى بتقديم وتأخير أو بحذف بعض ما فى الاثناء. قال الفارضى قدمت كل على الجميع لعراقتها وكونها أنص فى الاحاطة ووليها أجمع لانه صريح فى الجمعية لاشتقاقه من الجمع ووليه أكتع لانحطاطه عنه فى الدلالة على الجمع لانه من تكتع الجلد اذا انقبض ففيه معنى الجمع ووليه أبصع لانه من تبصع العرق اذا سال وهو لا يسيل حتى يجتمع وأخر أبتع لانه أبعد من أبصع لانه طويل العنق أو شديد المفاصل لكن لا يخلو من دلالته على اجتماع اهـ ببعض تلخيص. واذا اجتمع النفس والعين وكل قدما على كل ولم يتعرضوا لما اذا اجتمع كل وعامة والظاهر تقديم كل على عامة (قوله وأشذ منه الخ) أى لان فى الأول حذف واسطة واحدة وهى أكتع وفى الثانى حذف واسطتين وهما كتع وبصع (قوله بأكتع وأكتعين) لم يستشهد للثانى وقد استشهد له فى الهمع

اضافته تجب الى اسم مضمر. وقال ابن مالك وقد يخلفه الظاهر كما فى قوله كم قد ذكرتك الى آخره. ورد عليه أبو حيان بان كلا ههنا ليست للتأكيد وانما هو نعت، وليس بشئ لان التى ينعت بها دالة على الكمال لا على عموم الافراد

(٦٢٣) رجز لم يعلم راجزه والمنادى محذوف، أى ياقوم ليتنى. وكنت صبيا مرضعا خبر ليت. والذلفاء بالذال المعجمة اسم امرأة هنا. واذا للشرط. وقبلتنى جوابه. وأربعا صفة مصدر محذوف أى تقبيلا أربعا. واذا حرف مكافأة وجواب وهنا جواب لشرط محذوف، أى ان لم يكن الأمر كذلك اذن ظللت. والشاهد فى مواضع: فى أكتعا حيث أكد به وهو

وفى هذا الزجز أمور: إفراد أكتع عن أجمع، وتوكيد النكرة المحدودة، والتوكيد بأجمع غير مسبوق بكل، والفصل بين المؤكد والمؤكد، ومثله فى التنزيل «ولا يحزن ويرضين بما آتيتهن كلهن» ﴿تنبيهات﴾: الأول زعم الفراء أن أجمعين تفيد اتحاد الوقت، والصحيح أنها ككل فى إفادة العموم مطلقا بدليل قوله تعالى «لأغوينهم أجمعين» الثانى اذا تكررت ألفاظ التوكيد فهى للمتبوع وليس الثانى تأكيدا للتأكيد. الثالث لا يجوز فى ألفاظ التوكيد القطع الى الرفع ولا الى النصب. الرابع لا يجوز عطف بعضها على بعض فلا يقال قام زيد نفسه وعينه، ولا جاء القوم كلهم وأجمعون. وأجازه بعضهم وهو قول ابن الطراوة. الخامس قال فى التسهيل وأجرى فى التوكيد مجرى كل ما أفاد معناه من الضرع والزرع والسهل والجبل واليد والرجل والبطن والظهر يشير الى قولهم مطرنا الضرع والزرع، ومطرنا السهل والجبل، وضربت زيدا اليد والرجل، وضربته البطن والظهر. السادس ألفاظ التوكيد معارف: أما ما أضيف الى الضمير فظاهر، وأما أجمع وتوابعه ففى تعريفه قولان: أحدهما أنه بنية الاضافة ونسب لسيبويه، والآخر بالعلمية علق على معنى الاحاطة (وَإِنْ يُفِدْ تَوْكِيدَ مَنْكُورٍ) بواسطة كونه محدودا وكون التوكيد من ألفاظ الاحاطة (قُبِلْ) وفاقا للكوفيين والأخفش، تقول اعتكفت شهرا كله. ومنه قوله:

١٢٤ * يَالَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ *

(قوله افراد أكتع عن أجمع) أى وهو قليل (قوله وتوكيد النكرة المحدودة) أى الموضوعة لمدة لها ابتداء وانتهاء أى وهو ممنوع عند البصريين كما سيأتى (قوله والتوكيد بأجمع الخ) أى وهو قليل بالنسبة للتأكيد بها مسبوقة بكل (قوله والفصل الخ) أى وهو خلاف الأصل (قوله افادة العموم مطلقا) أى لا بقيد اتحاد الوقت (قوله لا يجوز فى ألفاظ الخ) أى على المختار لمنافاة القطع مقصود التوكيد (قوله فلا يقال الخ) عللوه باتحاد معنى النفس والعين واتحاد معنى كل وأجمع وهذا يقتضى جواز نحو جاء القوم أنفسهم وكلهم لعدم الاتحاد ولم أر من ذكره بل اطلاقهم يخالفه فافهم (قوله الضرع) بفتح الضاد المعجمة والزرع أى جميعنا وكذا يقال فيما بعده (قوله وضربت زيدا الخ) أى اذا أريد باليد والرجل وبالبطن والظهر الجملة أما اذا أريد العضوان فقط فبدل بعض (قوله معارف) ... ثم لم تنصب حالا على الأصح كما فى السيوطى أى مع اضافتها فلا ينافى ماقدمه الشارح فى خلق لكم ما فى الأرض جميعا إنا كلا فيها (قوله بنية الاضافة) قيل هذا ينافى ماقدمه من امتناع حذف الضمير استغناء بنية الاضافة والحق أنه لا منافاة لان ما تقدم فى غير أجمع وتوابعه كما نبه عليه. سم. قال فى المغنى يجب تجريد نحو أجمع المؤكد به من ضمير المؤكد، وأما قولهم جاءوا بأجمعهم فهو بضم الميم لا بفتحها فهو جمع لجمع كفلس وأفلس أى بجماعتهم ناحية لكن نقل الرضى والدماميني فى شرح ألفية الاصول فتح الميم أيضا (قوله بالعلمية) أى الجنسية وعليه فهى ممنوعة من الصرف للعلمية ووزن الفعل الا جمع وتوابعه فالعلمية والعدل وعلى الأول يكون منعها من الصرف للوصفية ووزن الفعل الا جمع وتوابعه فللوصفية والعدل كأخر كذا قال البعض. وظاهره أن جمعاء وتوابعه كأجمع وتوابعه ويبطله أنها ليست بوزن الفعل ولو جعل مانع صرفها ألف التأنيث الممدودة لم يبعد بل يتعين ثم الذى قاله الدمامينى أن منع الصرف على الأول لشبه العلمية ... والعدل ووجه الشبه كون كل من منوى الاضافة والعلم معرفة بغير معرف لفظى (قوله علق على معنى الاحاطة) أى وضع على معنى هو الاحاطة ولا يخفى أن جعل مدلوله الاحاطة يورث اختلال الكلام إذ يكون حينئذ معنى جاء القوم أجمع جاء القوم الاحاطة فلعل فى العبارة حذف مضاف أى ذى الاحاطة على أن الاحاطة مصدر المبنى للمفعول فافهم (قوله وفاقا للكوفيين والأخفش) فلا يشترط عندهم تطابق التوكيد والمؤكد تعريفا وتنكيرا (قوله رجب) هو

غير مسبوق بأجمع وشرطه ذلك، وأكد به حولا وهو نكرة، وشرطه أن يكون معرفة، وفى أجمعا حيث أكد به الدهر وهو غير مسبوق بكل وهو شرط. وفصل بينهما بقوله أبكى والأصل عدمه

(٦٢٤) صدره: * لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٌ *

وقوله : ..... تحملنى الذلفاء حولا أكتعا * ..... وقوله :

٦٢٥ ..... قد صرت البكرة يوما أجمعا *

(وعن نحاة البصرة المنع شمل) أى عم المفيد وغير المفيد، ولا يجوز صمت زمنا كله ولا شهرا نفسه (واغن بكلتا فى مثنى وكلا * عن) تثنية (وزن فعلاء ووزن أفعلا) كما استغنى بتثنية سى عن تثنية سواء، فلا يجوز جاء الزيدان أجمعان، ولا الهندان جمعاوان، وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش قياسا معترفين بعدم السماع .
(تنبيهان) : الأول المشهور أن كلا للمذكر وكلتا للمؤنث. قال فى التسهيل: وقد يستغنى بكليهما عن كلتيهما أشار بذلك الى قوله :

٦٢٦ * يمت بقربى الزينبين كليهما *

كصفر ان أريد به معين فغير منصرف للعلمية والعدل عن المحلى بأل والا فمنصرف نقله الدنوشرى عن السعد وغيره ونقل شيخنا عن شرح المواهب لشيخه الزرقانى أن رجب من أسماء الشهور مصروف وان أريد به معين كما فى المصباح (قوله الذلفاء) بالذال المعجمة ثم الفاء اسم امرأة (قوله قد صرت) بتشديد الراء أى صوتت البكرة أى بكرة البئر كما فى العينى وشيخ الاسلام زكريا فتفسير البعض لها بالناقة فيه نظر، وهى بسكون الكاف وجوز بعضهم فتحها (قوله ولا يجوز صمت زمنا الخ) أى باجماع الفريقين لان النكرة فى الأول غير محدودة والتوكيد فى الثانى ليس من ألفاظ الاحاطة ولى ليسخ فلا يجوز بالفاء وهى أولى (قوله واغن بكلتا الخ) قال فى النكت ظاهره أن ماعدا ذلك من كل وعامة وجميع يستعمل فى المثنى والمجموع لان كلامه فيما تقدم عام خصوصا أنه ذكر فى التسهيل جواز الاستغناء بكل عن كلا وكلتا ورده أبو حيان وقال انه يحتاج الى نقل وسماع من العرب (قوله فى مثنى) أى فيما دل على اثنين وان لم يسم فى الاصطلاح مثنى ليدخل نحو جاء زيد وعمرو كلاهما وهند ودعد كلتاهما (قوله عن تثنية وزن الخ) قدر تثنية لان نفس وزن فعلاء لايصلح للمثنى حتى يستغنى فيه عنه بغيره (قوله فلا يجوز جاء الزيدان أجمعان ولا الهندان جمعاوان) لو قال فلا يجوز جاء الجيشان أجمعان ولا القبيلتان جمعاوان لكان أولى لان مامثل به لايجوز وان قلنا بجواز تثنية أجمع وجمعاء لانه لايؤكد بأجمع وجمعاء الا مفرد ذو أبعاض ومفردة ذات أبعاض فبفرض جواز تثنيتهما انما يؤكد بهما مثنى واحده مفرد ذو أبعاض ومفردة ذات أبعاض الا أن يدعى الفرق بين حالتى التثنية والجمع وفيه مافيه (قوله وأجاز ذلك الكوفيون الخ) وهل يجرى خلافهم فى توابع أجمع وجمعاء وهو أكتع وكتعاء الخ فى كلام بعضهم مايشعر بجريانه والقياس يقتضيه نقله شيخنا (قوله يمت) بفتح الميم وتشديد الفوقية أى ينتسب أو يعنى يتوسل

هو من البسيط وأن بالفتح فى محل الرفع على انه فاعل شاقه والتشوق نزاع النفس الى الشىء و يا لمجرد التنبيه . والشاهد فى حول كله حيث أكد حول بلفظ كل والحال انه نكرة وهو مذهب الكوفية . وهذا وأمثاله من الشواذ عند البصرية . قلت صحة السماع تدل على انه غير شاذ وكثير منهم ينشدون البيت *ياليت عدة شهر كله رجب* وهذا تحريف، والصواب عدة حول كله فافهم

(٦٢٥) قائله مجهول . وقال أبو البركات لايستقيم الاحتجاج به . وقيل مصنوع لايحتج به . والرواية الصحيحة : *قد صرت البكرة يوما أجمع* بلا تنوين . أراد يومى أجمع، فالالف بدل من ياء الاضافة. وصرت صوتت والبكرة للبئر. أراد صوتت بكرة البئر يوما من أوله الى آخره . والشاهد فى أجمعا حيث احتجت به الكوفية على جواز تأكيد النكرة المحدودة . وجواب البصرية ماذكرنا. وقطع الزمخشرى بعدم جواز تأكيد النكرة لا بكل وأجمع

(٦٢٦) قاله هشام بن معاوية . وتمامه :

* إليك وقربى خالد وحبيب *

وقال ابن عصفور هو من تذكير المؤنث حملا على المعنى للضرورة، كأنه قال: بقربى الشخصين. الثاني: ذكر في التسهيل أيضا أنه قد يستغنى عن كليهما وكلتيهما بكلهما، فيقال على هذا: جاء الزيدان كلهما، والهندان كلهما (وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلْ) مستترا كان أو بارزا (بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ) الضمير (الْمُنْفَصِلْ) أي (عَنَيْتُ) المتصل (ذَا الرَّفْعِ) نحو قم أنت نفسك أو عينك، وقوموا أنتم أنفسكم أو أعينكم، فلا يجوز قم نفسك ولا قوموا أعينكم بخلاف قام الزيدون أنفسهم فيمتنع الضمير، وبخلاف ضربتهم أنفسهم ومررت بهم أعينهم، فالضمير جائز لا واجب.

﴿تنبيه﴾: ما اقتضاه كلامه هنا من وجوب الفصل بالضمير المنفصل هو ما صرح به في شرح الكافية ونص عليه غيره. وعبارة التسهيل تقتضي عدم الوجوب اهـ (وَأَكَّدُوا بِمَا ❊ سِوَاهُمَا) أي بما سوى النفس والعين (وَالْقَيْدُ) المذكور (لَنْ يُلْتَزَمَا) فقالوا قوموا كلكم وجاءوا كلهم من غير فصل بالضمير المنفصل. ولو قلت قوموا أنتم كلكم وجاءوا هم كلهم لكان حسنا (وَمَا مِنَ التَّوْكِيدِ لَفْظِيٌّ يَجِي ❊ مُكَرَّرًا) ما مبتدأ موصول ولفظي خبر مبتدأ

بالقرابة وعليه يحتاج الى تجريد يمت عن كونه بالقرابة لئلا يتكرر قوله بقربى. (قوله وقال ابن عصفور هو من تذكير المؤنث الخ) يحتمل أن هذا قول آخر مخالف لما قاله في التسهيل فيكون المراد أن الشاعر احتاج الى التذكير بتأويل الزينبين بالشخصين فارتكبه فكان اتيانه بكليهما في محله فليس المحل حينئذ لكلتيهما فقط حتى يكون الاتيان بكليهما من باب الاستغناء بكليهما عن كلتيهما ويحتمل أنه تأييد وايضاح لما قاله في التسهيل ببيان وجه الاستغناء (قوله وان تؤكد الضمير المتصل الخ). قال الفارضي وانما وجب ذلك لوقوع اللبس في بعض المواضع كما لو قلت هند ذهبت نفسها وسعدى خرجت عينها إذ يحتمل أن تكون نفسها ذهبت وعينها خرجت فاذا قيل ذهبت هي نفسها لم يكن لبس ولم يفرقوا بين هذين المثالين وغيرهما طردا للباب. اهـ وأيضا انما وجب ذلك لان المرفوع المتصل بمنزلة الجزء فكرهوا أن يؤكدوه أولا بمستقل من غير جنسه فأكدوه أولا بمستقل من جنسه وبمعناه وهو الضمير المنفصل المرفوع ليكون تمهيدا لتأكيده بالمستقل من غير جنسه وهو النفس والعين اللذان هما من الاسماء الظاهرة أما اذا كان المؤكد اسما ظاهرا أو ضمير رفع منفصلا أو ضمير نصب مطلقا فلا يشترط هذا الشرط لفقد العلة المقتضية له اذ الظاهر مستقل والمنفصل ليس كالمتصل لاستقلاله بنفسه والمنصوب ليس كالمرفوع في شدة الاتصال (قوله بالنفس والعين) انما اختص هذا الحكم بهما لقوة استقلالهما فانهما يستعملان في غير التوكيد كثيرا نحو علمت ما في نفسك وعين زيد حسنة بخلاف بقية الالفاظ فلم يكن لها من قوة الاستقلال ما للنفس والعين فلم يكرهوا توكيد المرفوع المتصل بها (قوله نحو قم أنت نفسك الخ) ونحو قمنا نحن أنفسنا ونحو قاموا هم أنفسهم. (قوله فيمتنع الضمير) لأن الظاهر لا يؤكد بالضمير لكونه دون الظاهر تعريفا فلا يكون تكملة له (قوله ما اقتضاه كلامه هنا الخ) وجه اقتضائه الوجوب أن التقدير فتوكيده بعد المنفصل والمصدر الواقع خبرا بمعنى الأمر فكأنه قال فأكده بعد المنفصل والأمر للوجوب وانما قدرنا كالمكودي فتوكيده لا فأكده كما فعل الشاطبي لأن حذف المبتدا هو المعهود في جواب الشرط نحو «وان مسه الشر فيؤوس قنوط» (قوله تقتضي عدم الوجوب) أي عدم وجوب الفصل بالضمير المنفصل فيكفي الفصل بغير الضمير فالشرط مطلق الفصل وعلى هذا اقتصر السيوطي حيث قال لا يشترط في الفاصل كونه ضميرا اهـ بل في الفارضي ما نصه: يجوز على ضعف جاءوا أعينهم وقاموا أنفسهم وجعل منه بعضهم القراءة الشاذة عليكم أنفسكم بالرفع على أنه توكيد للضمير المستتر في عليكم. وقال ابن هشام الصواب أن أنفسكم مبتدأ على حذف مضاف وعليكم خبره أي عليكم شأن أنفسكم اهـ (قوله يجي) حذفت لامه للضرورة أو على لغة قاله الشاطبي (قوله مكررا) أي الى ثلاث مرات فقط لاتفاق الأدباء على أنه لم يقع في لسان العرب أزيد منها كما نقله الدماميني عن العز بن عبد السلام. قال وأما تكرير ويل يومئذ للمكذبين في سورة

من الطويل. يمت ينتسب، من المت بفتح الميم وتشديد التاء المثناة من فوق: أي ينتسب اليك بقرابة الزينبين، وقرابة خالد وحبيب. والشاهد في كليهما فانه وقع موقع كلتيهما على تأويل الشخصين للضرورة

محذوفا هو العائد او المبتدأ مع خبره صلة ما. وجاز حذف صدر الصلة وهو العائد للطول بالجار والمجرور وهو متعلق باستقر او على أنه حال من الضمير المستتر في الخبر إذ هو في تأويل المشتق، ومكررا حال من فاعل يجى المستتر، وجملة يجى خبر (الموصول) أى النوع الثانى من نوعى التوكيد وهو التوكيد اللفظى هو اعادة اللفظ أو تقويته بموافقه معنى، كذا عرفه في التسهيل، فالأول يكون في الاسم والفعل والحرف والمركب غير الجملة والجملة نحو جاء زيد زيد، ونكاحها باطل باطل باطل. وقوله :

٦٢٧ فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ * إِلَى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ

ونحو قام قام زيد، ونحو نعم نعم. وكقوله :

٦٢٨ * فَحَتَّامَ حتام العناء المطول *

والجملة (كَقَوْلِكَ أَدْرُجِي أَدْرُجِي) وقوله :

٦٢٩ * لَكَ اللهُ لَكَ اللهُ *

والمرسلات فليس بتأكيد بل كل آية قيل فيها ذلك فالمراد المكذبون بما ذكر قبيل هذا القول فلم يتعدد على معنى واحد وكذا فبأى آلاء ربكما تكذبان في سورة الرحمن اهـ (قوله وهو) أى الجار والمجرور متعلق الخ (قوله اذ هو) أى الخبر وهو لفظى وهذا تعليل لاستتار الضمير فيه (قوله هو اعادة اللفظ) قال السيوطى ولا يضر نوع اختلاف نحو فمهل الكافرين أمهلهم (قوله أو تقويته بموافقه) يوهم أن إعادة لفظه لا تقوية فيها وليس كذلك مع ان التقوية فائدة التوكيد فلا تذكر في حده الا أن يقال هو رسم ولو قال أو ذكر موافقه معنى لكان أولى واعلم أن كلام المتن صادق بالصورتين لأن قوله مكررا أى لفظا ومعنى أو معنى فقط (قوله بموافقه) ظاهر في ارادة المرادف ويرد عليه نحو عطشان نطشان فانه توكيد لفظى مع أنه ليس بالمرادف إذ لا يفرد والمرادف يفرد قاله الدمامينى. ولك أن تقول إن نحو نطشان مرادف وعدم افراده عارض في الاستعمال فلا يمنع المرادفة فاعرفه (قوله يكون في الاسم) استثنى من ذلك الاسم الحاضر اذا ذكر العامل فانه لا يجوز أن يكرر توكيدا لئلا يجتمع العوض والمعوض منه لما سيأتى من أنهم جعلوا التكرار نائبا عن الفعل وعندى أنه يجوز تكراره توكيدا ولا يلزم الاجتماع المذكور لأن جعلهم التكرار عوضا عن الفعل في حالة حذف الفعل لا حالة ذكره فاعرفه فانه متين (قوله ونكاحها باطل باطل باطل) أى من قوله صلى الله عليه وسلم أيما امرأة نكحت نفسها بغير ولى فنكاحها الخ (قوله المراء) هو الجدال ودعاء بتشديد العين مثال مبالغة (قوله ونحو نعم نعم) بفتح النون والعين وسكون الميم (قوله العناء) بفتح العين المهملة والمد التعب (قوله لك الله لك الله) شطر بيت من الهزج

---

(٦٢٧) هو من أبيات الكتاب من الطويل. اياك تحذير معناه اتق، وفيه الشاهد حيث كرره للتأكيد والمراء بكسر الميم المجادلة مفعوله. وقال ابن يعيش أراد والمراء بحرف العطف أو من المراء فحذفه والفاء للتعليل. ودعاء مبالغة داع ذكره بها للوزن، أو قصدت ولكن ترك في جالب للضرورة، والتقدير جلاب فافهم

(٦٢٨) قاله الكميت. وصدره :

* فَتِلْكَ وُلَاةُ السُّوءِ قَدْ طَالَ مُلْكُهُمْ *

من الطويل. الولاة جمع وال. والشاهد في فحتام حتام حيث كررت حتى للتأكيد، ودخلت عليها ما الاستفهامية، وحذفت ألفها اكتفاء بالفتحة. والعناء بفتح العين المهملة وتخفيف النون المشقة والتعب. وهو مبتدأ. والمطول صفته والخبر محذوف أى منهم أو بين الناس ونحو ذلك

(٦٢٩) شطره من بيتين وتمامهما :

أَبَا مَنْ لَسْتُ أَقْلَاهُ * وَلَا فِي الْبُعْدِ أَنْسَاهُ
لَكَ اللهُ عَلَى ذَاكَا * لَكَ اللهُ لَكَ اللهُ

والثانى كقوله : * أنتَ بالخَيرِ حَقِيقٌ قَمِنْ * وقوله :

٦٣٠ وَقُلْنَ عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلُ مَشْرَبٍ * أَجَلْ جَيْرِ إِنْ كَانَتْ أُبِيحَتْ دَعَاثِرُهْ

وقوله :

٦٣١ * صَمِّي لِمَا فَعَلَتْ يَهُودُ صَمَامِ *

ومنه توكيد الضمير المتصل بالمنفصل. (تنبيه) : الأكثر فى التوكيد اللفظى أن يكون فى الجمل، وكثيرا ما يقترن بعاطف نحو «كلا سيعلمون» الآية ونحو «أولى لك فأولى» ونحو «وما أدراك ما يوم الدين» الآية. ويأتى بدونه نحو قوله عليه الصلاة والسلام «والله لأغزون قريشا» ثلاث مرات ويجب الترك عند ايهام التعدد نحو ضربت زيدا ضربت زيدا ولو قيل ثم ضربت زيدا لتوهم أن الضرب تكرر منك مرتين تراخت إحداهما عن الأخرى والغرض أنه لم يقع منك الا مرة

(قوله والثانى) أى تقوية اللفظ بموافقه معنى ويكون أيضا فى الاسم والفعل والحرف والجملة كما فى التصريح وان أوهم صنيع الشارح خلافه (قوله وقلن الخ) الضمير للنسوة. وعلى الفردوس حال من الضمير والفردوس البستان. وأول مشرب مبتدأ خبره محذوف أى لنا، وان للشرط وجوابه محذوف لتقدم دليله، أو بالفتح مصدرية بتقدير لام التعليل أى لان كانت الخ. والدعاثر بالعين المهملة ثم المثلثة جمع دعثور كعصفور وهو الحوض، والضمير فيه للفردوس كذا قال العينى، وقضية قول الشمنى المعنى أول مشرب نشرب به يكون على الفردوس أن على الفردوس خبر مقدم وأول مشرب مبتدأ مؤخر. (قوله صمى) بفتح الصاد المهملة وتشديد الميم أمر مؤنث من صمم من باب علم أصله اصممى بوزن اعلمى نقلت فتحة الميم الأولى الى الصاد وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها وأدغمت الميم فى الميم والخطاب للاذن. وصمام أصله فعال وهو توكيد لفظى وقال كثيرا الخطاب للداهية وصمام منادى حذف منه حرف النداء ذكر العينى القولين ويؤيد هذا القول قول القاموس بعد أن ذكر أن صمام كقطام اسم للداهية ما نصه: وصمى صمام أى زيدى ياداهية، وصمام صمام تصاموا فى السكوت اه لكن الاستشهاد بالبيت مبنى على القول الأول كما لا يخفى. وبما قررناه يعلم ما فى كلام البعض من الخلل والله الموفق (قوله بعاطف) أى وهو ثم خاصة كما فى التصريح وجعل الرضى الفاء كثم ويؤيده «أولى لك فأولى» والمراد بعاطف صورة لأن بين الجملتين تمام الاتصال فلا تعطف الثانية على الاولى حقيقة كما صرح به علماء المعانى، ولأن الحرف لو كان عاطفا حقيقيا كانت تبعية ما بعده لما قبله بالعطف لا التأكيد (قوله ونحو أولى لك فأولى) قال فى التوضيح الآية قال صاحب التصريح أى ثم أولى لك فأولى فأرشد بقوله الآية الى أن المؤكد ما بعد ثم والشارح مثل بأولى لك فأولى ولم يزد فجعل المؤكد الجملة المقرونة بالفاء على ما قاله الرضى من أن الفاء كثم وكل صحيح خلافا لمن اعترض على الشارح لان أولى الثانية مبتدأ حذف خبره أى لك أو أولى فعل فيه ضمير مستتر على ما يأتى وعلى كل ففى ذلك تأكيد جملة بجملة. وقوله ثم أولى لك فأولى تأكيد الجملتين. قال الشارح على التوضيح ومعنى أولى لك التهديد

بما من الحزن وأقلاه من قلاه يقليه قليا وقلاه اذا بغضه. ويقلاه لغة طيء. والبيت على لغتهم. والشاهد فى تأكيد الجملة الاسمية باعادة لفظها.

(٦٣٠) قاله مضرس بن ربعى، ونسبه الصاغانى الى طفيل بن عوف الغنوى والقول ما قالت حذام. وقال هذا البيت ... النحاة وجعلوه ... وقد بيناه فى الاصل. وقلن أى النسوة حال كونهن نازلات على الفردوس أى البستان وأراد به روضة دون اليمامة. قوله أول مشرب مبتدأ خبره محذوف أى لنا أول مشرب، والجملة مقول القول. والشاهد فى أجل جير لان كليهما بمعنى الايجاب ذكرهما معا للتأكيد كأنه قال أجل أجل أو جير جير وان للشرط وجوابه محذوف أو بالفتح مصدرية تقديره لان كانت أى لكون دعاثره مباحة، وهو جمع دعثور وهو الحوض. والضمير فيه يرجع ...

(٦٣١) قاله الاسود بن يعفر. وصدره :

* فَرَّتْ يَهُودُ وَأَسْلَمَتْ جِيرَانَهَا *

... ويهود قبيلة هنا لا ينصرف للعلمية والتأنيث. وجيرانها مفعول أسلمت. قوله صمى بالفتح أمر من صمم

واحدة اهـ (وَلَا تُعِدْ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلْ * إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وُصِلْ) فتقول قمت قمت، وعجبت منك منك. لأن إعادته مجردا تخرجه عن الاتصال (كَذَا الْحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحَصَّلَا * بِهِ جَوَابٌ كَنَعَمْ وَكَبَلَى) وأجل وجير أى ولا لكونها كالجزء من مصحوبها، فيعاد مع المؤكد ما اتصل بالمؤكد ان كان مضمرا نحو «أيعدكم أنكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما أنكم مخرجون» ويعاد هو أو ضميره ان كان ظاهرا نحو ان زيدا ان زيدا فاضل أو ان زيدا انه فاضل وهو الأولى ولابد من الفصل بين الحرفين كما رأيت. وشذ اتصالها كقوله:

٦٣٢ - ... إِنَّ إِنَّ الْكَرِيمَ يَحْلُمُ مَالَمْ * يَرَيَنْ مَنْ أَجَارَهُ قَدْ ضِيمَا

والوعيد وهو من الولى وهو القرب وأصله أولاه الله مايكرهه واللام مزيدة كما فى ردف لكم أو أولى له الهلاك. وقيل أفعل من الويل بعد القلب. وقيل أفعل من آل يؤول بمعنى عقباه النار. اهـ (قوله الا مع اللفظ الذى به وصل) سواء كان اسما أو فعلا أو حرفا (قوله وعجبت منك منك) وزيد مررت به به فلا فرق بين ضمير المتكلم والمخاطب والغائب (قوله كنعم وكبلى) نعم حرف تصديق للخبر واعلام للمستخبر ووعد للطالب. وبمعنى نعم جير وأجل وإى كما فى المغنى وأما بلى فلا تقع باطراد الا بعد النفى مجردا نحو «زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى» أو مقرونا باستفهام حقيقى كأن يقال أليس زيد بقائم فتقول بلى، أو توبيخى نحو «أم يحسبون أنا لا نسمع سرهم ونجواهم بلى» أو تقريرى نحو «ألست بربكم قالوا بلى» أجروا النفى مع التقرير مجرى النفى المجرد فى رده ببلى رعيا للفظه ولذا قال ابن عباس لو قالوا نعم كفروا، وخالف ذلك جماعة فى الأكثر ويجوز عند أمن اللبس أن يجاب بنعم رعيا لمعنى الهمزة والنفى الذى هو ايجاب، ألا ترى أنه لا يجوز بعده دخول أحد ولا الاستثناء المفرغ فلا يقال أليس أحد فى الدار ولا أليس فى الدار الا زيد ولهذا نازع جماعة كالسهيلى فيما حكى عن ابن عباس فى الآية أنهم لو قالوا نعم لكفروا. نعم لو أجيب ألست بربكم بنعم لم يكتف فى الاقرار لاحتماله غير المراد ولهذا لا يدخل فى الاسلام بلا إله الا الله برفع إله لاحتمال نفى الوحدة كذا فى المغنى وانما كان التقرير مع النفى ايجابا لان الهمزة للنفى ونفى النفى ايجاب، ولأن غرض المتكلم تقرير المخاطب بالايجاب. وحاصل المقام أن قام زيد تصديقه نعم وتكذيبه لا وتمتنع بلى لعدم النفى وما قام زيد تصديقه نعم وتكذيبه بلى وتمتنع لا لانها لنفى الاثبات لا لنفى النفى، وأقام زيد كقام زيد فان أثبت القيام قلت نعم وان نفيته قلت لا وتمتنع بلى، وألم يقم زيد كلم يقم زيد فان أثبت القيام قلت بلى وتمتنع لا، وان نفيته قلت نعم لكن ان كان الاستفهام تقريريا وأمن اللبس جاز لك أن تثبت بنعم كما مر فعلم أن بلى لا تأتى الا بعد نفى وأن لا لا تأتى الا بعد ايجاب وأن نعم تأتى بعدهما قاله فى المغنى (قوله لكونها) أى الحروف غير حروف الجواب (قوله ويعاد هو) أى ما اتصل بالمؤكد بفتح الكاف وكذا الضمير ان فى قوله أو ضميره ان كان ظاهرا (قوله وهو الأولى) لانه الأصل وأما الاول ففيه وضع الظاهر موضع المضمر. قيل من الثانى «ففى رحمة الله هم فيها خالدون» ففى الثانية توكيد للأولى وأعيد مع الثانية ضمير رحمة ولم يبن على أن هم مبتدأ ثان وخالدون خبره وفى رحمة الله متعلق بخالدون أما على أن فى رحمة الله خبر عما قبله وهم فيها خالدون جملة مستأنفة فليست الآية مما نحن فيه. قال فى المغنى ولا يكون الجار والمجرور توكيدا للجار والمجرور لأن الضمير لا يؤكد الظاهر لأن الظاهر أقوى ولا يكون المجرور بدلا من المجرور باعادة الجار لان العرب لم تبدل مضمرا من مظهر اهـ لكن ذكر فى محل آخر أن النحويين أجازوا ابدال المضمر من المظهر (قوله ولا بد من الفصل بين الحرفين) هذا يقوم مقام اعادة ما اتصل به. وعبارة السيوطى أو حرف غير جوابى لم يعد اختيارا الا مع ما دخل عليه أو مفصولا (قوله يحلم)

من باب علم يعلم يخاطب به الداهية. وصمام اسم للفعل وهو توكيد لفظى حيث قوى به معنى صمى. والتقدير صمى صمى. وفيه الشاهد. وقيل يخاطب به الاذن أى صمى يا أذن لما فعلت يهود واللام تتعلق به

(٦٣٢) هو من الخفيف. الشاهد فى ان ان حيث كررت للتأكيد بغير اللفظ الذى وصلت به فلذلك حكم بشذوذه. ويحلم بضم اللام. فى الماضى والغابر. ومالم مصدرية زمانية. ويرين مضارع مؤكد بالنون الخفيفة لذلك عادت الياء الساقطة

وأسهل منه قوله :

٦٣٣ حَتّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنْ * أَعْنَاقَهَا مُشَدَّدَاتٌ بِقَرَنْ

٦٣٤ * لَيْتَ شِعْرِي هَلْ ثُمَّ هَلْ آتِيَنْهُمْ *

٦٣٥ لَا يُنْسِكَ الْأَسَى تَأَسِّيًا فَمَا * مَا مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُعْتَصِمَا

للفصل فى الأولين بالعاطف وفى الثالث بالوقف. وأشذ منه قوله :

٦٣٦ فَلَا وَاللّٰهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِي * وَلَا لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ

لكون الحرف المؤكد وهو اللام موضوعا على حرف واحد. وأسهل من هذا قوله :

٦٣٧ * فَأَصْبَحْنَ لَا يَسْأَلْنَهُ عَنْ بِمَا بِهِ *

... الازم فى المضارع وكذا الماضى (قوله حتى تراها) أى المطى. والقرن حبل يقرن به البعيران (قوله تأسيا) أى اقتداء بمن قبلك من الصابرين (قوله للفصل فى الاولين بالعاطف) قال شيخنا والبعض فيه نظر بالنسبة لأول الاولين أعنى قوله وكأن وكأن فان مجموع وكأن الثانية تأكيد لمجموع وكأن الأولى فالواو من جملة المؤكد فلم يفصل بين المؤكد والمؤكد بعاطف اهـ. ولا يخفى أن ماذكراه غير متعين لجواز أن يكون المؤكد كأن فقط والواو عاطفة فاصلة بينه وبين توكيده كما درج عليه الشارح. لكن يرد على هذا أن العطف الذى تفصل به هو ثم وكذا الفاء على قول الرضى لاالواو الا أن يجعل التقييد بثم والفاء للفصل بالعاطف قياسا وهذا سماع فتدبر (قوله وأشذ منه) أى من قوله ان ان الكريم الخ (قوله لايلفى) أى لا يوجد (قوله وأسهل من هذا) أى من قوله ولا للما بهم الخ

بالجازم . ومن موصولة فى محل النصب على المفعولية. وقد ضم امامصفة لمن أو حال لان لم يزبن من رؤية البصر، أوضيم مجهول من الضيم وهوالظلم. والبنى الكريم يحلم مدة عدم رؤيته ضيم من أجاره. فافهم ...

(٦٣٣) قاله خطام المجاشعى. وقيل الأغلب العجلى من الرجز. وحتى للغاية. والضمير فى تراها يرجع الى المطى المذكورة قبله . والشاهد فى وكأن وكأن حيث أكد الحرف قبل أن يتصل به معموله. والقرن بفتحتين حبل يقرن به البعير. ويروى ماذرات بقرن

(٦٣٤) قاله الكميت بن معروف . وتمامه :

* أَمْ يَحُولَنَّ دُونَ ذَاكَ حِمَامِي * ... من الخفيف. ويروى أم يحولن من دون ذاك الردى بفتح الراء الهلاك. والحمام بكسر الحاء الموت، وخبر ليت محذوف أى ليت شعرى أى علمى حاصل . والشاهد فى هل ثم هل حيث أكد هل الأولى بالثانية مع الفصل بينهما بحرف ثم

(٦٣٥) رجز لم يدر راجزه. ولاينسك من الانساء، والأسى فاعله وهو الحزن. وتأسيا مفعول ثان وهو الصبر والإقتداء بالصابرين. والشاهد فى فما ما حيث كرر الحرف الواحد للتأكيد وفصل بينهما الوقف، والظاهر انه جائز اختيارا. والحمام ...

(٦٣٦) قاله بعض بنى أسد من الوافر. الفاء للعطف، ولا لتأكيد القسم، ولايلفى جوابه مجهول أى لايوجد، ودواء مسند اليه مفعول ناب عن الفاعل . والشاهد فى لما بهم حيث كررت فيه اللام وهى حرف واحد وهو غاية الشذوذ والقلة. وما موصولة

(٦٣٧) تمامه : * أَصَعَّدَ فِي عُلْوِ الْهَوَى أَمْ تَصَوَّبَا *

قاله الاسود بن جعفر من قصيدة من الطويل: أى فأصبحت النسوة غير سائلات. والشاهد فى عن بما به حيث أدخل ... تأكيدا لما كانا يستعملان فى معنى واحد، فيقال سألت به وسألت عنه. والضمير فى به يرجع الى الذى ابتلى

لأن المؤكد على حرفين ولاختلاف اللفظين. أما الحروف الجوابية فيجوز أن تؤكد باعادة اللفظ من غير اتصالها بشيء، لأنها لصحة الاستغناء بها عن ذكر المجاب به هي كالمستقل بالدلالة على معناه، فتقول نعم نعم، وبلى بلى، ولالا. ومنه قوله:

٦٣٨ لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إِنَّهَا * أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاثِقًا وَعُهُودًا

(وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ الَّذِي قَدِ انْفَصَلْ * أَكِّدْ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلْ) نحو قم أنت، ورأيتك أنت، ومررت بك أنت، وزيد جاء هو. ورأيتني أنا. ﴿تنبيه﴾: اذا أتبعت المتصل المنصوب بمنفصل منصوب نحو رأيتك اياك فمذهب البصريين أنه بدل، ومذهب الكوفيين أنه توكيد. قال المصنف: وقولهم عندي أصح لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في نحو فعلت أنت، والمرفوع تأكيد باجماع ﴿خاتمة في مسائل منثورة﴾: الأولى لا يحذف المؤكد ويقام المؤكد مقامه على الأصح. وأجاز الخليل نحو مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسهما، وقدره هما صاحباي أنفسهما. الثانية لا يفصل بين المؤكد والمؤكد باما على الأصح، وأجاز الفراء مررت بالقوم اما أجمعين واما بعضهم. الثالثة لا يلي العامل شيء من ألفاظ التوكيد وهو على حاله في التوكيد الا جميعا وعامة مطلقا؛ فتقول: القوم قام جميعهم وعامتهم، ورأيت جميعهم وعامتهم، ومررت بجميعهم وعامتهم. والا كلا وكلا وكلتا مع الابتداء.

(قوله لان المؤكد) بفتح الكاف على حرفين أى فبعد عن قوله لما بهم، وقرب نوع قرب لقوله ان ان الكريم. وصح توكيد عن بالباء لان الباء بمعنى عن يقال سألت به وسألت عنه، ومن الاول «فاسأل به خبيرا» فهو توكيد بالمرادف (قوله فيجوز أن تؤكد) الأحسن بقوله الآتي من غير اتصالها بشيء كسر كاف تؤكد فتدبر (قوله بثنة) بفتح الموحدة وسكون المثلثة بعدها نون اسم محبوبته (قوله أكد به كل ضمير اتصل) لكن على وجه استعارته فى توكيد ضمير النصب والجر. والتوكيد فى الكل لفظى بالمرادف وسكت المصنف عن توكيد المنفصل المرفوع أو المنصوب بمنفصل مرفوع. وينبغي أن لا يتوقف فى جواز الاول. ومقتضى منع الثانى أنه لا يجوز اياك أنت أكرمت وما أكرمت الا اياك أنت. وفى المغنى أن أنت من نحو انك أنت السميع العليم يصح كونه فصلا أو توكيدا أو مبتدأ والاول أرجح فالثانى. (قوله والمرفوع تأكيد باجماع) أى يجوز أن يكون توكيدا باجماع كما يجوز أن يكون بدلا فالاجماع انما هو على جواز التوكيد (قوله لا يحذف المؤكد) أى لان الغرض من التوكيد التقوية والحذف ينافيه وتقدم ما فيه (قوله وقدره الخ) ويجوز نصب أنفسهما بتقدير أعنيهما أنفسهما (قوله باما) أما الفصل بغيرها فثابت كقوله تعالى «ولا يحزن ويرضين بما آتيتهن كلهن» (قوله اما أجمعين واما بعضهم) محط التمثيل قوله اما أجمعين لانه التوكيد المفصول بينه وبين المؤكد باما لا قوله واما بعضهم ولا يلزم من عطفه على أجمعين أن يكون تأكيدا بدليل لم يجئ القوم كلهم بل بعضهم أو ولا بعضهم حتى يرد أنه ليس من ألفاظ التوكيد فسقط ما نقله البعض عن الدماميني وأقره من الاشكال (قوله وهو على حاله فى التوكيد) أى من إفادة التقوية ورفع الاحتمال واحترز بذلك عن نحو طابت نفس زيد وفقئت عين عمرو فان المراد بالنفس الروح وبالعين الباصرة فليسا على حالها فى التوكيد. ويرد عليه نحو جاء فى نفس زيد وعين عمرو أى ذاتهما وفى التنزيل «كتب ربكم على نفسه الرحمة» أى ذاته (قوله مطلقا) أى مع الابتداء وغيره (قوله جميعهم وعامتهم) الواو بمعنى أو لانه لا يجمع بين لفظى توكيد بعطف لما مر (قوله مع الابتداء بكثرة) لان الابتداء عامل معنوى فلا يعتد بمعموله وهو المبتدأ من التأكيد ولى لفظ التوكيد العامل فى هذه الحالة باعتبار أن الابتداء سابق

بثن. والهمزة للاستفهام. وصعد أى ارتقى. وفيه ضمير يرجع الى ما يرجع اليه الضمير الذى فى بما به. وأم متصلة. وتصوبا أى نزل. وألفه للاطلاق

(٦٣٨) هو من الكامل. الشاهد فى تكرار لا التى للنفى للتأكيد. وباح بسره اذا أظهره وأفشاه. وبثنة بفتح الباء الموحدة وسكون الثاء المثلثة وفتح النون وفى آخره هاء اسم محبوبته. والمواثق جمع موثق بمعنى الميثاق. وأصله المواثيق جمع ميثاق حذفت الياء للضرورة. وعهودا عطف تفسير جمع عهد

بنكرة ومع غيره بقلة، فالأول نحو القوم كلهم قائم، والرجلان كلاهما قائم، والمرأتان كلتاهما قائمة، والثاني كقوله :

يَمِيدُ إِذَا وَالَتْ عَلَيْهِ دِلَاؤُهُمْ * فَيَصْدُرُ عَنْهُ كُلُّهَا وَهْوَ نَاهِلُ

وقولهم كليهما وتمرا: أي أعطني كليهما. وأما قوله :

فَلَمَّا تَبَيَّنَّا الْهُدَى كَانَ كُلُّنَا * عَلَى طَاعَةِ الرَّحْمَنِ وَالْحَقِّ وَالتُّقَى

فاسم كان ضمير الشان لا كلنا . الرابعة يلزم تابعية كل بمعنى كامل واضافته الى مثل متبوعه مطلقا نعتا لا توكيدا نحو رأيت الرجل كل الرجل، وأكلت شاة كل شاة . الخامسة يلزم اعتبار المعنى في خبر كل مضافا الى نكرة نحو «كل نفس ذائقة الموت» «كل حزب بما لديهم فرحون» ولا يلزم مضافا الى معرفة فتقول كلهم ذاهب وذاهبون، والله أعلم

{ العطف }

(اَلْعَطْفُ إِمَّا ذُو بَيَانٍ أَوْ نَسَقْ * وَالْغَرَضُ الْآنَ بَيَانُ مَا سَبَقْ) وهو عطف البيان (فَذُو الْبَيَانِ تَابِعٌ شِبْهُ الصِّفَهْ *

في التقدير على لفظ التوكيد الواقع مبتدأ لأن رتبة العامل التقديم على المعمول (قوله فالاول) أي ولي لفظ التوكيد وهو مبتدأ [illegible] (قوله نحو القوم كلهم قائم) القوم مبتدأ أول وكلهم مبتدأ ثان وقائم خبر المبتدا الثاني وهو وخبره خبر الاول والثاني يكفي فيه [illegible] فلا يقال يحتمل أن كلهم تأكيد للقوم لا مبتدأ (قوله يميد) أي يضطرب والضمير فيه وفي عليه وعنه للبئر وفي نسخ [illegible] فيكون راجعا الى البئر وقوله فيصدر أي يذهب عنه كلها أي كل من الجماعة أصحاب الدلاء وهو ناهل أي ريان (قوله لا كلنا) أي حملا على الكثير لانه اذا جعل اسم كان ضمير الشان كان كلنا مبتدأ مخبرا عنه بقوله على طاعة الرحمن والجملة خبر كان، واذا جعل كل اسم كان كان استعمالها على ماثبت لها بقلة (قوله يلزم تابعية كل) أي ولا يجوز قطعها وان كانت كل التي بمعنى كامل نعتا والنعت يجوز قطعه وكأن وجه ذلك أن أصلها التوكيد وهو لا يقطع (قوله بمعنى كامل) فيه أنها لو كانت بمعنى كامل لكان معنى قولنا جاء الرجل كل الرجل جاء الرجل كامل الرجل وفيه تهافت ويدفع بحمل المضاف اليه على الاستغراق (قوله الى مثل متبوعه) أي لفظا ومعنى كذا قالوا ومقتضى القياس على الاكتفاء في أي الوصفية والحالية بالاضافة الى مثل الموصوف معنى فقط أن يكون هنا كذلك الا أن يفرق فتدبر وقوله مطلقا أي سواء تبع معرفة أو نكرة كما يرشد اليه تمثيله (قوله اعتبار المعنى) أي معنى [illegible] ومعناها بحسب ما تضاف اليه فيجب مطابقة الخبر للنكرة المضاف اليها كل (قوله في خبر كل) قيد بالخبر لأن ما فيه الضمير وليس خبرا ان كان من جملة كل لزم اعتبار المعنى وان كان من جملة أخرى لم يلزم اعتبار المعنى ومن هنا يعلم توجيه عدم المطابقة في قوله تعالى «وعلى كل ضامر يأتين» بجعل يأتين استئنافا لا صفة وكذا «من كل شيطان مارد لا يسمعون» يتعين أن يجعل لا يسمعون صفة أو حالا فاسد معنى أيضا إذ لا معنى للحفظ من شياطين لا يسمعون وأوجب ابن هشام الجمع في الكل المجموعي نحو أعطاني كل رجل فأغنوني اذا كان حصول الغنى من المجموع لا من كل واحد أفاده الدماميني، وجمع الأمرين قوله تعالى «ووفيت كل نفس ما عملت وهو أعلم بما يفعلون» فأفرد أولا وجمع ثانيا لدلالة كل نفس على متعدد ففي مفهوم الخبر تفصيل (قوله فرحون) فيه الشاهد لانه [illegible] (قوله ولا يلزم مضافا الى معرفة) بل يجوز رعاية لفظ كل في الافراد والتذكير ومعناها هذا ما درج عليه المصنف في [illegible] ابن هشام أي أنه يجب في خبرها رعاية لفظها اذا أضيفت الى معرفة نحو «وكلهم آتيه» «كل أولئك كان عنه مسئولا» هذا [illegible] ذكر المضاف اليه فان حذف فالذي صوبه ابن هشام أنه ان كان المقدر مفردا نكرة وجب الافراد كما لو صرح به وان كان [illegible] فيجب الجمع وان كانت المعرفة لو صرح بها لم يجب الجمع تنبيها على حال المحذوف فيهما فالأول نحو «قل كل يعمل على شاكلته» أي كل أحد والثاني نحو «وكل كانوا ظالمين» أي كلهم اهـ دماميني باختصار

{ العطف }

[illegible] لغة الرجوع الى الشيء بعد الانصراف عنه . وسمي هذا التابع عطف البيان لأن المتكلم رجع الى الأول فأوضحه به . (قوله شبه الصفة) أي في الايضاح والتخصيص وغيرهما فقد جاء للمدح على ما في الكشاف أن البيت الحرام عطف بيان للكعبة

